

THA3/285

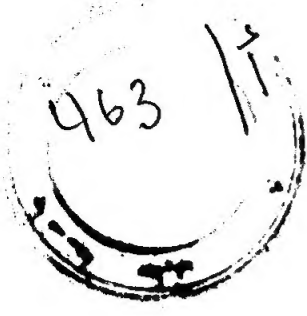
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

كتابة الدولة للتعليم العالي

جامعة فرحات عباس - سطيف -

معهد العلوم الاقتصادية



بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير

تخصص: تسيير المؤسسات

تحليل دورة الاستغلال :

مدخل أساسي لمعالجة مشكلات التمويل
في المؤسسة الإنتاجية

حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة
A.M.C العلة - سطيف -

إشراف:

د. عثمان حسن عثمان

إعداد:

عبد الناصر روابحي

السنة الجامعية : 1993 - 1994

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي

إلى وَلَدَيَّ "عماد الدين" و "أميرة".

إلى إخوتي

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية

أرفع هذا الجهد المتواضع .

تشكر

أتقدم بجزيل شكري

إلى الدكتور "عثمان حسن عثمان" الذي أشرف على هذا البحث
وتابع مراحل إنتاجه خطوة خطوة

وإلى كل المشرفين على المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة
وأخص بالذكر رئيس دائرة المحاسبة والمالية السيد "لصلج خليفة"
ورئيس مصلحة المحاسبة "بوفرن عزوز".

وإلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد .

المقدمة

مقدمة

تمثل المؤسسة الاقتصادية القاعدة الأساسية للسياسة التنموية من أجل تلبية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات .

ولقد تركزت المهمة الأساسية للمؤسسات الجزائرية خلال العشرية (70 - 80) على استعادة الثروات الوطنية وتغطية الاستثمارات الباهظة للاقتصاد الوطني مما أدى إلى توظيف حجم استثماري ضخم ، وتحمل أعباء كبيرة ، أثرت تأثيرا سلبيا على الهيكل المالي لتلك المؤسسات مما جعلها تعتمد بشكل أساسي على الاقتراض .

لهذا ، وبغية السيطرة على تلك الآثار السلبية ، أصبح من الضروري أن تعتنى المؤسسة بالمردودية ، وخاصة المردودية المالية ، الأمر الذي يجعل المؤسسة قادرة على تحمل الأعباء المالية الملقاة على عاتقها .

لذا أصبح من الضروري الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالتمويل الذاتي لدورة استغلالها ، ولقد ألقى المخطط الخماسي (80 - 84) على المؤسسات الوطنية مسؤولية التحكم في التسيير وتطوير وسائل التدخل والتأطير للاقتصاد الوطني ، من أجل الوصول إلى الاستقلالية المالية للمؤسسات ، كما أكد على مسؤولية كافة العمال في عملية التسيير .

وفي الواقع ، فإن معظم المؤسسات تعاني من صعوبات عديدة في مصادر التمويل الذاتي ، مما دفعها إلى الاعتماد الكلي على الاقتراض ، وهذا ما أدى إلى زيادة تدهور الأوضاع المالية لهذه المؤسسات ، فجاءت عملية إعادة الهيكلة المالية لكي تتحمل كل مؤسسة تمويل دورة استغلالها ذاتيا ، وللوصول إلى هذا الهدف لا بد من التحكم في الطرق والوسائل التسييرية للوقوف بدقة على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات ، وتلعب في هذا المجال الإدارة المالية دورا هاما في تحديد الداء وتشخيص كل المشاكل بطريقة علمية ، بالإضافة إلى اهتمامها بنشأة المؤسسة ، تطورها ، استقلاليته ، واستمراريتها .

ومن أجل تكوين رأس مال ، والقيام بالعملية الانتاجية ، والمشاركة في جميع المبادلات ، لا بد للمؤسسة من توفير الأموال اللازمة لضمان نشاطها وتطورها . ويعتبر المشكل المالي العنصر الحساس للمؤسسات الاقتصادية ، وهذا يعود لقلة المصادر من جهة ، واستمرارية المبادلات المالية في حياة المؤسسة من جهة أخرى ، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الاهتمام بالتوازن المالي .

فروؤس الأموال المتحصل عليها لا بد من توظيفها في العملية الانتاجية من أجل الحصول على فائض القيمة ، الذي يمكن المؤسسة من استمرار نشاطها ، ومن تحقيق المردودية المثلى للأموال المستثمرة ، وفي إطار استقلالية المؤسسات لا بد أن يركز اهتمام المؤسسة على هذين الجانبين ألا وهما جانب التوازن المالي والربحية المالية ، ويهدف التوفيق بينهما إلى ضمان تطور المؤسسة وتوسعها . إن كل استعمال للأموال أو كل تغير في هيكل توظيفها يؤدي دائما للاهتمام بالسيولة

والربحية من أجل تمويل دورة الاستغلال ، وبالتالي التحكم في التمويل قصير المدى لضمان التمويل طويل المدى ، لذا فإن هناك تطور للنظرة المالية للمؤسسة ، حيث يتحتم عليها أن تشارك فعليا في عملية اتخاذ كل القرارات الخاصة بحجم وهيكل أصولها ، وفي عملية اتخاذ القرار بشكل عام .

إن تمويل دورة الاستغلال لا بد أن يأخذ مكانة هامة في السياسة العامة للمؤسسة وهذا عن طريق وضع خطة لتسيير هذه الدورة بعقلانية وإزالة كل المعوقات التي تجابهها ؛ بغية المحافظة على رأس المال المستثمر في المؤسسة ، وبالتالي ضمان نموها وتطورها . ويظهر العامل المالي على أنه العنصر المسيطر في الاختيارات الأساسية لنشاط المؤسسة ، وهذا لا يعني أن للمؤسسة أهدافا مالية فقط ، فالأهداف متباينة بالنسبة للنشاطات المختلفة ولكنها متكاملة ومرتبطة ببعضها البعض ، وترمي جميعها إلى تحقيق هدفها الأساسي .

إن الوضعية المالية الحالية للمؤسسات العمومية الجزائرية ما انفكت تتدهور من سنة إلى أخرى نتيجة العجز المالي الذي مس معظمها ، مما أدى بها إلى الاستدانة لتحقيق التوازن المالي ، وقد كُلف البنك الجزائري للتنمية « بتقديم قروض لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات ذات العجز ، حيث بلغ العجز في عدد منها مستويات مقلقة - وصل إلى 100٪ من رقم الأعمال - وقد تمثلت أول إعادة للهيكلة المالية في تزويد المؤسسة بقروض على المدى المتوسط والطويل بدلا من القروض قصيرة الأجل »⁽¹⁾.

ويهدف هذا الإجراء إلى منح المؤسسة العمومية قروضا طويلة ومتوسطة الأجل بدلا من القروض قصيرة الأجل لتقليص العجز إلى مستوى معقول ، وبالتالي فإن حجم المديونية لم يتغير ، ولكن حدث تغير في هيكل هذه القروض فقط ، إلا أن هذا الإجراء غير كاف بالنظر للمستوى الذي بلغه العجز المالي ، ولقد أدت هذه الوضعية ببعض المؤسسات إلى الإفلاس وخاصة منها المؤسسات المحلية ، الأمر الذي أدى بتسريح عدد معتبر من العمال ، وبالتالي زيادة نسبة البطالة ، بالإضافة إلى ذلك وجود عدد كبير من المؤسسات غير القادرة على تسديد أجور عمالها ، وأخرى قامت بتقليص عدد مستخدميها .

وعلى الرغم من دخول المؤسسات مرحلة الاستقلالية ، فإن هذه الأخيرة لم تراعى مشكل التوازن المالي لاعتمادها كليا على الاقتراض ، الأمر الذي أدى إلى وجود صعوبات في التمويل قصير المدى ، ومنه ضمان تمويل دورة الاستغلال ، لهذا السبب تم اختيار هذه الإشكالية كمنطلق للدراسة وتشخيص كل المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية في هذه المرحلة

وبناء على ما تقدم تم اختيار موضوع البحث الذي يقوم على الفرضية التالية : « يعتبر تحليل دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية خاصة في الظروف الراهنة من أهم الأدوات التي تساعد على تشخيص المشكلات المختلفة - خاصة المرتبطة بتمويل هذه الدورة - التي تعاني منها المؤسسة ، بغية تحديد المصادر

ب

(1) - A. CHAREF , A. BOUZIDI : " La structure financière de l'entreprise publique"
Revue du CE. N.E.A.P N° 1 , Mars 85 , P: 85 .

التمويلية المناسبة لهذه الدورة بصفة عقلانية ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي للمؤسسة والحصول على ربحية مالية تمكنها من ضمان استمرارية نشاطها العادي وتطوره حسب الأهداف المصطرة .

وبغية التأكد من صحة هذه الفرضية تم اختيار منهج دراسة حالة كمنهج من مناهج البحث الوصفي التحليلي ، نظرا لأنه أكثر توافقا مع موضوع البحث وطبيعته. وقد تم اختيار المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بالعلمة (سطيف) كحالة عملية للدراسة العملية ، باعتبارها إحدى المؤسسات التي دخلت الاستقلالية المالية ، وتعتبر الوحدة الوحيدة بالقطر الوطني وفي إفريقيا . وقد استخدم الباحث أهم أدوات البحث العلمي المتمثلة في أسلوب الملاحظة العلمية وتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من المؤسسة محل الدراسة ، وتمت محاولة ربط بعض المتغيرات التي لها علاقة بموضوع البحث ؛ باستعمال الإعلام الآلي للوصول إلى نتائج دقيقة ومعبرة .

وتم الاعتماد أيضا على الجداول والرسوم البيانية للوقوف على المعطيات بشكل أوضح وأعم ، وتماشيا مع المنهجية المختارة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، وكل فصل تم تقسيمه بدوره إلى عدة مباحث و مطالب . فالفصل الأول يعتبر مدخلا نظريا لموضوع البحث حيث يوضح التعاريف المختلفة للمؤسسة الإنتاجية ، وتعريف دورة الاستغلال وعلاقة المؤسسة بمحيطها ، كما يبين المؤشرات وأسس تحليل دورة الاستغلال وتبيان أهمية كل عنصر من عناصرها كالفعالية ، المردودية ، الإنتاجية والربحية ، وتم التركيز على هذه الأخيرة كمقياس للأداء المالي لدورة الاستغلال بالتطرق إلى تحديد أنواع الربحية وقياسها .

بينما تم التعرض في الفصل الثاني - الذي يعتبر مدخلا للحالة العملية - إلى تحليل وتمويل دورة الاستغلال مع التركيز على تحليل نقطة التعادل ، تطبيقها وتوسيعها باستعمال طرق علمية كالبرمجة الخطية ، وطرق إحصائية كالتنبؤات ، كما تناول هذا الفصل تمويل دورة الاستغلال وأهميتها في تحديد الهيكل المالي للمؤسسة .

أما الفصل الثالث - الذي يتعرض إلى دراسة الحالة العملية للمؤسسة - فخصّص للدراسة الميدانية ، حيث تعرض إلى دراسة الهيكل والوضع المالي للمؤسسة ، وإلى كيفية سير دورة الاستغلال داخلها ، وتحليل عناصر الأصول وأهمية كل البنود المكونة له ، وهذا عن طريق استعمال بعض العلاقات المهمة كاستعمال أسلوب تحليل الانحدار وربط المتغير التابع " المبيعات " بمتغيرين مستقلين " مخزون المواد واللوازم " و " مخزون المنتجات تامة الصنع " لتحديد ربحية كل عنصر مستثمر داخل المؤسسة ، بالإضافة إلى تحليل الخصوم وتحديد تطور الهيكل المالي المعتمد من طرفها . بالإضافة إلى ذلك دراسة تطور رأس المال العامل ومدى مساهمته في تغطية دورة الاستغلال ، ودراسة الاحتياجات المترتبة عن نشاط هذه الدورة لتحديد خزينة المؤسسة ، والوقوف على مدى مواجبتها للالتزامات قصيرة المدى . أما تحليل ربحية المؤسسة فكان عن طريق استعمال نموذج البرمجة الخطية ، واختيار منتج عدادات المياه المكون من ثلاثة منتجات فرعية ، وتحديد

عوائق مرحلة الإنتاج الثمانية المتمثلة في مراحل مرور منتوج عدادات المياه على الورشات المختلفة ، وتم استعمال الإعلام الآلي للوصول إلى دالة الهدف وتحديد مركز الاختناق المؤثر في زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .

لقد خلص البحث في نهايته إلى أن المؤسسة محل الدراسة يجب أن تولي اهتمامات جدية لتمويل دورة الاستغلال باعتماد طرق علمية حديثة لتحديد المشاكل المختلفة ، وعلى أساسها إيجاد الحلول الممكنة ، والمفاضلة بين البدائل المختلفة لتمويل هذه الدورة ، وذلك لتدارك العجز المتراكم من سنة إلى أخرى بسبب اختلال التوازن المالي للمؤسسة لاعتمادها كلياً على الاقتراض في تمويل أصولها نظراً لضعف الربحية مما أدى إلى تآكل رأس مالها وأصبح في إحدى السنوات أقل من الصفر .

ويجدر التنويه بأنه على الرغم من توفر جميع المعلومات اللازمة المعتمدة في البحث إلا أن عدم وجود محاسبة تحليلية بالمؤسسة أدى إلى حدوث صعوبات تتمثل في قلة المعطيات التحليلية ؛ مما أدى بالباحث إلى توظيف مجهودات أكبر للحصول على المعطيات من مصالح أخرى داخل المؤسسة ، واستغلالها حسب الإمكانيات المتوفرة ، ولتعميق الدراسة في هذا المجال قام الباحث بالاطلاع على المراجع المهمة في مكتبات جامعة داخل الوطن وخارجه .

الفصل الأول

مدخل إلى دورة

الاستغلال

في المؤسسة

الإنتاجية

الفصل الأول :

مدخل إلى دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية

يتضمن هذا الفصل المباحث والمطالب التالية :

المبحث الأول : تُعالج فيه المفاهيم الأساسية ، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى التعاريف المختلفة للمؤسسة الإنتاجية من خلال تعريف أهم المفاهيم في هذا المجال ، بينما تم التعرض في المطلب الثاني إلى المؤسسة ومحيطها المباشر الذي تتعامل معه ، وفي المطلب الثالث تم تعريف دورة الاستغلال وتحديد المراحل المكونة لها « مرحلة التمويل ، الإنتاج ، التسويق » .

المبحث الثاني : يخص دراسة المؤشرات الأساسية لدورة الاستغلال ، حيث تعرض المطلب الأول إلى المؤشرات الأساسية من خلال دراسة كل من مفاهيم الفعالية ، المردودية ، الإنتاجية والربحية وذلك لتفادي الوقوع في الخلط بينها. وقد تم تسليط الضوء على المصطلح الأخير باعتباره من المؤشرات الأساسية في تحليل دورة الاستغلال ، وهذا من خلال المطلب الثاني ، والمطلب الثالث ؛ حيث تناول الأول أنواع الربحية بينما الثاني تناول قياس الربحية .

الفصل الأول : مدخل إلى دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية

المبحث الأول : مفاهيم أساسية

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الإنتاجية

تعتبر المؤسسة المكان الأساسي لإنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجيات المجتمع . فعملية الإنتاج تتطلب إمكانات مادية ومهارات تقنية لضمان السير العادي لدورة الإنتاج .

ومن تعاريف المؤسسة ، يمكن تحديد نوعيتها ومنه معرفة دورة استغلالها لضبطها وتحسين تسييرها لتفادي المشاكل المستقبلية المتوقع حدوثها وضمان قدر أكبر من الاستقلالية المالية .

وفي هذا الخصوص تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسة الإنتاجية بتعدد وجهات نظر واضعيها [اقتصادية ، قانونية ، فردية ، جماعية ... الخ] ، ويصعب حصرها في تعريف واحد ، ولذا سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم تلك التعاريف :

1 - تعريف شمبتر Shumpter : « تعرف المؤسسة الانتاجية بانها مكان يقوم فيه المنظم بالتوليف بين طرق إنتاجية مبتكرة (جديدة) » ⁽¹⁾.

يعتبر المنظم إذن في رأي "شمبتر" العنصر الأساسي والفعال في التنظيم ، بحيث يضع كل موهبته ومهارته في خدمة المؤسسة من أجل تنمية أعمالها وأرباحها كلما واثته الفرصة لذلك ، مثلاً عن طريق إنتاج سلع جديدة ، فتح أسواق جديدة ، استخدام طرق فنية جديدة في الإنتاج ، أو اتباع وسائل جديدة في إدارة المؤسسة وتنظيمها ، وهذا بالتنظيم الاقتصادي لموارد المؤسسة (عمل ، رأس المال ، إبداع تقني ...) .

(1) - J.Bremond et A. Geledan Dictionnaire économique et social, édition Hatier, Paris , 1981, P:159.

2 - تعريف بيرو Perroux : يعرف "بيرو" المؤسسة على أنها ذلك المكان الذي تتم فيه عملية المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة ، بغية الحصول على منتج يصرف في السوق ، وهي بذلك لا تهدف إلى تلبية حاجيات أفرادها مباشرة ، وإنما إلى تلبية حاجيات السوق»⁽¹⁾.

ومن أجل القيام بعملية الإنتاج تقوم المؤسسة بالمزج الاقتصادي التقني لعناصر الإنتاج ، متحملة في ذلك تكاليف الإنتاج التي يتم تغطيتها عن طريق تصريف المنتج في السوق .

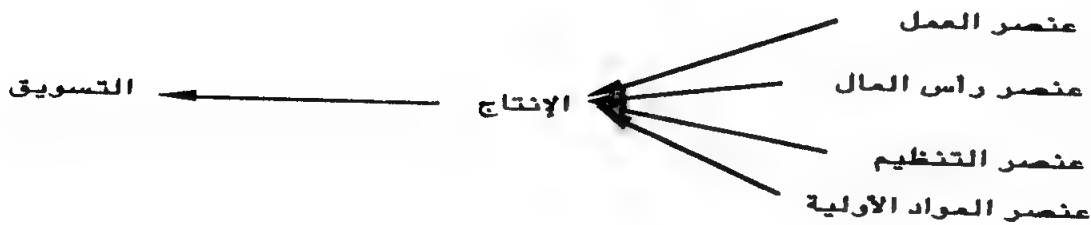
3 - تعريف La firme (الشركة) : « تعد الشركة وحدة اقتصادية تقوم بمزج عناصر الإنتاج بهدف الحصول على سلع وخدمات موجهة للسوق »⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة ما يلي :

- كل التعاريف تلتقي في نقطة أساسية هي مرحلة الإنتاج ، وما ينتج عنها من عمليات تقنية معقدة .

- إذا كانت هذه التعاريف تركز على العملية الإنتاجية ، فإنه لا يمكن إهمال الجوانب المكمل لها ، بحيث أن التموين مرحلة تسبق الإنتاج ، والتسويق مرحلة لاحقة لها ، فهما إذن عمليتان لا يمكن الاستغناء عنهما في العملية الإنتاجية .

وبالتالي يمكن تلخيص ما سبق كما يلي :



ومن خلال التطرق إلى مختلف التعاريف المقدمة للمؤسسة ، نستنتج

بأن لهذه الأخيرة وظائف أساسية مختلفة (تموين - إنتاج - تسويق - أفراد ...) ، ومن

(1),(2)- J.Bremond et A. Geledan Op. cit. P: 159 , 160 .

بين هذه الوظائف هناك وظائف مرتبطة بدورة الاستغلال في المؤسسة وهي وظائف : التمويل ، الإنتاج ، والتسويق .

وستتم دراسة دورة الاستغلال بطريقة تحليلية ، اعتمادا على أهم المؤشرات المستخدمة في مثل هذا النوع من الدراسة .

المطلب الثاني : المؤسسة والمحيط .

مهما كانت نوعية نشاط المؤسسة ، فإنها تنمو وتتطور داخل محيط معين ، تربطها به علاقات متشابكة ومتباينة (دولة ، عملاء ، موردين ... الخ) . فلهذا يبدو من غير المعقول دراسة وتحليل الحياة الاقتصادية للمؤسسة دون التطرق إلى المحيط الإقتصادي والمالي والاجتماعي الذي تنتمي إليه . لذا فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل وظيفة المؤسسة عن المحيط الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه ، لأن المحيط يلعب دورا رئيسيا في تحديد الجزء الأهم من دورة الاستغلال والتأثير فيها سلبا أو إيجابا .

من خلال هذه العلاقات تضطر المؤسسة إلى مواجهة ظواهر مادية متعلقة بدورة الاستغلال التي تتماشى مع القوانين الاقتصادية المتعامل بها ، في هذه الحالة تلعب العلاقات التالية دورا مهما ⁽¹⁾ :

- سوق التمويل والعمل : إن المؤسسة تعتمد على سياسة راشدة في توظيف المستخدمين لضمان تسيير دورة الاستغلال بشكل عادي ، وبدرجة تحكم عالية ، لا بد أيضا أن تقابل سياسة التوظيف سياسة تكوينية تتماشى مع المستوى التكنولوجي للعملية الإنتاجية . بالإضافة إلى ذلك ومن أجل ضمان مرحلة التمويل على المؤسسة اعتماد خطة تموينية تتلاءم مع قدرات المؤسسة (المالية ، التخزينية ، الإنتاجية) ، وهذا عن طريق البحث عن أسواق وأسعار مناسبة .

(1) - P. A. Dufilgour et A. Gazengel Introduction à la finance d'entreprise , DUNOD ,

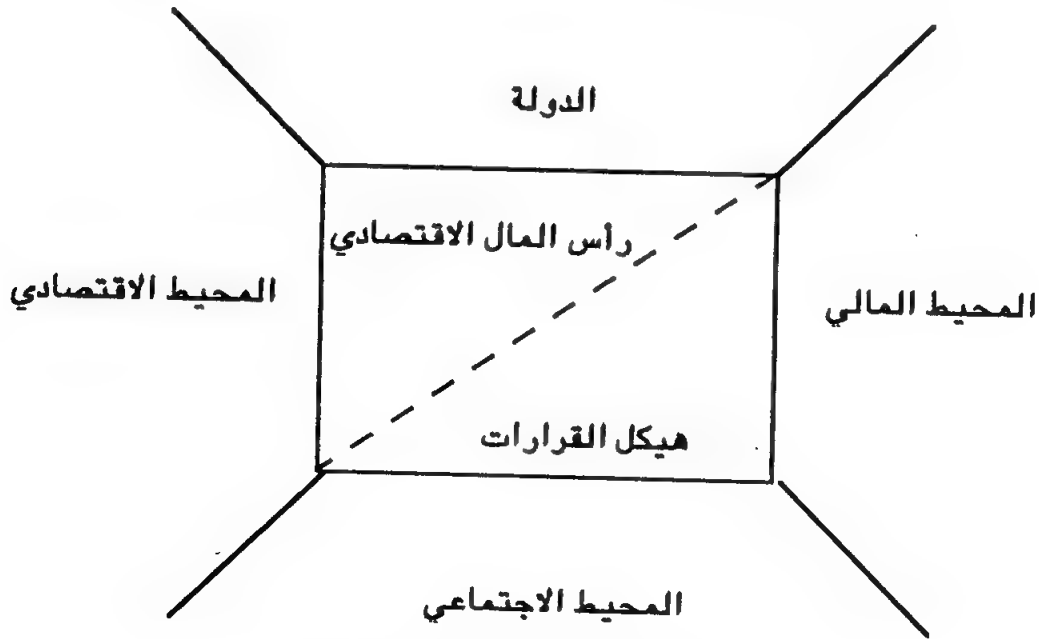
Paris , 1982 , P : 4 .

- سوق المبيعات : لضمان تمويل دورة الاستغلال ، تقوم المؤسسة بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسب عملاء جدد ، ومنه تغطية مصاريف العملية الإنتاجية .

- السوق المالي : يختص بالنقد والأصول المالية ، ويمثل عنصرا أساسيا في التبادل بين المؤسسة ومحيطها ، فهو لا يعبر فقط عن مقابل للإنتاج المادي ، بل كذلك عن المعاملات المالية التي تنشأ من خلال تبادل الأصول المالية في الأسواق المخصصة لهذا الغرض ، ولهذا العامل خصوصية هامة تتمثل في فصل رأس المال الإنتاجي عن رأس المال المالي ، وبالتالي يعتبر عنصرا أساسيا لتراكم رأس المال الناتج من العملية الإنتاجية .

بالإضافة إلى هذه العلاقات هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ، وهي : المحيط الاجتماعي والثقافي ، العلمي والتقني ، والمحيط الطبيعي (الظروف الجغرافية ، المناخية) .

أما علاقة المؤسسة بالمحيط ، فيمكن تبيانها بالشكل 1 - 1 :



شكل 1-1 : محيط المؤسسة ⁽¹⁾

(1) - P. A. Dufgour et A. Gazengel Op. cit: P4 .

المطلب الثالث: ماهية دورة الاستغلال .

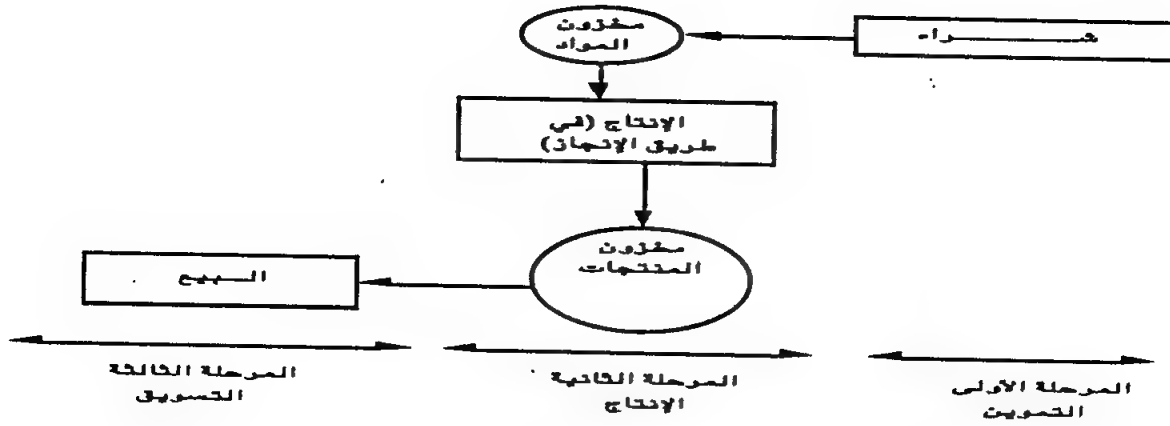
يعرف "كونصو" P.CONSO دورة الاستغلال « بأنها مجموع العمليات (تمويل ، إنتاج ، تسويق) المنجزة من طرف المؤسسة للحصول على سلع وخدمات لعرضها في السوق »⁽¹⁾.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن مكونات دورة الاستغلال تتمثل في ثلاث مراحل أساسية : مرحلة تسبق مرحلة الإنتاج وهي مرحلة التمويل ، ومرحلة تأتي بعد مرحلة الإنتاج وتتمثل في مرحلة التسويق ، وتعتبر مرحلة الإنتاج المرحلة الحاسمة في دورة الاستغلال حيث يتم من خلالها مزج عناصر الإنتاج للحصول على مخرجات العملية الإنتاجية . ولا بد من ضمان استمرارية هذه العملية وذلك من أجل ضمان مردودية أحسن لوسائل الإنتاج المستعملة بحيث تغطي التكاليف الناتجة عن تنشيط هذه العملية والحصول على أرباح معقولة .

ويمكن تمثيل دورة الاستغلال من خلال التدفقات المادية الداخلية : المشتريات ، والتدفقات المادية الخارجة : المبيعات (هذه التدفقات تقابلها تدفقات مالية على شكل مديونية و دائنية كما هو موضح في الشكل رقم 2-1) ، مما يؤدي إلى تغيير هيكل المخزونات في ميزانية المؤسسة والتي يمكن أن تشتمل على ثلاثة أصناف من المخزونات :

- المواد الأولية .
- منتجات قيد التنفيذ .
- منتجات تامة الصنع .

(1) - P. Conso : La gestion financière de l'entreprise, t.1 (7eme édition) , Dunod , Paris , P18 .



شكل 2-1 : مراحل دورة الاستغلال⁽¹⁾.

بعد تعريف دورة الاستغلال وأهميتها في المؤسسة ، يمكن التعرض إلى مختلف مراحلها فيما يأتي :

1 - مرحلة التمويل :

تعتمد هذه المرحلة على اقتناء المواد الأولية من المورد بفرض تحويلها وتنشأ من خلال هذه العملية ديون على المؤسسة في شكل قرض " الموردون " ، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة أساسية لعملية الإنتاج ، لهذا يجب على المؤسسة أن تتابع هذه المرحلة بدقة وخاصة حجم المخزونات من المواد لكي تضمن استمرارية عملية الإنتاج من جهة وتخفيض تكلفة شراء المواد من جهة أخرى .

إن التأخير في التسديد يؤدي إلى حصول المؤسسة على تدفق مادي مقابل تدفق مالي ، لذا يجب على المؤسسة ضمان السير العادي لعملية الإنتاج من أجل تغطية تكاليف شراء هذه المواد .

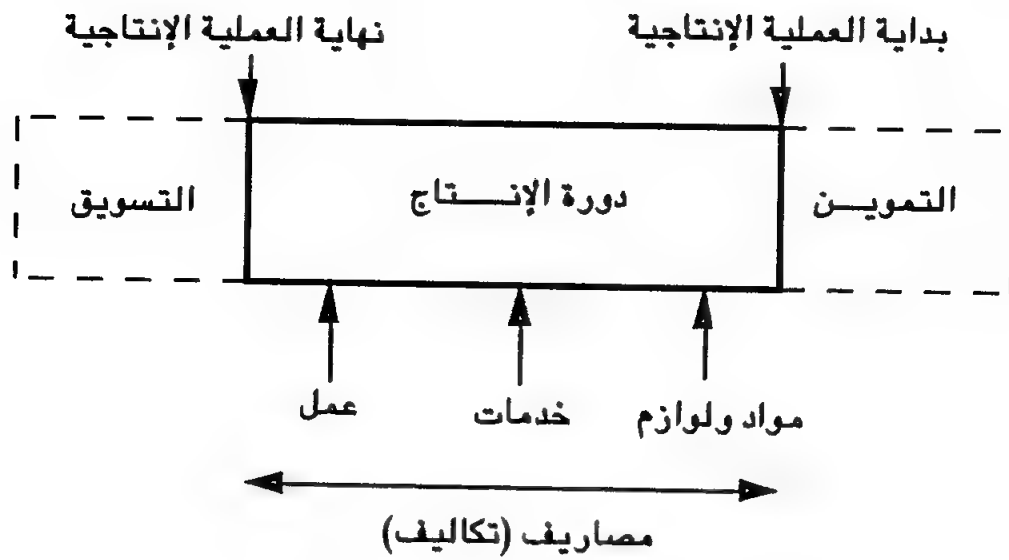
2 - مرحلة الإنتاج :

تعتبر هذه المرحلة في غاية الأهمية ، إذ أنها تلعب دورا كبيرا في تطوير وتوسيع المؤسسة ، حيث تتكون لدى المؤسسة خلال عملية الإنتاج أنواع عديدة من المنتجات التي يتم تقييمها حسب تكلفة إنتاجها .

في هذه المرحلة لا بد من استعمال أساليب وتقنيات إنتاجية وإدارية مناسبة ، تمكن من ضبط العملية الإنتاجية والتحكم فيها ، بما يكفل تفادي الأخطاء

(1) - P.A. Duffgour et A. Gazengel Op. Cit. Page 12 .

التي تؤثر سلبيا على المؤسسة ومردودها ، ويمكن تمثيل هذه المرحلة بالشكل 3-1:



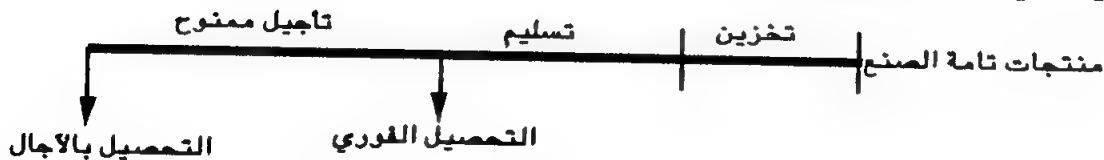
شكل 3-1 : مرحلة الإنتاج⁽¹⁾ .

3 - مرحلة التسويق :

تمر الوحدة المنتجة خلال تسويقها بالمراحل التالية :

- مرحلة أولية للتخزين : قياس وقت تصريف المخزونات يكون حسب سرعة دوران المخزون (المبيعات / المخزون) .
- مرحلة تحقيق المبيعات (التسليم إلى العملاء) .
- مرحلة التحصيل : يعبر عنها بالدين الممنوح للعملاء .

ويمكن تمثيل مرحلة التسويق بالشكل 4-1 :



شكل 4-1 : مرحلة التسويق⁽²⁾ .

(1) - P. Conso , R. Lavaud, B. Colasse , J.L. Foussé Dictionnaire de gestion financière (3eme édition) , DUNOD , Paris , 1984 , P:170.

(2) - P. A. Duflgour et A. Gazenget Op. cit. , P: 14 .

إن تصريف المنتوجات (باعتبارها هدفا استراتيجيا في مختلف عمليات المؤسسة) يتوقف على مدى نجاعة السياسة الائتمانية التي تنتهجها المؤسسة . فالسياسة الائتمانية التي تعجل من تحصيل الديون من العملاء تؤدي إلى تقليص فترة تجميد أموال المؤسسة لدى الغير (كقاعدة عامة ينبغي أن تكون فترة الإئتمان الممنوح للعملاء أقل من فترة الإئتمان التجاري المتحصل عليه) .

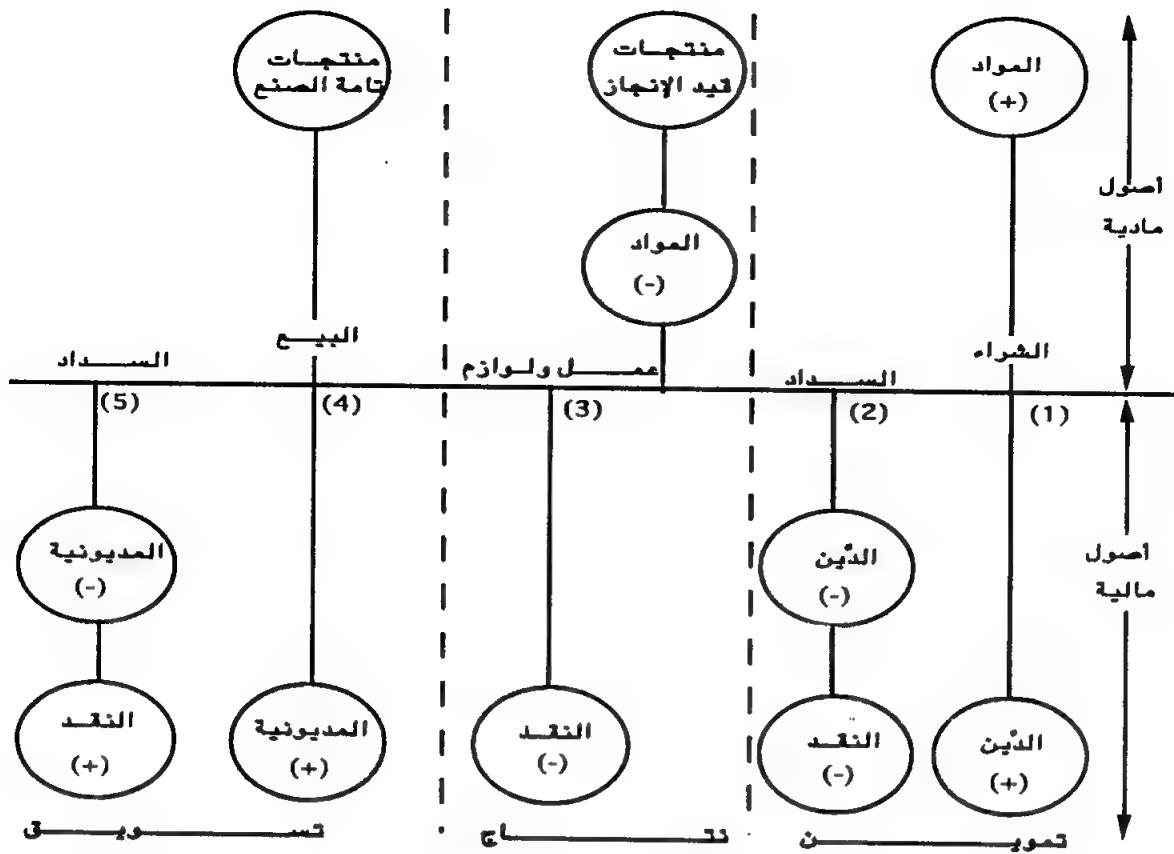
في كل الحالات يتم عند ضبط السنة المحاسبية تقييم المنتج قيد الإنجاز ، حيث يبين جرد المخزونات مختلف الأصول المادية والمالية التي هي في طريق الإنجاز (في مختلف مراحل دورة الاستغلال) ، مما يؤدي إلى عدم توازن مستوى السيولة في بداية ونهاية المرحلة بسبب تحويل جزء من السيولة إلى أصول مادية ونقدية .

كما يلاحظ خلال السنة المحاسبية الواحدة وجود فاصل بين التدفقات المالية والمادية ، وهذا الفاصل ينشأ من خلال الفارق الموجود بين التدفقات ومدة دورة الاستغلال التي تؤدي إلى تجميد الأموال تحت شكل أصول مادية ونقدية .

ويعتبر إعادة تشكيل السيولة الأولية من خلال دورة الاستغلال أمرا صعبا نظرا لأن المؤسسة غالبا ما تلجأ إلى إضافة هامش ربح حتى تصبح السيولة النهائية (المتحصل عليها في نهاية الفترة) أكثر من السيولة الأولية .

أما في الواقع فإن المؤسسة تواجه مشاكل عديدة في تحديد الفائض النقدي بصفة نهائية ودقيقة في مدة زمنية معينة ؛ نتيجة حجم المنتوجات قيد الإنجاز وطبيعتها⁽¹⁾ . وفي الأخير يمكن تلخيص دورة الاستغلال وجميع التدفقات الناشئة عنها بالشكل 5-1 :

(1) - P. Conso : opt. cit. P: 22 .



شكل 5-1 : دورة الاستغلال والعمليات الناتجة عن هذه الدورة ⁽¹⁾

يُلاحظ أن الشكل يبرز صورة واضحة لكل حركات دورة الاستغلال : ففي المرحلة الأولى (مرحلة التمويل) تشتري المؤسسة مواد لاستعمالها في العملية الإنتاجية ، وينجم عن هذا الشراء نقص في السيولة إذا كان التسديد فوريا ، وزيادة في مديونية الموردين إذا كان التسديد بالآجل ، أما المرحلة الثانية (مرحلة الإنتاج) فتُستهلك فيها المواد بفرض تحويلها ، وينقص مستوى المخزون حسب الكمية المستعملة ، كما تُستعمل النقدية لتسديد أجور العمال ، ولشراء بعض اللوازم الإضافية والضرورية للإنتاج .

أما المرحلة الأخيرة (مرحلة التسويق) فيتم فيها البيع ، إذا كان بالآجل تزداد المديونية داخل المؤسسة بقيمة مبيعات الزبائن ، وإذا كان فوريا فإن مستوى النقدية يزداد بقيمة المبيعات .

(1) - P. A. Duflour et A. Gazenget opt. cit. P: 14 .

المبحث الثاني : المؤشرات الأساسية لتحليل دورة الاستغلال

إن تحليل دورة الاستغلال من المهام الأساسية التي يستوجب على المؤسسة القيام بها باستمرار لكونها أداة للكشف عن مواطن القوة ومواطن الضعف في طريقة تسيير هذه الدورة ، ويعتمد هذا التحليل على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية وجدول النتائج ، وباستعمال هذه البيانات يمكن تحديد العديد من المؤشرات التي تساهم في اتخاذ القرار السليم ؛ لتفادي المشاكل الناجمة عن سوء التوليف بين العناصر المختلفة المكونة لهذه الدورة .

وعادة ما يقع الخلط بين المفاهيم التالية : الفعالية ، المردودية ، الإنتاجية ، والربحية ، و بما أن لكل واحد من هذه العناصر معنى ومدلولاً خاصاً به ؛ سيتم توضيح مضمون أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل دورة الاستغلال مع التركيز على مفهوم الربحية .

المطلب الأول : المؤشرات الأساسية⁽¹⁾

1 - الفعالية (L'efficacité)

إن تقييم الفعالية من الأمور الصعبة ، بسبب اعتمادها على المثالية في استخدام الموارد في العملية الإنتاجية ؛ فمثلاً تعتبر العوازل الصوتية فعالة لدورها في التخفيض من مفعول الصوت الآتي من الخارج إلى حد معين ، فهذه النظرة للفعالية تبقى محدودة لإهمالها للعديد من الجوانب الأخرى ؛ كالنوعية (لأن الفعالية تتعرض للجانب الكمي فقط) ، فمثلاً إذا اعتُبر في مرحلة ما أن نسبة المهملات المسموح بها هي 2٪ ، فإن حققت المؤسسة هذه النسبة أو أقل فإن دورة الإنتاج تعتبر فعالة ، وعلى العكس ، إذا تعدتها فإنها تعتبر غير فعالة .

(1) - M. DARBELEL et J. M. Laugline: ECONOMIE de L'ENTREPRISE

(t:2),FOUCHER,PARIS,1978,p:165.

2 - المردودية (Rendemen) :

بافتراض أن مؤسسة ما تستخدم عنصرا إنتاجيا واحدا للحصول على سلعة معينة ، فإذا تم ربط كمية السلع المتحصل عليها بكمية العنصر المستخدم (منتج - مستخدم) ، يُحصل على ما يعرف بالمردودية ، أي أن :

المردودية = (كمية السلع المتحصل عليها / كمية العنصر المستعمل) .

إن حاصل العلاقة (النسبة) يمكن أن يتغير وذلك حسب درجة فعالية العاملين في هذه المؤسسة ، ومستوى تنظيمها ، وظرف ووتيرة عملها ؛ فمثلا إذا كان التنظيم سيئا تكون المردودية ضعيفة والعكس صحيح .

قياسا على ما سبق باستطاعة المؤسسة حساب عدد من علاقات (نسب) المردودية تبعا لعدد عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية . كما تُسجل النقائص التالية في طريقة حساب المردودية :

- أ - إن النتائج المتحصل عليها نسبية لأنها تُحسب على أساس كل عامل من عوامل الإنتاج ، رغم أن مردودية العامل الواحد تعتمد على مردودية العوامل الأخرى⁽¹⁾ .
- ب - تهمل بعض الجوانب التقنية كالسعر والتكلفة ، فارتفاع الأسعار والتكاليف مثلا يؤدي بالضرورة إلى تدني المردودية أيضا ، مما يتطلب مراجعة تشكيلة أسعار المنتجات (المخرجات) ، لذا يجب ترجيح هذه النسبة بأخذ السعر والتكلفة بعين الاعتبار .

(1) - لتوضيح هذه الفكرة يمكن ذكر المثال الرقمي التالي :

مؤسسة تنتج ألف قطعة في اليوم باستعمال خمس ماكينات ، ولإنتاج هذه القطع تستعمل 100 كغ من المواد الأولية ، 25 عاملا على أساس 8 ساعات في اليوم ، ففي هذه الحالة يلاحظ أن هناك ثلاث علاقات للمردودية :

مردودية العمل = $1000 / (25 \times 8) = 5$ قطع للعامل/ساعة .

مردودية المواد الأولية = $100 / 1000 = 10$ قطع للكغ .

مردودية رأس المال = $5 / 1000 = 200$ قطعة لليوم /آلة .

3 - الإنتاجية (Productivité) :

على عكس مفهوم المردودية فإن الإنتاجية تتميز بأمرين اثنين⁽¹⁾ :

أولهما : الاعتماد على كل العوامل المستعملة (جميع المدخلات) .

وثانيهما : استخدام قيم تلك العناصر بدل كمياتها .

وتستنتج الإنتاجية بالعلاقة التالية: (قيمة منتج / قيمة مستخدم) أي أن:

الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاجية = (الإنتاج / العوامل) .

حيث يمثل البسط في هذه المعادلة الكميات المنتجة مرجحة بأسعارها ،

بينما يمثل المقام كميات العوامل المستعملة مرجحة بأسعارها أيضا ، (يعتبر هذا

الترجيح بالأسعار ضروريا حتى يمكن جمع العناصر المختلفة مع بعضها البعض) .

وتجدر الإشارة إلى وجود مفهومين للإنتاجية :

أ - المفهوم الساكن : تمثل فيه الإنتاجية بالعلاقة بين قيمة الناتج / العناصر

المستخدمة خلال فترة زمنية محددة (دون المقارنة بفترات أخرى) .

ب - المفهوم الديناميكي : إذا كانت الإنتاجية لا تختلف في طريقة حسابها عن

المفهوم الأول ، إلا أنه يلجأ (حسب هذا المفهوم) إلى تعيين سنة أساس ، وإجراء

مقارنة بين إنتاجية فترات زمنية مختلفة ببعضها البعض ، كما يفضل استعمال

الأسعار الثابتة حتى تكون المقارنة معبرة .

ونظرا لصعوبة حساب الإنتاجية الكلية لجميع عناصر الإنتاج ، يمكن

حساب إنتاجية فرعية تعتمد على عنصر واحد من عناصر الإنتاج ؛ فمثلا نحصل على

إنتاجية العمل عن طريق قسمة القيمة المضافة⁽²⁾ المحققة على عدد العمال أو

ساعات العمل الإجمالية ، أو المخرجات على المدخلات من العمل المباشر وغير

المباشر كما يلي :

إنتاجية العمل = (المخرجات / المدخلات من العمل المباشر أو غير المباشر)

(1) - Douglas Greenwald ed Encyclopedie économique, Economica, Paris, 1984,

P: 788 .

(2) - القيمة المضافة = الإنتاج - الاستعمالات الوسيطة .

أو إنتاجية العمل = (القيمة المضافة / عدد ساعات العمل) .

4 - الربحية (Rentabilité) :

تعرف الربحية بـ: « الربح المتحصل عليه من خلال توظيف الأموال المستثمرة »⁽¹⁾ . ويتحدد مفهوم الربحية (اقتصادي ، مالي ... الخ) وفقا لمكوناتها .

حسب هذا التعريف يتضح أنه إذا كان للإنتاجية معنى اقتصادي لربطها بين الإنتاج ومستلزماته ، فإن للربحية معنى ماليا لكونها تربط بين رؤوس الأموال المستثمرة من جهة والنتيجة المحققة من جهة أخرى ، وتتجلى أهمية الربحية بصفة خاصة :

- أ - في ظل وجود اقتصاد السوق .
 - ب - أمام ضرورة معرفة النتائج المتحصل عليها خلال فترة زمنية ما .
- الربحية = النتائج المتحصل عليها (الأرباح) / رؤوس الأموال المستثمرة (الأموال المستثمرة) .

إن عدم تحقيق الربحية ؛ يعني أن المصاريف (التكاليف) أكبر من الإيرادات (النواتج) ؛ مما يؤدي إلى عدم الإيفاء بالالتزامات وصعوبة اقتناء استثمارات جديدة بغية التوسع والتطور ، ولكن هناك حالات خاصة تؤدي بالمؤسسة إلى تقليص مستوى الربحية ، حيث تعرض المؤسسة منتوجاتها بأقل من سعر تكلفتها تحقيقا لأهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة (في هذه الحالة عادة ما تقوم الدولة بتدعيم تلك المؤسسات) ، أو تماشيا مع ظروف تسويق منتج جديد مثلا، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبغي أخذ مفهوم الربحية بحذر وعدم تعميم النتائج المتحصل عليها بصفة مطلقة على وضعية المؤسسة ، فقد تحقق هذه الأخيرة ربحا احتكاريا في سوق المنتوجات ، كما أن مفهوم الربحية لا يأخذ بعين الاعتبار إلا ما أمكن تقييمه نقدا ، أي أنه يهمل القيم المعنوية رغم تأثيرها البالغ على ربحية المؤسسة (في بعض الحالات) .

(1)- P. Conso , R.lavaud,B.colasse,F.Fousséop. cit. P:363.

إن الربحية لا تستلزم دائما القدرة على مواصلة الدورة الإنتاجية :

أ - إذا كان التموين أو التسويق للمؤسسات يتم في أسواق غير تنافسية بمعنى أن الأسعار تفرض من طرف جهة معينة (مؤسسة ، العملاء أو الموردين) تكون دلالة الربحية غير واضحة بالنسبة للنتائج المرجوة للمؤسسة ، ولا تكون الربحية ذات أهمية إلا في حالة سيطرة المؤسسة على سوق المبيعات من خلال قدرتها على تصريف منتجاتها .

ب - إذا تحسنت فعالية التسيير لأسباب داخلية (التطور التقني) ، أو لأسباب خارجية (زيادة فعالية التسويق) ، فإنها تؤدي إلى زيادة مداخيل عوامل الإنتاج وأجور العمال ، وفي هذه الحالة تكون الربحية غير معبرة لأن جزء من هذه الأرباح لا يظهر في "بسط" نسبة الربحية ، بسبب انخفاض النتيجة الصافية بالجزء المقدم لعوامل الإنتاج ، لهذا يستحسن معالجة هذا الخلل في حساب الربحية بإعادة إدماج الأجزاء الموزعة .

ج - يتم حساب الربحية على أساس وحدة اقتصادية معينة (أي مؤسسة) ويهمل جميع المؤثرات الناتجة عن عملية الإنتاج .

د - لا تهتم الربحية إلا بالظواهر الاقتصادية والمالية وتهمل القيم غير المقيمة بالنقد التي تؤثر في اتخاذ القرار السليم .

المطلب الثاني: أنواع الربحية

كما تم ملاحظته فإن للربحية مفاهيم تُطبق على جميع النشاطات الاقتصادية وغيرها ؛ مما يسهل على الباحث توجيه دراسته نحو الميدان المرغوب فيه (الناحية الاقتصادية ، المالية ، الاجتماعية ، السياسية) :

1 - الربحية الاقتصادية والمالية : تعرف الربحية الاقتصادية

« بالعلاقة الموجودة بين الأرباح المحققة أو المنتظرة لنشاط ما ، ومجموع رؤوس الأموال المستثمرة في ذلك النشاط »⁽¹⁾ . ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

(1) - O.Boukhezal La finance de l'entreprise , O.P.U, Alger, 1981, P:139.

الربحية الاقتصادية = صافي الربح قبل المصاريف المالية (الفوائد) / رؤوس الأموال المستثمرة .

تعرف الربحية المالية « بالعلاقة الموجودة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة »⁽¹⁾، ويمكن صياغتها في المعادلة التالية :

الربحية المالية = صافي الربح بعد المصاريف المالية (الفوائد) / الأموال الخاصة .

أو الربحية المالية = الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي / الأموال الخاصة .

يلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الربحية الاقتصادية والربحية المالية ، بحيث أن القرارات المتخذة (اعتمادا على إحداها) يمكن أن تمس معا الجوانب الاقتصادية والمالية في المؤسسة . (مع الإشارة إلى أهمية الربحية المالية في هذا المجال) ، وتتوقف الربحية المالية على :

- الربحية الاقتصادية .

- تكلفة رؤوس الأموال المقترضة .

- العلاقة بين رؤوس الأموال الخاصة و رؤوس الأموال المقترضة (معامل الفعالية المالية EFFET DE LEVIER) .

تعتبر دراسة الربحية الاقتصادية من الأمور المهمة في اتخاذ القرارات (بالاستعمال الجيد لرؤوس الأموال المستثمرة ، الاستعمال الأمثل للألات وزيادة سرعة دوران المخزون) وتهتم الربحية الاقتصادية في تحليلها بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التطور الاقتصادي بالمفهوم الواسع من حيث :

» - تكوين الفائض الاقتصادي .

- تراكم العملة الصعبة .

- التكامل الاقتصادي .

- التوازن الجهوي .⁽²⁾

(1) - O.Boukhezar: op. cit. P: 139 .

(2) - O. Boukhezar: op. cit. , P : 140 .

2 - الربحية الكلية ، الجزئية والحدية :

أ - الربحية الكلية : « تعتمد على مجموع النتائج

المتحصل عليها داخل المؤسسة »⁽¹⁾، والنتيجة المستعملة لحساب نسبة الربحية هي :

- ربح جاري أي رصيد نتيجة الاستغلال والذي يمثل الربح العادي للاستغلال بدون العناصر الاستثنائية .

- ربح صافي أي رصيد حساب النتائج والذي يأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الاستثنائية .

- هامش إجمالي للتمويل الذي يتكون من الربح الصافي ومخصصات الاهتلاك والمؤونات مطروحا منها الفروق المحاسبية والضريبية ، وتحتفظ المؤسسة بالباقي من أجل ضمان :

- الاستمرار في مزاولة نشاطها .

- التوسع .

- تقسيم الأرباح بين المساهمين .

إن كل مقاييس الربحية التي تم التطرق إليها ، يجب أن تعالج بدقة ووضوح للأسباب التالية :

- الصفة التي تتميز بها التقييمات المحاسبية الحالية ، والتي تعتبر محدودة في حد ذاتها وغير مجدية لأنها تعتمد على القيم التاريخية . ولإعطاء صورة واضحة ومعبرة عن الحقيقة لا بد من إعادة النظر في عناصر الأصول وإعادة تقييمها حسب القيم الحقيقية والآنية لها ، لأن التضخم حاليا يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات التسييرية . فإعادة التقييم لا بد أن تشمل جميع عناصر الأصول كإستثمارات والمخزونات والإهلاكات .

وقد تكون الربحية ضعيفة لعدم إدخال البرنامج الاستثماري حيز التطبيق. ففي هذه الحالة لا يمكن الحكم على صحة المعلومات المتعلقة

(1) - M. DARBELET et J. M. Laugne op. cit. , P : 175 .

بالربحية لأن الاستثمار لم يعط نتائج بعد ، ولذلك فإن ربحية المشروع لا يمكن معرفتها إلا في السنوات اللاحقة .

- لا يكون لربحية سنة أو مؤسسة ما مدلول إلا في حالة مقارنتها بسنوات مختلفة ، أو بين المؤسسات المتجانسة النشاط .

ب - الربحية الجزئية : إذا كانت الربحية الكلية تعتمد أساسا

على تعدد الإنتاج ، فإن الربحية الجزئية تقوم على أساس دراسة ربحية جزء معين من نشاط المؤسسة⁽¹⁾ ، حيث يتم تحليلها على أساس عدة مكونات لها ، فيكون استخراج ربحية كل واحد من هذه المكونات على أساس الجزء المستثمر فيه . وتركز كذلك الربحية الجزئية اهتمامها على :

- مختلف المنتجات .

- مختلف الخدمات .

- المشاريع الخاصة : استثمارات ، حملة دعائية وغيرها .

- مختلف العملاء ..

- قنوات التوزيع المختلفة .

ويتم الحصول على الربحية الكلية بجمع الربحية الجزئية المرجحة

لمختلف النشاطات ، والمثال التالي يوضح ذلك :

تقوم مؤسسة ما باستثمار رؤوس أموال بمقدار X ، موزع على ثلاثة نشاطات A, B, C

كما هو موضح أدناه :

النشاط	رأس المال المستثمر	الربح	الربحية الجزئية
A	x_1	P1	$rp1 = p1/x1$
B	x_2	P2	$rp2 = p2/x2$
C	x_3	P3	$rp3 = p3/x3$
	$X = \sum x_i$		

(1) - G. Deppallens et J. P. Jobard Gestion financière de l'entreprise , SIREY ,
PARIS , 1990 , P : 342 .

وتصاغ الربحية الكلية كما يلي :

$$\frac{(r_{p3} \cdot x_3) + (r_{p2} \cdot x_2) + (r_{p1} \cdot x_1)}{X} = \text{الربحية الكلية}$$

وتتأثر الربحية الجزئية بالعوامل التالية :

- تغير الربحية الخاصة لكل نشاط .

- تغيير توزيع استخدامات المؤسسة بين مختلف النشاطات .

وفي الواقع يتم تحديد مستوى الربحية الجزئية بالبحث عن :

- أسباب تغيرات الربحية الكلية

- الوسائل الخاصة لزيادة الربحية الكلية .

ج- الربحية الحدية : هي الناتج المتحصل عليه من جراء

إدخال عنصر جديد يؤدي إلى ربح أو خسارة إضافية ⁽¹⁾، فالربحية الحدية إذن تعتبر

أيضا فائض أو نقص الربحية الكلية (أو الجزئية) المتحصل عليها عندما يتم تغيير

عنصر أو عدة عناصر من عوامل الربحية مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة .

ويتم التعبير عنها بالعلاقة التالية :

الربحية الحدية = التغير في الربح المحقق / التغير في رؤوس الأموال المستثمرة

$$\Delta P = \frac{\Delta C.I}{\Delta P}$$

إن تحليل الربحية الحدية يساعد على اختيار مدى فعالية الجزء الإضافي

من رؤوس الأموال المستثمرة على الربحية الكلية ، وانطلاقا من نتيجة هذه الأخيرة

يؤخذ قرار الاستثمار ، فمثلا إذا كانت هناك رؤوس أموال قبل وبعد الاستثمار

ولتكن x_1 ، x_2 والهامش الصافي المتحصل عليه خلال كل مرحلة هو على التوالي

P_1 و P_2 ، نحصل على الربحية الكلية كما يلي :

$$r_{G1} = \frac{P_1}{x_1} \quad , \quad r_{G2} = \frac{P_2}{x_2}$$

(1) - M. Branclard : Dictionnaire économique et social , (11eme édition) , Les éditions ouvrières , Paris , 1978 , P:441 .

أما الربحية الحدية :

$$r_m = \frac{(P_2 - P_1)}{(X_2 - X_1)}$$

بصفة عامة تختلف الربحية الحدية لمشروع ما عن الربحية الكلية ،
بتنفيذ قرار الاستثمار الجديد ؛ فكلما زادت نسبة التنفيذ كلما تغيرت الربحية
الكلية ، ويكون التعبير عنها بالطريقة التالية :

- الربحية الحدية أكبر من الصفر تعني زيادة الربحية الكلية .
- الربحية الحدية = 0 تعني بقاء الربحية الكلية في نفس المستوى .
- الربحية الحدية أقل من الصفر تعني انخفاض الربحية الكلية .

المطلب الثالث: قياس الربحية الكلية:

تعتمد الوظيفة المالية ومراقبة التسيير في المؤسسات على المعطيات
المحاسبية . فدراسات التسيير والربحية تبدأ من دراسة حسابات المؤسسة
(المحاسبة العامة) وتنتهي بدراسة المحاسبة التحليلية التي تعتمد على دراسة
هيكل التكاليف للمؤسسة . إن تطور المحاسبة أدى إلى وجود نوعين من فروع
المحاسبة المتكاملة (محاسبة عامة ، محاسبة تحليلية) ، ووفق هذا التقسيم يتم
القيام بدراسة الربحية من وجهة نظر المحاسبة العامة ، والنتائج المتحصل عليها
من خلال هذا النوع من المحاسبة تمتاز بصفتين هامتين :

- إمكانية التعرف على الأرقام القياسية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية .
 - الإهتمام بمجموع نشاطات المؤسسة (المنظور الكلي) .
- اعتمادا على هاتين الصفتين تقوم المؤسسة بدراسة الربحية الكلية
خلال الفترة مجال الدراسة .

ومن أجل الوصول إلى دراسة شاملة ، لا بد من استكمالها بدراسة الربحية
المطلقة والربحية النسبية التي يعبر عنها بالنسب .

1 - الربحية المطلقة (النتائج المحاسبية) :

إن نظام المحاسبة العامة يؤدي في نهاية الفترة إلى إعداد جدول النتائج (ذو نتائج مختلفة) الذي يوضح كيفية تكوين نتيجة المؤسسة⁽¹⁾.

إن تشكيل هذه الحسابات في الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على المخطط الوطني المحاسبي الذي صدر بمقتضى الأمر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 وأصبح ساري المفعول في 01 جانفي 1976⁽²⁾، ويقوم هذا المخطط بإعادة تنظيم الإطار المحاسبي في المؤسسات الوطنية وإلغاء مخطط 1957 الفرنسي الذي يعتمد على تحديد نتيجة المؤسسة بنوعين من الحسابات :

- حساب الاستغلال العام الذي تنتج عنه نتيجة الاستغلال .

- حساب الأرباح والخسائر الذي تنتج عنه النتيجة الصافية .

إن النتائج المتحصل عليها من خلال مخطط 1957 تعتبر غير كافية من وجهة نظر الدراسات الاقتصادية والمالية لتسيير المؤسسة ، بينما يتيح المخطط الوطني المحاسبي للباحثين والدارسين إمكانية الحصول على النتائج والتعبير عنها بكل سهولة .

أ - النتائج المقررة من طرف المخطط المحاسبي⁽³⁾ :

أولا : الهامش الإجمالي : يتم الحصول على الهامش الإجمالي من خلال الفرق بين مبيعات البضائع والبضائع المستهلكة ، توجد هذه حالة في المؤسسات التجارية التي تقوم ببيع هذه البضائع دون إدخال أي تحويل عليها ومنه فإن المخطط يوضح نوعية النشاط الذي تقوم به المؤسسة من خلال الجدول 1-6 (أنظر ص 24) .

ثانيا : القيمة المضافة :

تعتبر من المقاييس الهامة لدراسة الربحية والأرقام القياسية المتحصل

(1) - J.NATAF. les mecanismes financiers dans l'entreprises , dunod ,PARIS,1971,CAHP1.

(2) - الجريدة الرسمية لـ 23 جويلية 1975 .

(3) - المخطط الوطني المحاسبي الصادر في 29 أفريل 1975، الملحق ابتداء من 76/1/1.

عليها من طرف المؤسسة ، ويحصل عليها من خلال الفرق بين المصاريف والنواتج المكونة لهذه القيمة . إن حساب القيمة المضافة من خلال المقاييس الجزئية يكون بالفرق بين [الإنتاج المباع ، الإنتاج المخزون ، إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي ، أداء خدمات وتحويل تكاليف الإنتاج] و[المواد واللوازم المستهلكة والخدمات] وسيتم توسيع في هذا المفهوم فيما بعد .

ثالثا : نتيجة الاستغلال: يُحصل على رصيد حساب نتيجة الاستغلال بالفرق بين التكاليف والنواتج المتحصل عليها من خلال قيام المؤسسة بنشاطها العادي ، وتؤدي هذه النتيجة إلى الكثير من التساؤلات في اختيار وتقييم العناصر المكونة لها كاختيار طرق تقييم المخزونات ، اختيار طرق الإهلاك ، تقييم أشغال قيد التنفيذ ، كيفية تسيير المصاريف والنواتج ، وتقييم الأشغال المنجزة من طرف المؤسسة للاستخدام الذاتي وغيرها . وتوجد العديد من الاختيارات ، والتقييمات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى ، ومن فترة إلى أخرى ، تؤدي إلى التقليل من أهمية المقارنة بين المؤسسات ومتابعة تطور المؤسسة .

رابعا : نتيجة خارج الاستغلال : هي الفرق بين النواتج والتكاليف الاستثنائية ، وتُعتبر هذه النتيجة من المعلومات الأساسية ، لأنها تبين الجزء الاستثنائي من الأرباح النهائية للمؤسسة .

خامسا : نتيجة السنة المالية الصافية : هي الفرق بين نتيجة السنة المالية الإجمالية والضرائب على الأرباح ، وتتكون هذه النتيجة من عدة أرصدة لعناصر مختلفة ، ويصعب الإعتماد عليها في مراقبة فعالية ربحية المؤسسة لأنها لا تعطي معنى واضحا خلال فترات الدراسة ، ويمكن التلاعب فيها عن طريق تضخيم حصة الإهلاكات على سبيل المثال .

رقم الحساب	اسم الحساب	مدينة	دائن
70	مبيعات بضائع		
80	بضائع مستهلكة		
80	البالغ الإجمالي		
80	البالغ الإجمالي		
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزون		
73	إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي		
74	أداء خدمات		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
81	مواد ولوازم مستهلكة		
82	خدمات		
81	القيمة المضافة		
81	القيمة المضافة		
77	نواتج مختلفة		
78	تحويل تكاليف الاستغلال		
83	مصاريف المستخدمين		
84	خراشيب ورسم		
85	مصاريف مالية		
86	مصاريف مختلفة		
88	مخصصات الاهتلاك والمزونات		
83	نتيجة الاستغلال		
79	نواتج خارج الاستغلال		
89	تكاليف خارج الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
83	نتيجة الاستغلال		
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	النتيجة الاجمالية للاستغلال		
889	ضرائب على الأرباح		
88	نتيجة السنة المالية الصافية		

جدول 6-1: جدول النتائج⁽¹⁾

(1) - المخطط الوطني المحاسبي (مصدر سابق) -

ب- حساب معايير أخرى للتسيير باستعمال حسابات النتائج :

أولا : القيمة المضافة : بعد التطرق لها سابقا يمكن الآن محاولة تعميق دراستها للوقوف على جميع الجوانب الهامة لهذا المصطلح . فقد تركّز الإهتمام بها منذ بداية تطبيق مبدأ المحاسبة الوطنية التي حددت الإنتاج الداخلي الوطني عن طريق جمع القيم المضافة لجميع المؤسسات ، أما أهميتها من الناحية الجزئية فتمثل مقياسا للتسيير داخل المؤسسة الواحدة .

ويُحصل على القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج والإستهلاكات الوسيطة ويتكون الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية من ثلاثة أنواع :

- إنتاج مخزون .

- إنتاج مباع .

- إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي .

بينما الاستهلاكات الوسيطة تتكون من السلع والخدمات المتحصل عليها عن طريق الشراء من مؤسسات أخرى ، التي تُستهلك خلال العملية الإنتاجية ، وتتكون أنواع الإستهلاكات من :

- استهلاك المواد والبضائع المخزنة سابقا .

- استهلاك المواد ، الطاقة واللوازم المشتراة خلال السنة .

- خدمات : مصاريف النقل ، مصاريف الصيانة ... الخ .

ويمكن الحصول على القيمة المضافة بطريقة أخرى بجمع العناصر

المختلفة التالية⁽¹⁾ :

- مصاريف المستخدمين .

- ضرائب ورسوم .

- مخصصات الاهتلاك .

- الربح .

(1) -O.BOUKHEZAR et P.CONSQ LA Gestion Financiere adapté au contexte

algerien , OPU/DUNOD,1984,p:250.

ويظهر استعمال هذه الطريقة في كيفية تخصيص القيمة المضافة ،
وكيفية توزيعها على مختلف العناصر بتحديد عوائد مختلفة لعوامل الإنتاج
والمساهمين في العملية الإنتاجية ، وتسديد الضرائب إلى الدولة .
فالقيمة المضافة تقيس مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني ، وتعتبر
كمعيار للوزن الاقتصادي وتطور الدولة ، ويؤدي استعمالها في التحاليل المختلفة
إلى إيجاد العديد من النسب المتعلقة برقابة التسيير وعامل الربحية ، فالجانب
التحليلي يفرق بين القيمة المضافة الإجمالية والقيمة المضافة الصافية ، أما الأولى
فقد تم التعرض إليها سابقا (والتي نحصل عليها قبل طرح الإهلاكات) ، وأما الثانية
فيُحصل عليها بعد طرح مخصصات الإهلاك مع اعتبار هذه الأخيرة من ضمن
الاستعمالات الوسيطة :

القيمة المضافة الإجمالية - مخصصات الإهلاك = القيمة المضافة الصافية .

تستعمل هذه الأخيرة في مجال المقارنة بين المؤسسات ؛ لأنها تعطي
نوعا من الدقة في التحليل بسبب تضخيم الإهلاكات .

ثانيا : التدفق النقدي للاستغلال (CASH FLOW d'exploitation) :

« هو الفرق بين القيمة المضافة والمصاريف العادية بدون
الاستعمالات الوسيطة »⁽¹⁾.

وتتبع المصاريف والنواتج التي تساهم في تشكيل هذا الفائض حركات
السيولة (المقبوضات و المصاريف) ، ويعتبر هذا الفائض تقريبا محاسبيا للفائض
النقدي المستخرج من طرف المؤسسة خلال السنة المالية⁽²⁾ ، ويُحصل على هذا
التدفق بالطريقة الموضحة في الشكل رقم 1 - 7 :

(1) - B. Colasse: La rentabilité de l'entreprise (3eme édition) , Dunod, Paris , 1982 ,

P: 21 .

(2) - A. Douillet : L'analyse financière pratique, CHOTARD et associés éditeurs , Paris ,

1979 , P : 58 .

المقرضون	مصاريف مالية
المحافظة على رأس المال الاقتصادي	مخصصات الاهتلاك والمؤونات
المستخدمون	علاوات
الدولة	ضرائب على الأرباح وضرائب ورسوم
المساهمون (الملاك)	توزيع الأرباح
زيادة رأس المال	الاحتياطات

الشكل 7-1 : التدفق النقدي للاستغلال⁽¹⁾ .

يبين التدفق النقدي للاستغلال ما يلي :

- درجة المحافظة على تطور رأس المال الاقتصادي للمؤسسة (مخصصات الاهتلاك والمؤونات والاحتياطات) بالتمويل الذاتي .
- القدرة على تسديد عوائد رأس المال المالي المستعمل (مصاريف مالية مسددة للمقرضين ، قسائم موزعة للمساهمين) .
- القدرة على تسديد الرواتب والضرائب .
- كما يعتبر هذا التدفق من المقاييس الهامة للربحية ، وله مدلول أوضح من مدلول نتيجة الاستغلال ، ولتبيان أهمية هذا المفهوم يتم استعمال نموذجين للتحليل مستخلصين من المخطط الفرنسي لسنة 1957 ، فالنموذج الأول يقوم باستخراج نتيجة الاستغلال قبل حساب المصاريف والنواتج المالية وبعد خصم مخصصات الاهتلاك ، بينما النموذج الثاني يستخرج نتيجة الاستغلال قبل خصم مخصصات الاهتلاك وبعد حساب المصاريف والنواتج المالية .

(1) - B. Colasse : La rentabilité de l'entreprise (3eme édition) , DUNOD, Paris, 1982,

بيع بضائع

+ إنتاج مباح

= رقم الاعمال

+ إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي

+ إنتاج مخزون

= نتيجة الاستغلال

- الاستعمالات الوسيطة

= القيمة المضافة

- مصاريف مالية

- ضرائب ورسوم

= التدفق النقدي للاستغلال .

نموذج 1

التدفق النقدي للاستغلال

- مخصصات الاهتلاك

- مخصصات المؤنات

= نتيجة الاستغلال

(قبل المصاريف والنواتج المالية)

- مصاريف مالية

+ نواتج مالية

= النتيجة الصافية للاستغلال

+ رصيد نتيجة خارج الاستغلال

= نتيجة السنة المالية الإجمالية

- ضرائب على الارباح

= نتيجة السنة المالية الصافية .

نموذج 2

التدفق النقدي للاستغلال

- مصاريف مالية

+ نواتج مالية

= النتيجة الإجمالية للاستغلال

(بعد المصاريف والنواتج المالية)

- مخصصات الاهتلاك

- مخصصات المؤنات

= النتيجة الصافية للاستغلال

ثالثا : التدفق النقدي (CASH FLOW)

« يمثل التدفق النقدي المبلغ المتبقي داخل المؤسسة وذلك بعد قيامها بتسديد كل التزاماتها بما في ذلك الضرائب على الأرباح »⁽¹⁾ .
ونظريا : التدفق النقدي للمؤسسة هو رصيد التدفقات النقدية (مداخيل ، مصاريف) ، ويمكن اعتباره معيارا تقريبا لإمكانية تأجيل التدفقات النقدية (مديونية أو دائنية) على حساب التدفقات الحقيقية للتكاليف والنواتج المسجلة في الدفاتر المحاسبية⁽²⁾، إن التدفق النقدي للاستغلال ليس له مقابل بالنقد إلا في حالة تحقيق التدفقات النقدية التي هي على شكل مديونية أو دائنية وتسوية حسابات الأصول والخصوم .

أما التدفق النقدي المعدل فهو خاص بدورة الاستغلال ، لهذا يُسمى تدفق نقدي للاستغلال ، أو بالتدفق النقدي العادي . وكذلك يتم استعمال مصطلح الفائض النقدي الإجمالي والفائض النقدي الصافي في التحاليل المختلفة ؛ فالأول يتكون من النتائج خارج الاستغلال ، أما الثاني فهو مساوٍ للفائض النقدي الإجمالي مطروحا منه الأرباح ، ويستعمل في قياس طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة .

ويمكن الحصول على التدفق النقدي⁽³⁾ بالطرق التالية :

الطريقة الأولى : الاهتلاكات ، المؤونات والاحتياطات

+ قسائم (ربح الأسهم Dividende)

+ نصيب الإداريين (أجر الإداريين Tantiemes)

+ رصيد سابق

(1) - A. Douillet L'analyse financière pratique ,op. cit. P : 54 .

(2) - P.Conso: La gestion financière de l'entreprise ,
collection "Université et technique" (2eme édition) , DUNOD, Paris , 1968 , P: 80,81.

(3) - A.Douillet , op. cit. P: 55 .

الطريقة الثانية :

التمويل الذاتي (الاهتلاكات ، الاحتياطات ، المؤونات والرصيد السابق)

+ التوزيعات المختلفة التي قامت بها المؤسسة على شكل قسائم

+ نصيب الإداريين .

2 - الربحية الفرعية :

تحدد ربحية المؤسسة بالمقارنة بين الأرباح المحققة في نهاية السنة

والوسائل المستعملة ، وتصاغ بالطريقة التالية :

النتيجة (الأرباح) / رأس المال المستثمر .

ولتشكيل نسبة معينة من الربحية لا بد من الاختيار الدقيق بين مختلف

الاستعمالات لكل من " النتيجة " و " رأس المال المستثمر " ، وتنتج من خلال هذه

التشكيلة العديد من النسب منها الخاصة بـ

- النتيجة : حيث يمكن استعمال النتائج المتحصل عليها من المحاسبة

العامة مثل :

- الفائض الإجمالي للاستغلال .

- نتيجة الاستغلال .

- نتيجة السنة المالية الصافية .

- القيمة المضافة .

- الفائض النقدي (العادي ، الصافي ، الإجمالي) وغيره .

وكل هذه المعايير لا تمثل حتما مفهوم الربح الناتج في الفرق بين سعر

البيع والمصاريف الكلية ، بل مفاهيم تقريبية له ، كاستعمال مفهوم « نتائج قبل

الضرائب وقبل المصاريف المالية » ، أو استعمال مفهوم آخر كالقيمة المضافة .

- رأس المال المستثمر : لكلمة رأس المال عدة معانٍ ، لا بد من تحديدها

عن طريق المعلومات المحاسبية . هذه المعلومات تفيد المحلل في عملية اتخاذ

القرار السليم بسبب بعض النقائص الموجودة في تقنيات التسجيل المحاسبي ،

ومن ضمن المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها في قياس رأس المال :
الأصول الإجمالية ، الأصول الثابتة ، أو الأموال الدائمة ، الأموال الخاصة .

ولهذه المقاييس معان مختلفة :

1 - معنى اقتصادي : يتمثل في أصول الميزانية .

2 - معنى مالي : يتمثل في خصوم الميزانية .

وبسبب تقنيات التسجيل المحاسبي التاريخية المعتمدة في تسجيل
المعلومات ، فإن هذه الأخيرة تدفع بالمحلل إلى طرح عدة تساؤلات منها⁽¹⁾ :

- هل يتم إعادة تقييم عناصر الأصول ؟

- هل يتم إدماج مخزون الأمان في الأصول الثابتة ؟

- هل تمثل إعانات الاستثمار أموال خاصة ؟ ... الخ .

وللإجابة على هذه التساؤلات لا بد من اعتماد تحليل دقيق للمعلومات
المحاسبية ، بافتراض عدد معين من علاقات النتائج (n) مثلا ، وبافتراض عدد معين
من علاقات رأس المال المستثمر (m) ؛ يمكن الحصول على عدد (mxn) من النسب .
إلا أنه يصعب الاعتماد على كل هذه النسب في التحليل ؛ نظرا لأهميتها المتفاوتة ،
بحيث تعتمد المؤسسة على بعض هذه النسب في اتخاذ القرارات وفي عملية رقابة
التسيير .

ويمكن النظر لربحية المؤسسة من زوايا مختلفة ؛ حيث أن لكل متعامل
اقتصادي علاقة مباشرة في تحديد مفهوم الربحية ، وفي هذا الصدد ، يمكن دراسة
نوعين من المتعاملين الاقتصاديين :

أ - دور المساهمين⁽²⁾ : لاختلاف وجهة نظر المساهمين (باعتبار أن
المساهمين مجموعة غير متجانسة في اتخاذ القرارات) يعتمد مجلس إدارة
المؤسسة في تحديد واتخاذ القرارات على أغلبية الأعضاء .
تُعرف و تُحدد أرباح المساهمين بالاعتماد على النسب التالية :

(1) - R. Lavaud : Comment mener une analyse financière (2eme édition) DUNOD
entreprise, Paris, 1974 , chap. 1 .

(2) - P. Conso : La gestion financière de l'entreprise (7eme édition) , op. cit. P: 248.

-نسبة رسملة الأرباح :

(الأرباح الصافية الكلية / الرسملة للبورصة)

أو (الأرباح الصافية لكل سهم / قيمة السهم أو القيمة الاسمية) .

إن مدلول عكس هذه النسبة له أهمية لدى المحللين الماليين ، وتسمى بـ (Price/ earnings) وتستعمل هذه الأخيرة كمقياس هام داخل البورصة (رغم التغير المستمر في قيمة الأسهم بسبب قانون العرض والطلب) .

-نسبة ربحية الأموال الخاصة :

الأرباح الصافية / الأموال الخاصة

تدل هذه النسبة على الربحية المالية ، وتمثل جزء من الأرباح المتحصل عليها من خلال توظيف الأموال الخاصة أو المساهمات .

ويرغب المساهمون في تحقيق أرباح في المدى القصير عن طريق توظيف أموالهم ، ويمكن للمساهم معرفة نسبة الربح المتحصل عليه من خلال النسب التالية :

ربح السهم / رسملة البورصة .

أو ربح السهم / الأموال الخاصة .

إن رسملة البورصة تساوي الناتج لعدد الأسهم المكونة لرأس المال الاجتماعي للمؤسسة مضروبة في قيمة السهم ، وتُقاس ربحية الأسهم (rQ) خلال فترة زمنية P بواسطة العلاقة التالية :

$$rQ_p = \frac{DP + CP - (CP - 1)}{CP - 1}$$

بحيث : DP هي القسائم المتحصل عليها في الفترة P

CP قيمة السهم في نهاية الفترة P

(CP-1) قيمة السهم في نهاية الفترة P-1

ب - نظرة الجماعات العمومية والدولة : تظهر أهمية العلاقة بين

الجماعات العمومية والدولة من جهة ، والمؤسسات من جهة أخرى من خلال قيام

هذه الأخيرة بالمساهمة في تشكيل وزيادة ثروة كل من الجماعات و الدولة⁽¹⁾ ، إلا أن جانب دراسة وحصر هذه الإسهامات (من الناحية الكمية والنوعية ، المباشرة وغير المباشرة) يعتبر صعبا للغاية بالنسبة لهذه الهيئات والجماعات .

ويُعبر عن مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني كما يلي:

القيمة المضافة / القيم الثابتة الصافية (الإستثمارات الصافية) .

(من المستحسن استعمال القيمة المضافة بعد خصم الاهتلاكات)

ونتيجة عكس هذه النسبة تحدد معامل رأس مال المؤسسة ، والذي يُمثل بالتكلفة المتوسطة للاستثمار ؛ من أجل الحصول على وحدة واحدة من القيمة المضافة .

من الناحية التحليلية يمكن تمثيل النسبة السابقة على شكل معامل بين النسبتين التاليتين :

(القيمة المضافة / رقم الأعمال) / (القيم الثابتة الصافية / رقم الأعمال)

تمثل هذه النسبة العلاقة الموجودة بين نسبة القيمة المضافة (البسط) ونسبة تكثيف رأس المال (المقام) ، وللوصول إلى تحسينها لا بد من زيادة القيمة المضافة وتقليص حجم الاستثمارات الصافية .

فنسبة القيمة المضافة (القيمة المضافة / رقم الأعمال أو بصفة أدق القيمة المضافة / الإنتاج) تبين درجة الاستعمال الأمثل لقدرات المؤسسة ، ويعتمد مستواها أساسا على حجم وأهمية التحويلات التي تقوم بها المؤسسة على عوامل الانتاج ، بينما نسبة تكثيف رأس المال (القيم الثابتة الصافية / رقم الأعمال أو القيم الثابتة الصافية / الإنتاج) توضح بعض الأوجه لتكوين النتيجة ، فإذا كانت هذه النسبة عالية فإن المؤسسة قد تحملت مصاريف تجديد الأجهزة ومصاريف مالية ضخمة .

(1) - P. Conso: La gestion financière de l'entreprise(7eme édition) , op. cit. P: 248 .

3 - تحليل نسب الربحية :

إن تحليل نسب الربحية يعطي نتائج هامة يمكن الاعتماد عليها في المستقبل ، وكذا في مجال المقارنة بين التنبؤات والإنجازات ، وبين المؤسسات ذات الإنتاج المتجانس .

ويمكن تلخيص هذه النقاط على النحو التالي⁽¹⁾ :

أ - المقارنة بين الإنجازات والتنبؤات : ينبغي للمؤسسة ، التي تعتمد على التنبؤات من أجل الحصول على نتائج محددة ، أن تقوم بدراسة تحليلية بين نتائج التنبؤات والنتائج الحقيقية أو الفعلية ، في نهاية الإنجازات لمختلف المشاريع .

ب - المتابعة المستمرة : تركز المؤسسة وفق هذه الطريقة على مراقبة النتائج من خلال مجموعة من النسب المحققة ، في فترات زمنية منتظمة .

ج - المقارنة بين المؤسسات : إن المقارنة بين المؤسسات المتجانسة ، تتيح إمكانية الوقوف على مدى نجاعة ودلالة التحليل الذي تقوم به إحدى هذه المؤسسات .

4 - حدود القياس المحاسبي للربحية :

ترتكز المحاسبة العامة على قواعد ضريبية وقانونية تؤدي في بعض الحالات إلى نقص في تحليل النسب المتحصل عليها من المعطيات المحاسبية ، لعدم إفصاح صاحب المشروع على النتائج الحقيقية المتحصل عليها خلال فترة زمنية محددة ، ويتم توسيع انتقاد المعلومات المحاسبية (المعتمدة من طرف المخطط الوطني المحاسبي) كما يلي :

أ - التقييم المحاسبي : إن نسبة الربحية المتحصل عليها عن طريق قسمة النتيجة على القيمة المستعملة (رأس المال) لا تعطي نتائج دقيقة بسبب القيم التاريخية المستعملة في هذا المجال ، بما أن التسجيل في الدفاتر

(1) - G. Deppallens : Initiation aux problèmes financiers de l'entreprise (4eme édition), Collection Cadréco EME , Paris, 1975, P:49-55 .

المحاسبية يكون حسب القيمة التاريخية ، و أن الظروف الاقتصادية قد تؤثر في قيمة النقد بسبب التضخم ، فإن الحكم على هذه النتائج يكون نسبيا .

مما سبق ذكره يُستخلص ما يلي :

إن الطريقة المستعملة من طرف المخطط الوطني المحاسبي في إطار تسجيل العمليات المختلفة للمؤسسات ، تعتمد أساسا على القيمة التاريخية أو قيمة الشراء (تكلفة الشراء فيما يخص السلع المشتراة ، تكلفة الإنتاج فيما يخص السلع المنتجة من طرف المؤسسة) ، وتكون تغطية القيمة التاريخية في نهاية كل سنة مالية عن طريق الاهتلاكات أو المؤونات ، بتخصيص جزء من الأرباح لمواجهة هذا النقص .

إن التسجيل لهذا النقص حسب المخطط المحاسبي يكون بالطريقة

التالية:

		من ح / مخصصات الاهتلاك	682
		إلى ح / اهتلاك الاستثمار المعني	29

و

		من ح / مخصصات استثنائي	699
		إلى ح / إطفاء المصاريف الإعدادية	209
		ح / مؤونة نقص قيمة المخزونات	39
		ح / مؤونة نقص قيمة المديونية	49

وأخيرا تظهر عناصر الأصول بالقيمة المحاسبية الصافية في الميزانية (بمعنى القيمة التاريخية - مجموع الاهتلاكات أو المؤونات) .

إن اهتلاك الاستثمارات يكون على أساس القيمة التاريخية ، والمجموع المتراكم لهذه الاهتلاكات يجب أن لا يتجاوز في نهاية السنة ، القيمة التاريخية المسجل بها . في الوضع الراهن ، ونتيجة تدهور العوامل الاقتصادية التي تؤثر بصفة عامة سلبيا على الاقتصاد الوطني ككل ، وعلى المؤسسة بصفة خاصة ، يجب على المؤسسات الاهتمام جديا بالجوانب الاقتصادية (كانهضاض قيمة النقد ، التضخم والتطور التقني) ، باستعمال الأساليب العلمية لتصحيح الأوضاع داخل

المؤسسة ، كالتريقة التالية التي تعتمد على تطبيق معاملات محددة على القيمة التاريخية للاستثمارات والقسط السنوي للاهلاك ؛ تلخيصها رياضيا كما يلي :

$$A_m * C_{(n-x)} = A_m'$$

$$A_n * C_{(n-x_1)} = A_n'1$$

$$A_n * C_{(n-x_2)} = A_n'2$$

:

:

$$A_n * C_{(n-x_n)} = A_n'n$$

بحيث :

A_m : القيمة الأصلية للاستثمارات .

$C_{(n-x)}$: المعامل المقابل لتاريخ شراء الأصل .

A_n : القسط السنوي للاهلاك .

$C_{(n-x1)}$: المعامل المقابل لتاريخ الاهلاك في السنة الاولى .

$C_{(n-x2)}$: المعامل المقابل لتاريخ الاهلاك في السنة الثانية .

:

:

$C_{(n-xn)}$: المعامل المقابل لتاريخ الاهلاك في السنة الحالية .

A_m' : قيمة الاستثمار المعدلة .

A_n' : قيمة قسط الاهلاك المعدل .

تمثيل ذلك في الميزانية (الاستثمار بعد التقييم)

رقم الحساب	الأصول	القيمة الحالية	الاهلاك الحالي	القيمة المحاسبية
2	الاستثمار	A_m'	$A_n'1 + A_n'2 \dots$	$(VCN)'$

خصص المخطط المحاسبي لتسجيل إعادة الاستثمارات حساب يُسمى

" فرق إعادة التقييم " ويسجل بالطريقة التالية :

$Am' - Am$	- تعديل الاستثمارات	
	من ح / الاستثمار المعني إلى ح / فارق إعادة التقييم	2
	15	
$An' - An$	- تعديل الاهتلاكات	
	من ح / فارق إعادة التقييم إلى ح / الاهتلاك المعني	15
	29	

إن استعمال هذه الطريقة يؤدي إلى نتائج ونسب ربحية دقيقة ، تتماشى مع مختلف التغيرات والتطورات التي حدثت نتيجة التضخم أو التطور التكنولوجي ، وباستطاعة المحلل أو المسير اعتمادا على هذه التغيرات التوصل إلى تحليل دقيق للمؤسسة ، وبالتالي معرفة نقاط الضعف وتقديم الحلول المناسبة والفعالة لذلك الوضع .

ب - العوائق الضريبية :

تلعب الضرائب على الأرباح في بعض الأحيان دورا سلبيا على معيار الربحية ، حيث تدفع بالمؤسسة إلى التهرب من دفع الضرائب عن طريق تضخيم أقساط الاهتلاك أو تكوين مؤونات وهمية ، هذا الإجراء يؤثر على ربحية المؤسسة ، وبالتالي يصعب الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة في هذه الحالة .

ج - التسجيل المحاسبي للاهتلاكات والمؤونات :

إن اعتماد التسجيل المحاسبي للاهتلاكات حسب الطريقة الخطية يؤدي كذلك إلى نتائج غير دقيقة نتيجة نقص التقييم الحقيقي لأقساط الاهتلاكات والمؤونات لكل سنة مالية (علما أن المؤشرات الاقتصادية تختلف من سنة إلى أخرى) .

د - أثر التضخم :

إن ظاهرة التضخم تزيد من حدة المشاكل التي تعيشها المؤسسة ، ويتجلى ذلك في صعوبة تفسير واستعمال نسب الربحية المتحصل عليها عن طريق المعطيات المحاسبية⁽¹⁾ ، فمثلا إذا استعملت نسبة (الربح الصافي / الأصول الإجمالية) التي عادة ما تستعمل لتوضيح الربحية الاقتصادية للمؤسسة ، يلاحظ أن البسط محسوب على أساس الأسعار الحالية لأنه يتماشى مع تيار الفترة الحالية ، بينما المقام المتمثل في الأصول حُسِبَ على أساس الأسعار التاريخية والتي لم تُسجل في الدفاتر حسب الأسعار الحالية .

أخيرا يُستخلص من هذا الفصل بعض النقاط الهامة المتعلقة بمفهوم

وقياس ربحية المؤسسة :

1 - مفهوم الربحية له معنى نسبي ، ولا بد من حصره في إطار معين وواضح ، ودراسته من زوايا مختلفة (دور المساهمين ، المستخدمين ، الدولة والأوضاع الاقتصادية ... الخ) .

2 - نظام المحاسبة الحالي لا يعطي صورة واضحة لمفهوم ومدلول قياس

الربحية .

3 - إن نتائج نسب الربحية تدفع المسيرين والمحللين لتحليل عدد معين

من المعطيات المحاسبية وتعديلها للوصول إلى النتائج المطلوبة .

(1) - B. Colasse : , op. cit. P: 40 .

الفصل الثاني

تحليل وتمويل

دورة

الاستغلال

الفصل الثاني :

تحليل وتمويل دورة الاستغلال

يتكون هذا الفصل من المباحث والمطالب التالية :

يعالج المبحث الأول تحليل دورة الاستغلال ، حيث تم التعرض في المطلب الأول إلى تحليل وحساب نقطة التعادل ومعالجة كل العوامل التي تؤثر فيها عن طريق تحديد مرونة نتيجة الاستغلال للوقوف على مدى تأثير عنصر المبيعات على عنصر الربحية ، بالإضافة إلى ذلك ، تم التطرق في المبحث الثاني إلى الرفع المالي كمؤشر أساسي في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة ، وتم توسيع تحليل نقطة التعادل من خلال المطلب الثالث ، أما في المطلب الرابع فاعتمدت طريقة البرمجة الخطية لتحليل المؤشرات الأساسية المؤثرة في ربحية المؤسسة ، وفي المطلب الخامس عولجت نقطة التعادل في ظروف عدم التأكد باعتماد بعض الطرق الإحصائية.

المبحث الثاني : دُرس فيه تمويل دورة الاستغلال ، حيث نوقش في المطلب الأول دور رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل في كيفية تمويل دورة الاستغلال ، وفي المطلب الثاني تم التعرض إلى التمويل بالأموال الخاصة بينما التمويل الخارجي قصير المدى دُرس في المطلب الثالث ، أما المطلب الرابع فنوقش فيه تأثير المحاسبة والتضخم في تمويل دورة الاستغلال ، ثم جاء المطلب الخامس ليدرس خزينة المؤسسة وكيفية ضبطها بصفة دقيقة لكي تساهم في تمويل دورة الاستغلال .

الفصل الثاني : تحليل وتمويل دورة الاستغلال

المبحث الأول : تحليل دورة الاستغلال .

في هذا الإطار يتم تعميق دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على الربحية المالية للمؤسسة ، والمتحصل عليها بالعلاقة التالية :

(الربح الصافي / الأموال الخاصة) ، وتصاغ رياضيا بالعلاقة التالية :

$$R_1 = R_2 \times R_3$$

بحيث :

$$R_1 = \text{الربح الصافي} / \text{الأموال الخاصة}$$

$$R_2 = \text{الربح الصافي} / \text{مجموع الأصول}$$

$$R_3 = \text{مجموع الأصول} / \text{الأموال الخاصة} .$$

توضح R_2 ، و R_3 طريقتين لبحث ومراقبة نسبة الربحية المالية :

فالأولى اقتصادية والثانية مالية .

كما تبين نسبة مجموع الأصول على الأموال الخاصة (بصفة غير مباشرة)

درجة مديونية المؤسسة ، وتمثل بالعلاقة التالية :

$$\text{مجموع الأصول} = 1 + (\text{الديون} / \text{الأموال الخاصة}) .$$

ويُتوصل عن طريق هذه النسبة إلى مؤشر هام ، يعرف بـ "الرافعة

المالية" "L'effet de levier" ⁽¹⁾ .

وتمثل نسبة الربح على مجموع الأصول ربحية مجموع رؤوس الأموال

التي استثمرت ؛ بمعنى معدل العائد على الاستثمار ، وتوضّح عن طريق دراسة تقليدية تسمى بتحليل نقطة التعادل .

(1) - A. Caplez : Element de gestion financière (2eme édition) , MASSON , 1982, P84.

المطلب الأول: تحليل نقطة التعادل .

يمكن تمثيل نسبة R_2 (المتعلقة بربحية الاستغلال) بنسبتين فرعيتين

$R_4 \times R_5$ بحيث تصبح :

(الربح الصافي /مجموع الأصول) = (الربح الصافي /رقم الأعمال) x (رقم الأعمال /مجموع الأصول)

$$R_5 \quad \times \quad R_4 \quad = \quad R_2$$

تقيس النسبة R_4 الفعالية النسبية للمشروع ، وذلك بعد اقتطاع جميع

المصاريف والضرائب من الأرباح الإجمالية وتسمى « هامش الربح الصافي » .

أما النسبة R_5 فتمكن من قياس القدرة النسبية للمشروع على استعمال

مجموع الأموال للحصول على الربح وتسمى « نسبة دوران الأصول »

« Turnover » ، وتبسيط ذلك يكون كالتالي :

a — رقم الأعمال

b — النتيجة

c — مجموع الأصول

d=b/c — الهامش الصافي

e=a/c — دوران الأصول

f=dxe — معدل العائد على الاستثمار

وإعند ضرب معدل دوران الأصول في معدل هامش الربح الصافي ، يُحصل

على نسبة ربحية الأصول أو معدل العائد على الاستثمار .

1 - تحليل نقطة التعادل كأداة للرقابة المدمجة :

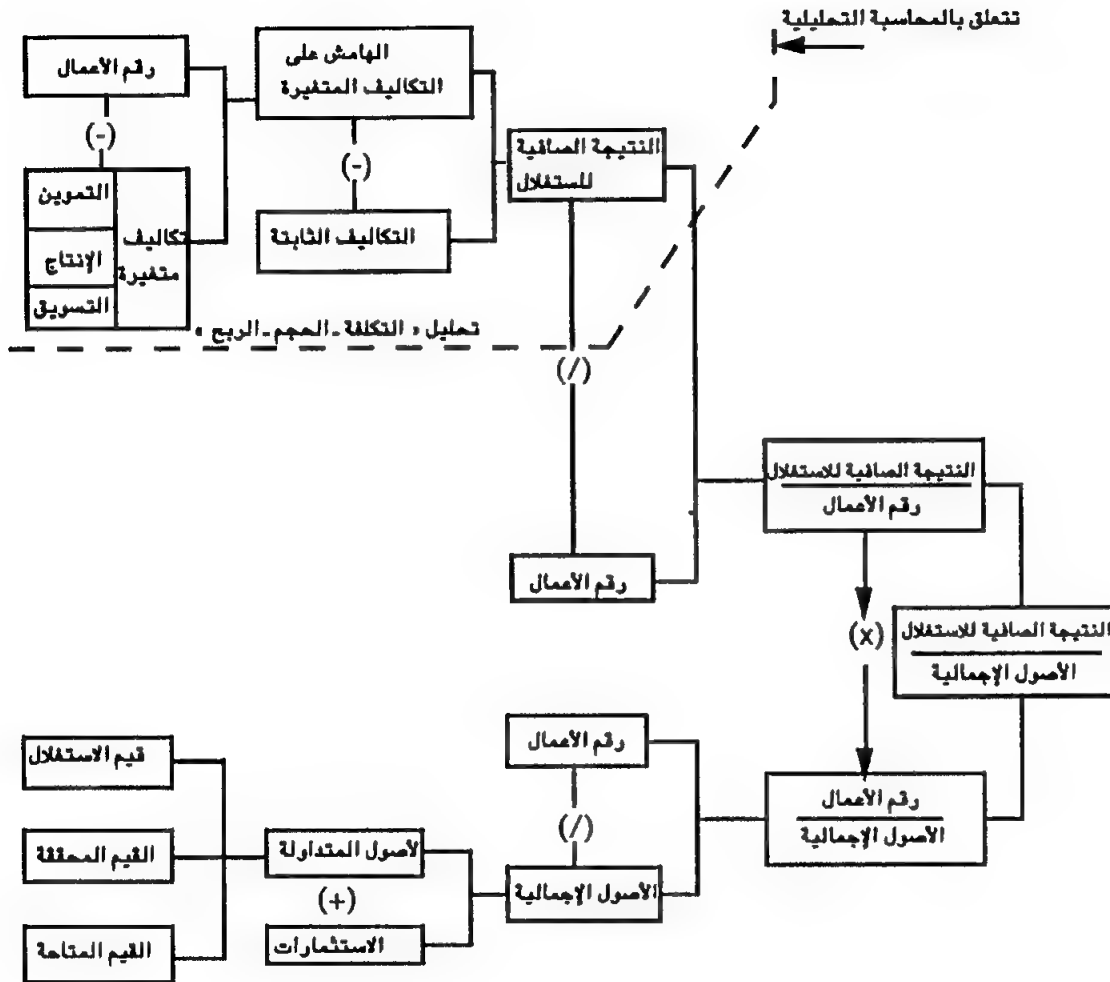
تستطيع المؤسسة الاعتماد على المعطيات التي تم التوصل إليها

(المتعلقة بتحليل ربحية الاستغلال عن طريق استعمال النسب) لتحديد الشكل

الأمثل الذي يسهل عملية الرقابة الداخلية ، ومتابعة مكونات ربحية الاستغلال خلال

فترة زمنية معينة،ويمكن توضيح هذه الطريقة اعتمادا على مخطط إحدى المؤسسات

الفرنسية « Du pont de Nemours » لمراقبة ربحيتها أسبوعيا ، وفي مختلف فروعها⁽¹⁾ :



شكل رقم 1-2 : مكونات ربحية الاستغلال وطرق مراقبتها
(حسب مخطط Dupont)⁽²⁾.

(1) قام برنار كولاص بتغيير عنصر تحليل التكاليف للدراسة الأولية التي تعتمد على التحليل

الوظيفي ، واعتماد عنصر التحليل الديناميكي من أجل تسهيل دراسة تحليل نقطة التعادل .

(2) - P.Conso R. Lavaud , B. Colasse J-L . Foussopt. cit. P 364.

إن الشكل 1-2 يساعد على متابعة ومراقبة الربحية داخل المؤسسة ويُعدّ قاعدة أساسية أيضا لتحليل المعطيات ، وتتجلى أهمية هذا الشكل في تسهيل :
أولا : متابعة تطور معيار الربحية وكذا مكوناتها في فترة زمنية محددة .

ثانيا : القيام بمقارنات بين مختلف فروع المؤسسة أو مع عدة مؤسسات أخرى لها نفس النشاط ، لكن لهذه الطريقة قصور يتجلى في إعطاء أهمية كبرى للمدى القصير ، وإهمال الاستراتيجية المتخذة في المدى الطويل .

2 - أسس دراسة نقطة التعادل :

أ - تغير التكاليف : كما هو معروف أن تكاليف المؤسسة تتطور خلال الفترة الزمنية المحددة ؛ نتيجة المؤثرات والتغيرات الداخلية كإنتاجية اليد العاملة ، درجة مكننة الإنتاج ، تكاليف الوحدة من عناصر الإنتاج⁽¹⁾ ، والتغيرات الخارجية المتمثلة في محيط المؤسسة كالقرارات الاجتماعية ، الضريبية ، الاقتصادية و السياسية .

تعتمد طريقة تحليل نقطة التعادل على عنصر واحد من مجموع هذه العناصر وهو مستوى النشاط ، والذي يعبر عنه في بعض الأحيان برقم الأعمال ، وفي أحيان أخرى بكمية الإنتاج التام الصنع ، وتنتج عن هذه الأخيرة تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة ، فالتكاليف الثابتة تمثل سعر احتفاظ المؤسسة بطاقة إنتاجية معينة ، بينما التكاليف المتغيرة تمثل السعر الذي تسدده المؤسسة من أجل استغلال طاقتها الانتاجية ، وهذه الطريقة لا تعطي الوجه الصحيح لمدى فعالية المؤسسة ، وذلك للأسباب التالية :

- إن هذه الدراسة تركز على مدة زمنية قصيرة للوصول إلى النتائج المالية .
- صعوبة الفصل بين الجزء الثابت والمتغير للتكاليف ؛ مما يؤدي عادة إلى استعمال بعض الطرق الإحصائية البسيطة كطريقة المربعات الصغرى لتحقيق الفصل بينهما .

(1) - J. Margerlin et G. ausset Comptabilité Analytique , outil de gestion , Aide de la décision , L'édition d'organisation , PARIS 1984 (5eme édition) , P 309.

ب - علاقات الاستغلال: تعتمد طريقة تحليل نقطة التعادل أساسا على

علاقات الاستغلال التي تتمثل في فصل تكاليف المؤسسة إلى ثابتة وأخرى متغيرة حسب النشاط⁽¹⁾.

وتوضّح علاقات الاستغلال على النحو التالي :

$$C = V \times Q + F \quad \text{التكاليف الكلية للمؤسسة :}$$

$$V = P \times Q \quad \text{رقم الأعمال :}$$

بحيث :

$$Q = \text{حجم النشاط معبر عنه بالوحدات المباعة .}$$

$$V = \text{التكلفة المتغيرة للوحدة .}$$

$$F = \text{مبلغ التكاليف الثابتة .}$$

$$P = \text{سعر البيع للوحدة .}$$

أما الهامش على التكاليف المتغيرة (الفرق بين رقم الأعمال

والتكاليف المتغيرة المناسبة له) :

$$M = (P - V) \times Q$$

$$M = u \times V \quad \text{أو}$$

u : هي العلاقة بين الهامش على التكاليف المتغيرة ورقم الأعمال ، وتُسمّى

« بنسبة أو معامل الهامش على التكاليف المتغيرة » أو « نسبة أو معامل

الامتصاص » .

ويُحصل على النتيجة الصافية للاستغلال بالفرق بين رقم الأعمال

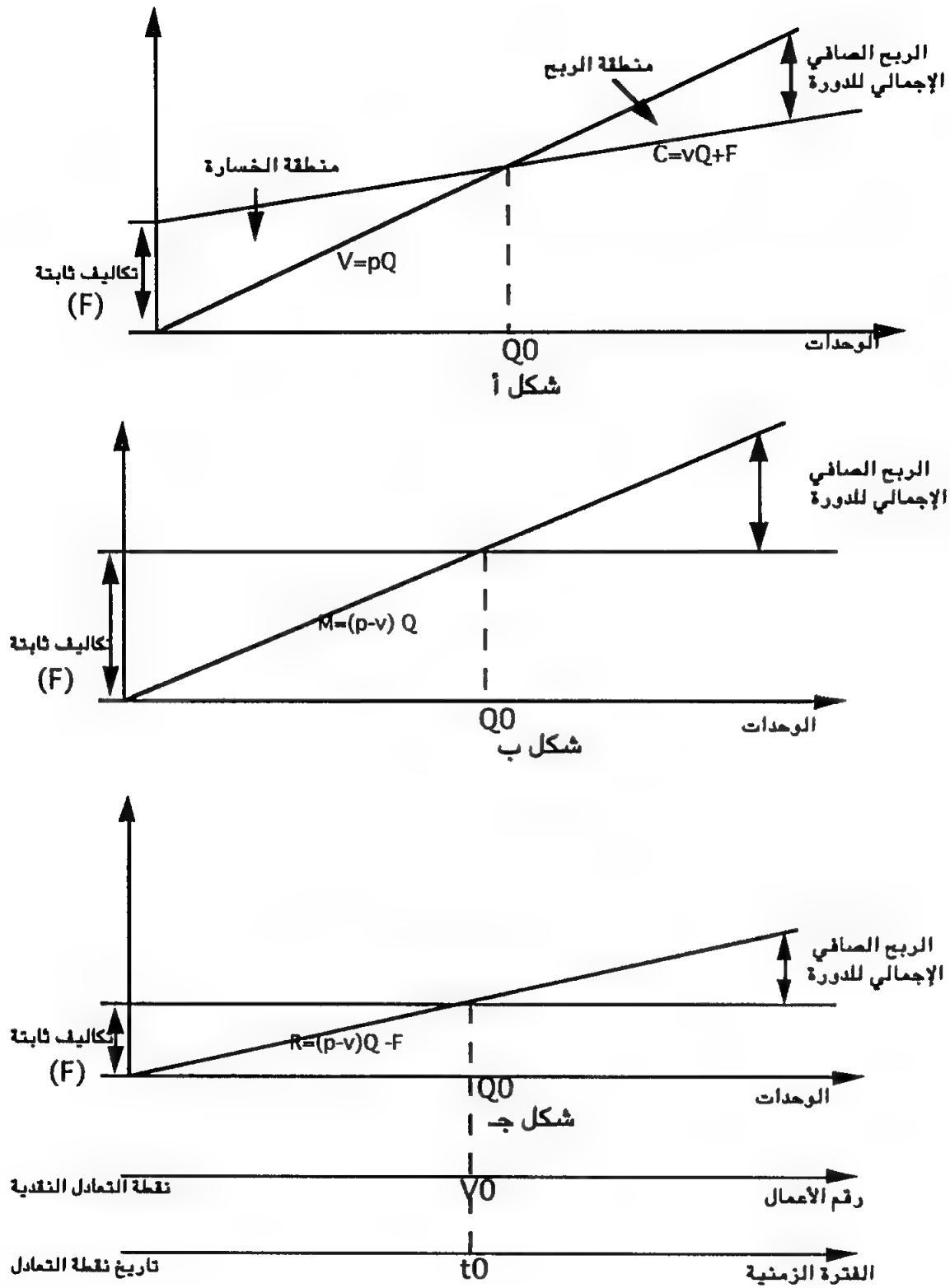
والتكاليف الكلية أو الفرق بين الهامش على التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة

التي تتوضح في العلاقة التالية :

$$R = (P - V) \times Q - F$$

(1) - J. Margerin et G. Ausset Opt. cit. , P 311.

و تمثيل هذه العلاقة عن طريق الشكل 2.2 (1):



شكل 2-2: أشكال الربحية.

يُلاحظ من خلال الشكل (1) أن رقم الأعمال محدد بخط المعادلة: $V=P \times Q$

بينما سعر التكلفة محدد بالخط : $C=V \times Q + F$.

أما الشكل (ب) فيوضح التكاليف الثابتة والهامش على التكاليف

المتغيرة ، حيث أن التكاليف الثابتة موضحة بخط المعادلة: $Y = F$ ، والهامش على

التكاليف المتغيرة بخط المعادلة: $M = (P-V) \times Q$.

أما الشكل (جـ) فيحدد النتيجة الصافية للاستغلال المبينة بخط

المعادلة : $R = (P-V) \times Q - F$ ، وللقيام بتحليل يعتمد على كمية نقطة التعادل أو

قيمتها أو تاريخ الحصول عليها ، يُضاف خطان موازيان لخط السينات ، يوضح الأول

القيمة النقدية ، والثاني تاريخ تحقيقها ، وللانتقال من خط الكميات إلى خط القيم

النقدية تُضرب الكمية في القيمة النقدية المقابلة لنقطة التعادل .

3 - مرونة نتيجة الاستغلال (الربح الصافي للاستغلال) :

يرتكز تحديد نتيجة الاستغلال على العديد من المتغيرات والعوامل

المباشرة التي تواجه المؤسسة ، كحجم النشاط وتكاليف العناصر المستعملة ، فكل

تغير لهذه العناصر يؤدي إلى تغير نسبي في النتيجة .

إن مرونة نتيجة المؤسسات (S) تتغير بتغير رقم الأعمال ويمكن

قياسها كمرونة اقتصادية عن طريق المعامل التالي⁽¹⁾:

$$S = \frac{\frac{\Delta R}{R}}{\frac{\Delta V}{V}}$$

بحيث : S : مرونة الربح الصافي .

R : الربح الصافي للاستغلال .

V : رقم الأعمال .

(1) - B. Colasse: La rentabilité de l'entreprise(3eme édition) , Dunod : PARIS 1982

وانطلاقاً من فرضيات تحليل نقطة التعادل ، يصاغ معامل مرونة

الاستغلال كما يلي :

$$\frac{\frac{\Delta R}{R}}{\frac{\Delta V}{V}} = \frac{\frac{\Delta Q(p-v)}{(p-v)Q-F}}{\frac{P\Delta Q}{PQ}} = \frac{Q(P-V)}{(P-V)Q-F} = \frac{M}{R}$$

$S =$ (الهامش على التكاليف المتغيرة / نتيجة الاستغلال الصافية) .

حيث : P : سعر البيع .

v : تكاليف متغيرة .

Q : الكمية المنتجة والمباعة .

ومهما كان النشاط تكون مرونة الربحية للمؤسسة مساوية للعلاقات

التالية :

– الهامش على التكاليف المتغيرة (Opérationnels) : $M = (p-v) \times Q = u \times V$

– نتيجة الاستغلال : $R = (P-v) \times Q - F = u \times V - F$

إذن يمكن استخلاص أن S الحساسية هي دالة تناظرية

(Homographique) لمستوى النشاط المعبر عنه بالوحدات المادية (Q) أو

بالوحدات النقدية (V) وسيتم التوضيح البياني لمرونة ربحية مؤسستين A و B

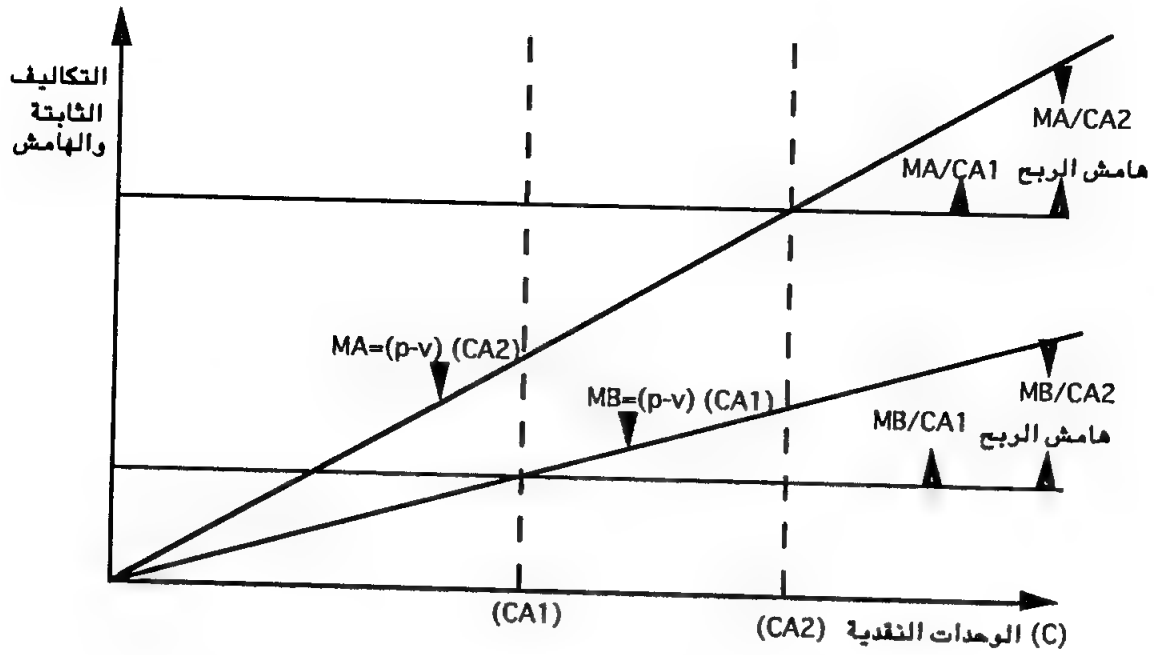
عند مستوى رقم الأعمال V :

$$SB = \frac{(P-v)V}{(P-v)V-F} = \frac{M}{R}$$

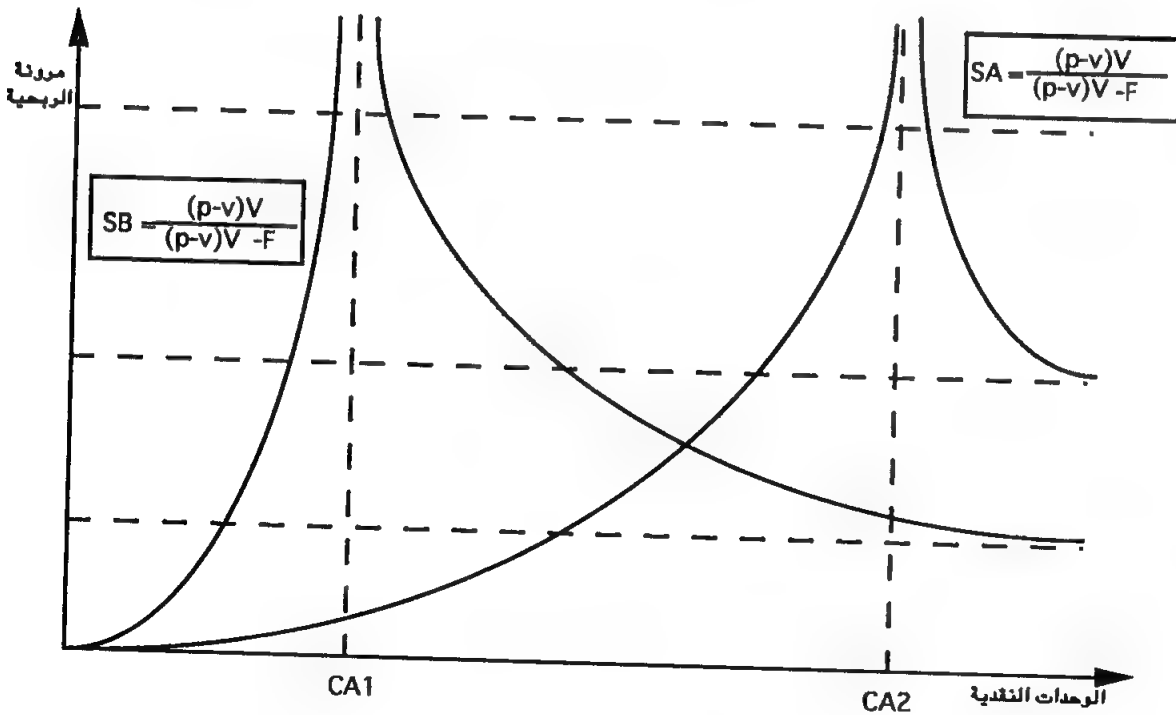
$$SA = \frac{(P-v)V}{(P-v)V-F}$$

يبين التمثيل البياني (شكل 3.2) لهذين الدالتين (بالقيمة المطلقة)

أن المرونة الربحية لإحدى المؤسستين تصبح غير نهائية بجوار نقطة تعادلها ،
إذا كان رقم الأعمال مساويا لمستوى معين من الإنتاج .



شكل 3.2 : مستويات تحديد نقطة التعادل (A et B) (1).



شكل 4.2 : مرونة الربحية المقارنة (A et B) (2)

من خلال دراسة هذا الشكل يُستنتج مايلي :

(1) - (2) - B. Colasse: opt. cit . P: 57.

- أ - ارتفاع رقم الأعمال (A) من مستوى (CA1) إلى مستوى (CA2) يؤدي إلى ارتفاع النتيجة (ويمكن أن تكون مائة بالمائة) .
- ب - إذا ازداد رقم الأعمال (B) من مستوى (CA1) إلى مستوى (CA2) فإن نتيجة المؤسسة (B) تزداد بنسبة أقل من نسبة المؤسسة (A) .

المطلب الثاني: الرفع المالي:

يُقصد بالرفع المالي تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على ربحية الأموال الخاصة ، ويعبر عنه بالمصطلح الأمريكي «Leverage»⁽¹⁾ .

« ... ويعكس الرفع المالي التغير الذي يحدث في صافي الربح المتاح للملاك من جراء تغير معين في صافي ربح العمليات ، وينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة . ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، ترتفع درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية الثابتة ، ونتيجة لذلك يتوقع أن يترتب عن تغير محدود في صافي ربح العمليات تغير كبير في صافي الربح بعد الضريبة أي صافي الربح المتاح للملاك . »⁽²⁾

1 - مفهوم الهيكل المالي :

إن الهيكل المالي يمثل مجموع النسب الموجودة بين مختلف الموارد المالية التي هي في حوزة المؤسسة في فترة زمنية معينة ، ويمكن صياغته حسب الشكل 5-2 كما يلي : رؤوس الأموال المقترضة / مجموع الخصوم أو رؤوس الأموال المقترضة / الأموال الخاصة

(1) - J.F.Weston et F.F. Brigham la finance et le management de l'entreprise , Club du livre de management, Publi-Union 1972, P: 274-282.

(2) - د. منير صالح هندي : الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث -

الاموال الدائمة	الاموال الخاصة	الاموال الخاصة
القروض قصيرة الاجل	القروض طويلة ومتوسطة الاجل	الاموال المقرضة
	قروض قصيرة الاجل	

شكل 5-2 : الهيكل المالي للمؤسسة .

ويمكن صياغة النسب السابقة بطريقة أخرى (حسب الآجال) .

قروض طويلة و متوسطة المدى / الأموال الدائمة

أو قروض طويلة و متوسطة المدى / الأموال الخاصة .

ونظرا لأن تكلفة الديون تؤثر مباشرة على مردودية الأموال الخاصة

فينبغي على المؤسسة في هذه الحالة ، تسيير هذه الديون وفق المفاضلات التالية :

- التسديد قبل الآجال المحددة ، في هذه الحالة قد تستفيد المؤسسة من "خصم التسديد" .

- التسديد في الآجال المحددة ، في هذه الحالة لا تستفيد من أي خصم ولا تتحمل أي تكلفة .

- التسديد بعد الآجال المحددة ، في هذه الحالة تتحمل المؤسسة تكلفة إضافية تمثل تكاليف التأخير .

ومن هنا تظهر أهمية كيفية تسديد هذه الديون .

2 - التوضيح البياني للرفع المالي :

لشرح الشكل 6-2 يُعتمد على الفرضيات التالية :

- استدانة بنسبة متوسطة t_1 .

- ربحية الاستغلال (بعد الضرائب وقبل خصم المصاريف المالية) المحسوبة

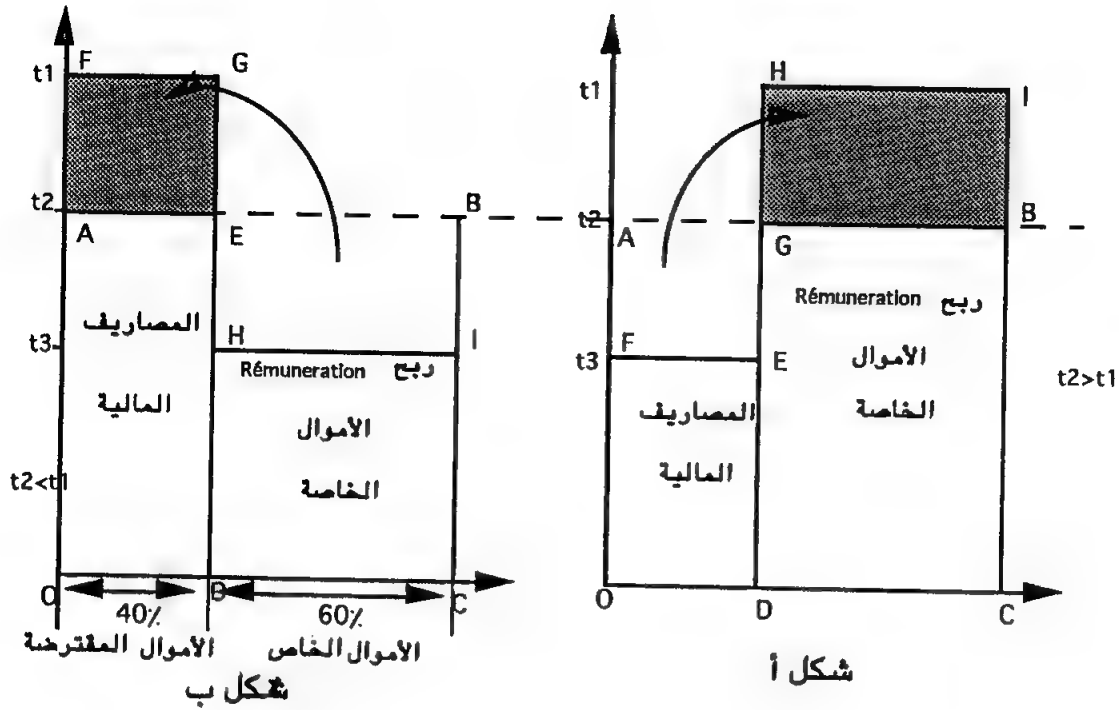
على أساس أصولها الكلية $t_2^{(1)}$ ، بحيث t_1 أقل من t_2 .

- نسبة الهيكل المالي تساوي $\frac{2}{3}$.

إذا تحققت هذه الفرضيات تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض .

(1) - إذا لم نأخذ إلا القروض طويلة و متوسطة الأجل بعين الاعتبار ، فربحية الاستغلال تتحدد على

أساس الأموال الدائمة .



شكل 2-6 : الرفع المالي⁽¹⁾

يبين الشكل (أ) :

- تحويل الأرباح المحققة لصالح المساهمين ، فكلما كانت نسبة الهيكل المالي عالية كلما كان تحويل الأرباح أكبر .

- المستطيل (OABC) يمثل الربح الإجمالي للاستغلال (قبل الضرائب وبعد المصاريف المالية) .

- المستطيل (OFED) يمثل ما يستحقه المقرضون (فوائد القروض) على أموالهم المقرضة الممثلة بالمستطيل (OAGD) ، بينما عوائد المساهمين تتمثل بالمستطيل (DGBC) ، والرفع المالي يُعبر عنه بمساحة المستطيل (GHIB) وهو مساوي لمساحة المستطيل (FAGE)⁽²⁾ .

بينما يبين الشكل (ب) حالة انخفاض ربحية الاستغلال إلى t_2 ، وبالتالي تنخفض ربحية الأموال الخاصة إلى t_3 ، ففي هذه الحالة يتحمل

(1) - B.Colasse : op. cit. P: 60 .

(2) - في حالة كون - على سبيل المثال - : الفائدة على القروض 9% ، ربحية الاستغلال (بعد الضرائب وقبل المصاريف المالية) والمحسوبة على أساس الأصول الإجمالية 12% .

المساهمون الخسارة ، ويتم تغطيتها عن طريق أموالهم الخاصة⁽¹⁾.

3 - دراسة تحليلية للرفع المالي : تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى

إجراء مقارنة بين ربحية الاستغلال وتكلفة الأموال المقترضة ، وللقيام بهذه

المقارنة يُفترض ما يلي :

P : الأموال الخاصة .

E : الأموال المقترضة .

t : تكلفة الأموال المقترضة (المعبر عنها بنسبة متوسطة متراكمة) .

A : الأصول الكلية ($A=P+E$) .

K : ربحية الاستغلال (بعد الضرائب وقبل المصاريف المالية) .

فنصيب المساهمين يساوي إلى الفرق بين النتيجة الإجمالية

للاستغلال (بعد الضرائب) والمصاريف المالية .

$$KA - tE = K(E+P) - tE = KP + (K-t) E$$

وتكون نسبة ربحية الأموال الخاصة :

$$r = KP + (K-t)E/p = K + (K-t)E/P$$

$$R = K + (K-t)L$$

ومنه فإن :

بحيث : $L=E/P$ تحدد الهيكل المالي للمؤسسة .

وبالتالي يتضح ما يلي :

- إذا كانت $(K-t) > 0$ فإن ربحية الاستغلال تكون أكبر من تكلفة الأموال

المقترضة ، ويكون معامل الفعالية موجبا ، أما إذا ارتفعت نسبة الهيكل المالي فإن

ربحية الأموال الخاصة تزداد .

- إذا كانت $(K-t) < 0$ فإن معامل الفعالية يكون سالبا ، بحيث أن ارتفاع

نسبة الفعالية المالية تؤدي إلى انخفاض ربحية الأموال الخاصة .

4 - الرفع المالي والسياسة المالية : إن زيادة الرفع المالي في فترة

زمنية معينة يعتمد أساسا على الهيكل المالي المكتسب من طرف المؤسسة ، حيث

(1) - في حالة انخفاض ربحية الاستغلال - مثلا - من 12 إلى 6% فإن ربحية الأموال الخاصة لا تتعدى نسبة 3% .

تساعد عدة عوامل في تحديد هيكلها .

وفي هذا الإطار لا بد من مراعاة وجهات نظر كل من المساهمين
المقرضين والمسيرين⁽¹⁾.

أولاً- المساهمون : إن ارتفاع نسبة الفعالية يساعد المساهمين على
الحصول على نتائج أكبر من جراء ارتفاع ربحية الأصول ، كما أن انخفاض نسبة
الفعالية يؤدي إلى الحصول على عوائد أقل ، كما يحرص المساهمون على أن تكون
مديونية المؤسسة أقل ما يمكن وينصب كل اهتمامهم على جانب هيكل الأموال
الخاصة .

ويتم الحصول على نسبة المديونية بالعلاقة التالية :

الأموال الخاصة / الأموال الدائمة .

ثانياً - المقرضون : إذا كانت نسبة المديونية المبينة أعلاه أقل من
0.5 ، فهذا يعني أن طاقة الاقتراض هي في الحد الأقصى لها ؛ مما يصعب إيجاد
مقرضين جدد ، وللخروج من هذه الوضعية يتحتم على المؤسسة الزيادة في أموالها
الخاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الفعالية .

ثالثاً- المسكرون : على غرار اهتمام المساهمين والمقرضين بجوانب
معينة داخل المؤسسة ، فإن اهتمام المسكرين ينصب أيضاً على مدى فعالية
المؤسسة ، وكذا السياسة المالية المتبعة ، لأن المؤسسة تمثل مصدر مداخيل
المسكرون (سواء كانوا مسكرين و مساهمين في نفس الوقت ، أو مسكرين فقط) .
وبالتالي فإن نسبة الفعالية تترجم السياسة المالية المعتمدة من قبل
المؤسسة .

كما تتحدد السياسة المالية لمعامل الفعالية بصفة مسبقة على أساس
معاملات محققة فعلياً ، لكن هذا لا يمنع من تحليل بعض المعطيات على أساس
تنبؤات مستقبلية لهذه العناصر :

فإذا كانت ربحية الاستغلال K متغير عشوائي ، و \bar{K} المتوسط الحسابي ،

(1) - B.Colasse : op. cit. P: 62 .

σ_K^2 التباين ، R ربحية الأموال الخاصة ، ومنه يمكن التعبير على معامل الفعالية

$$\sigma_K^2 = L^2 \sigma_K^2 \quad \text{وتباين :} \quad \bar{R} = \bar{K} + (\bar{K} - t)L$$

5 - مرونة النتيجة الصافية :

يتم حساب النتيجة الصافية (بعد خصم المصاريف المالية والضرائب) بالنسبة لرقم الأعمال كما يلي :

$$(R1) \quad \text{نتيجة الاستغلال}$$

$$(I) \quad \text{- المصاريف المالية}$$

$$(R2) \quad \text{= النتيجة الإجمالية}$$

$$(i) \quad \text{- الضريبة}$$

$$(R3) \quad \text{= النتيجة الصافية للدورة}$$

وتقاس مرونة النتيجة الصافية بالنسبة لرقم الأعمال بالمعامل التالي:

$$e = \frac{\frac{\Delta R_3}{R_3}}{\frac{\Delta V}{V}}$$

ويمكن الحصول عليها بطريقة أخرى مفصلة⁽¹⁾:

$$e = e_3 \times e_2 \times e_1 = \frac{\frac{\Delta R_3}{R_3}}{\frac{\Delta R_2}{R_2}} \times \frac{\frac{\Delta R_2}{R_2}}{\frac{\Delta R_1}{R_1}} \times \frac{\frac{\Delta R_1}{R_1}}{\frac{\Delta V}{V}}$$

(1) - J.C.T.Mao : Quantitative analysis of financial decisions ,

The macmillan company , 1969, P:419-422.

- (e1) يحدد مرونة نتيجة الاستغلال بتغير حجم رقم الأعمال وهو المعامل S الذي يساوي (حسب فرضيات تحليل نقطة التعادل) العلاقة بين هامش التكاليف المتغيرة (Opérationnel) M ونتيجة الاستغلال R1 .

- (e2) يحدد المرونة المالية لـ R2 بتغير R1 وحجمهما يعتمد أساسا على المصاريف المالية :

$$e_2 = \frac{\frac{\Delta R_2}{R_2}}{\frac{\Delta R_1}{R_1}} = \frac{\frac{\Delta R_1}{R_1 - i}}{\frac{\Delta R_1}{R_1}} = \frac{R_1}{R_1 - i}$$

- (e3) يقيس مرونة R3 بتغير R2

$$e_3 = \frac{\frac{\Delta R_3}{R_3}}{\frac{\Delta R_2}{R_2}} = \frac{\frac{\Delta R_2(1-T)}{R_2(1-T)}}{\frac{\Delta R_2}{R_2}} = 1$$

(T هي نسبة الضريبة على الأرباح) .

بما أن $e_3=1$ ، e هو الناتج بين مرونة الاستغلال e1 والمرونة المالية e2 .

فإن : $e=e_1 \times e_2$

ومن خلال فرضيات تحليل نقطة التعادل فإن :

$$e = \frac{M}{R_1} \times \frac{R_1}{R_1 - i} = \frac{M}{R_1 - i}$$

إن مرونة النتيجة الصافية لمستوى نشاط معين يساوي العلاقة بين هامش التكاليف المتغيرة والنتيجة بعد المصاريف المالية (المتعلقة بهذا المستوى من النشاط) .

المطلب الثالث: توسيع تحليل نقطة التعادل (الفرضيات والحدود):

يستعمل تحليل نقطة التعادل في العديد من التطبيقات ، إلا أنه لا يعبر بدقة عن الحقائق والنتائج المتوصل إليها ، لإهماله العديد من الفرضيات التوضيحية والضمنية (Implicite ou Explicite) الذي يركز عليها هذا التحليل، ومن أجل تحليل هذه الطريقة لا بد من مراعاة النقاط التالية⁽¹⁾ :

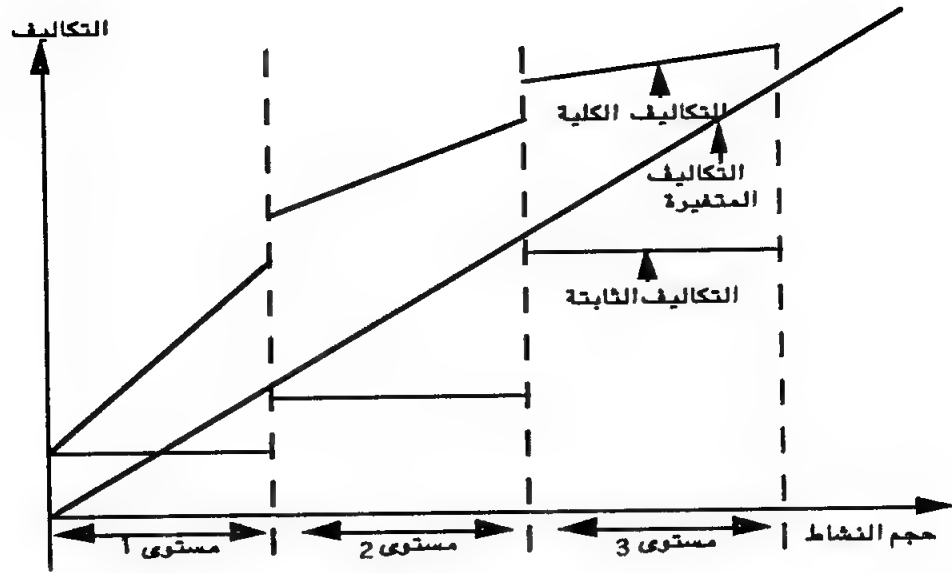
أولا - تصنيف التكاليف إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة ، وربطهما بمتغير واحد كمستوى النشاط (يعبر عنه بالوحدات أو النقد) إلا أن هذا التقسيم لا يخلو من العيوب ، لأنه في الواقع يصعب ربطهما بمتغير واحد ؛ خاصة في حالة وجود تكاليف مختلطة (جزء تكاليف ثابت ، وجزء تكاليف متغير) فلا تستعمل هذه الطريقة إذن إلا في المدى القصير .

ثانيا- وضع فرضية زيادة التكاليف المتغيرة بنفس وتيرة زيادة حجم النشاط ، حيث تصبح التكاليف الكلية دالة خطية ، لكن هذه الفرضية تهمل الكثير من تغيرات مستوى التكلفة بدلالة حجم النشاط ، لأن تطور التكاليف المتغيرة الكلية في بداية النشاط تزداد بوتيرة أقل من حجم النشاط ، ثم تتزايد في مرحلة ثانية ، و تتجه إلى الانخفاض في مرحلة ثالثة (حسب قانون تزايد الغلة) ، ويمكن توضيحها بالشكل 7.2 .

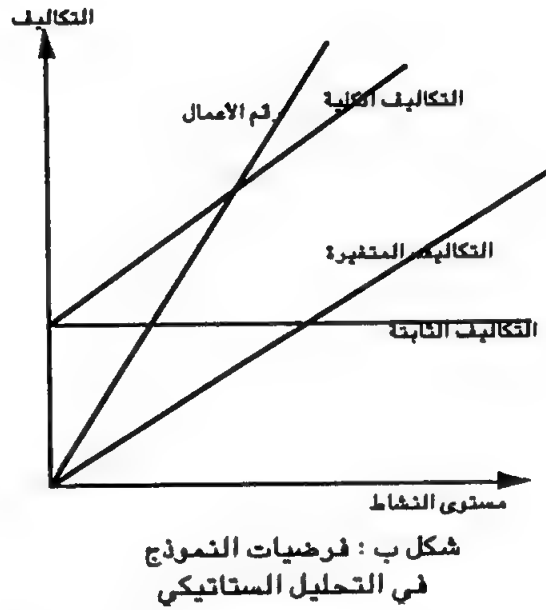
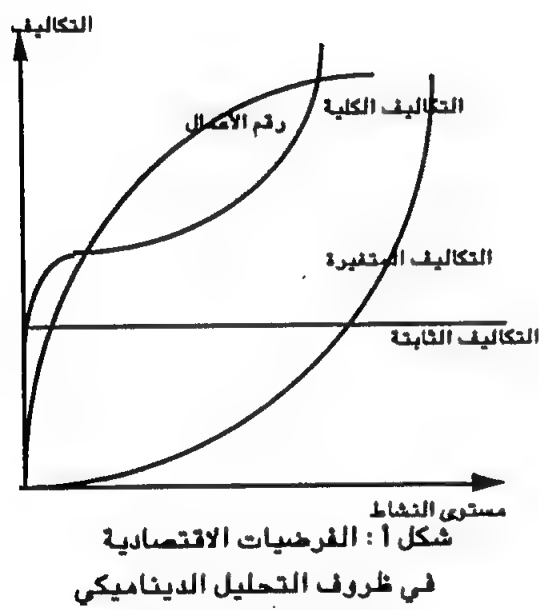
ثالثا - التكاليف الثابتة لا تتغير خلال مرحلة النشاط التي هي تحت الدراسة ، و تكون محصورة في مستوى نشاط إنتاجي معين لثبات حجم الاستثمارات ، والشكل 7.2 يوضح 3 مستويات من النشاط في حدود 3 طاقات إنتاجية مختلفة .

(1) - P. Lassegue Gestion de l'entreprise et comptabilité (5eme édition) , Précis

dalloz, Paris, 1970 , P: 499.



شكل 7-2 : تحديد المستويات المختلفة للتكاليف⁽¹⁾.



شكل 8-2 : تحليل نقطة التعادل في ظل الفرضيات الاقتصادية المقارنة⁽²⁾

رابعاً - تقوم هذه الفرضية على بيع منتج واحد أو أكثر بكمية ثابتة لكن تحقيق هذه الفرضية يعتبر من الأمور الصعبة في حالة اعتماد المؤسسة على التنوع في الإنتاج ، ويشترط - في استعمال طريقة تحليل نقطة التعادل لكل منتج - التوزيع العقلاني للتكاليف المشتركة .

(1)-(2)- J. Margerlin et G.Ausset op. cit. P: 300.

خامسا- افتراض أن كل المنتجات تسوق لعدم وجود فرصة للتخزين ،
لكن في بعض الأحيان تواجه المؤسسة صعوبات في التسويق مما يحتم عليها تخزين
منتجاتها .

سادسا- الفرضية الأخيرة (التي تعتمد عليها هذه الطريقة) تتمثل في
ثبات كل من سعر بيع الوحدة ، التكاليف الكلية للوحدة ، وحجم الرواتب خلال فترة
محددة ، لكن تتجه الأسعار في الواقع نحو الانخفاض كلما زاد حجم الانتاج .

إن طريقة تحليل نقطة التعادل كنموذج⁽¹⁾ اقتصادي ، لا يمكن استعمالها
إلا في حالة تجزئة نشاط المؤسسة ، ولا يمكن الحكم على نتائج هذه الطريقة إلا بعد
المقارنة مع الهدف المتحصل عليه أو المرغوب فيه ، وأخذ بعين الاعتبار كيفية أو
طريقة استعماله في تحليل المعطيات أو المؤشرات المختلفة للمؤسسة ، إذا كانت
هذه الطريقة صالحة الاستعمال في المؤسسات التجارية ، فتطبيقها بالنسبة
للمؤسسات الصناعية يستوجب :

— توسيع الطريقة من خلال تغيير الفرضيات السابقة الذكر، وجعلها تتلاءم مع
معطيات المؤسسة الصناعية .
— تطبيق البرمجة الخطية التي توصل إلى الحل الأمثل (بشرط أن تكون
منتجات المؤسسة متنوعة) .

المطلب الرابع: طريقة تحليل نقطة التعادل والإنتاج المتعدد

(باستعمال البرمجة الخطية)

لا يمكن اعتماد طريقة تحليل نقطة التعادل في حالات الانتاج المتعدد
لاعتمادها على فرضية تجانس الكمية المنتجة والمباعة بل تعالج حالة المنتج
الواحد فقط ، أما في حالة تعدد المنتجات فتستعمل البرمجة الخطية لتحقيق
الأهداف المنشودة .

(1)- النماذج يمكن اعتبارها جيدة في بعض الاستعمالات ، وفي البعض الآخر لا يمكن
اعتبارها ملائمة، وبالتالي استعمالها .
M. Guillaume , Modèles économiques, PUF, 1974, P: 14

١ - الصيغة الرياضية للبرمجة الخطية^(١) :

تهدف هذه الطريقة إلى تعظيم الأرباح أو إلى تقليل التكاليف .

$$Z = C_1 X_1 + \dots + C_n X_n$$

تحت العوائق التالية :

$$a_{11} X_1 + \dots + a_{1n} X_n (< , > , =) b_1$$

:

:

$$a_{m1} X_1 + \dots + a_{mn} X_n (< , > , =) b_n$$

$$X_j \geq 0, j = 1, \dots, n$$

المتغيرات المجهولة : X_n, \dots, X_1

معاملات الربح والكلفة (للوحد) لمتغيرات الدالة : C_n, \dots, C_1

الاقتصادية (الهدف) .

الكميات المعروضة : b_n, \dots, b_1

المعاملات التكنولوجية لكل نشاط بدلالة المدخول .

$$i = 1, 2, \dots, n.$$

ب - أهمية وحدود البرمجة الخطية : تعطي البرمجة الخطية صورة

واضحة لتحليل المعطيات في ظروف الإنتاج المتعدد ، إلا أنه يصعب تطبيق هذه

الطريقة في حالة وجود أكثر من ثلاثة متغيرات ، ففي هذه الحالة يستحسن استعمال

طريقة (Simplex) التي تعتبر سهلة الاستعمال ، خاصة عند اعتماد الإعلام الآلي في

تطبيق هذه الطريقة الأخيرة .

(1) - M. Nedzela : Introduction à la science de la gestion (2eme édition), Presse de l'université de Quebec , 1984, P:70.

المطلب الخامس: تحليل نقطة التعادل في ظروف عدم التأكد:

لا يأخذ بعين الاعتبار عند استعمال طريقة تحليل نقطة التعادل ظروف عدم التأكد ، فإذا أرادت المؤسسة الإجابة على بعض التساؤلات أو الاحتمالات المتوقع حدوثها في المستقبل (مثل مستوى نقطة التعادل في السنة المقبلة ، مستوى الربح المتوقع ، ورقم الأعمال ... الخ) لا بد من استعمال قوانين احتمالية كالقانون الطبيعي (العادي) .

أ - الصيغة الرياضية للتوزيع الطبيعي⁽¹⁾ :

يعتبر التوزيع الطبيعي من أهم التوزيعات الاحتمالية المتصلة لأهميته في الناحية النظرية والتطبيقية ، ويوصف بدالة الكثافة الاحتمالية (Fonction de densité) $f(x)$ المعرفة بالمعادلة التالية:

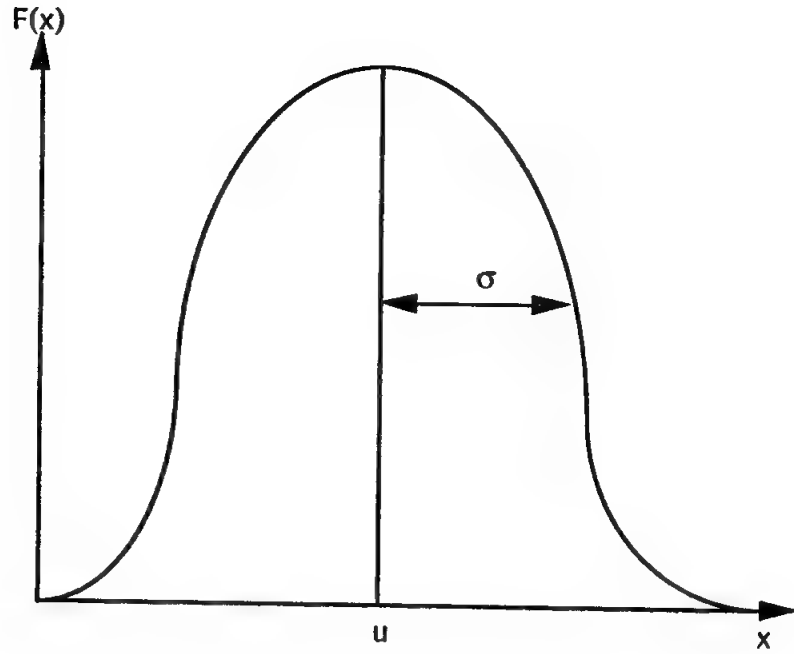
$$f(x) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} e^{-\left[\frac{(x-u)^2}{2\sigma^2}\right]} ; -\infty, +\infty.$$

حيث u هي معدل التوزيع ، σ^2 التباين ، σ الانحراف المعياري ، $\pi=3,1416$ ، $e=2,7183$ (الثوابت الرياضية) .
ويمكن الوصول إلى احتمال الحادث : X يقع بين a و b هو :

$$P(a < X < b) = \int_a^b f(x) dx.$$

وهذه المعادلة (في رسمها البياني) تشبه الجرس الذي يتماثل حول العمود المقام على النقطة $x=u$ وتتقارب من الصفر على الجهتين عندما $x \rightarrow -\infty$ وعندما $x \rightarrow +\infty$.

(1) - L.J. Kazmir: Statistique de la gestion , Serie SCHAUM , P:110.



ولحل هذه المعادلة ، يتم استعمال التوزيع الطبيعي المعياري، الذي وسطه صفر وتباينه 1 ، وإذا كان X يخضع للتوزيع الطبيعي ذي الوسط u والتباين σ^2 فإن كل قيمة من قيم X تقابلها قيمة من Z تسمى القيمة المعيارية ، والتي يُحصل عليها من العلاقة :

$$Z = \frac{X-u}{\sigma}$$

ب - تطبيق نموذج احتمالي: إن التطبيقات السابقة تركز أساسا على التحديد الاحتمالي للمبيعات ، وتجعل من النتيجة متغيرا عشوائيا عاديا ، حيث يمكن طرح معطيات نموذج احتمالي يعتمد أساسا على عشوائية جميع المتغيرات ، ففي هذه الحالة يُعتمد على التوقع الحسابي (Espérance mathématique) والذي يمكن صياغته في المعادلة التالية :

$$E(R) = [E(P) - E(r)] * E(Q) - E(F)$$

بحيث $E(P)$: التوقع الحسابي لسعر بيع الوحدة الواحدة .

$E(r)$: تكلفة المتغير للوحدة الواحدة .

$E(Q)$: حجم المبيعات .

$E(F)$: التكاليف الهيكلية ، $E(R)$: النتيجة .

وحساب الانحراف المعياري للنتيجة يكون في حالة اعتبار المتغيرات المختلفة مستقلة ، و لا يمكن اعتبار النتيجة المتحصل عليها قانونا طبيعيا ، لكن يمكن توضيح المشكلة المراد دراستها والإجابة على التساؤلات المختلفة لمعرفة التوقع الحسابي والانحراف المعياري للنتيجة (رغم عدم وضوح القانون المتبع) باستعمال المعادلات المختلفة لـ "تشيبتشيف" ⁽¹⁾.

المبحث الثاني : تمويل دورة الاستغلال :

يعتمد تمويل دورة الاستغلال داخل المؤسسة على العديد من المؤشرات والمصادر الهامة التي تلعب دورا في تحديد فعالية المؤسسة وهيكلها المالي ، لذا من الضروري تناول هذه المؤشرات والمصادر من خلال النقاط التالية :

المطلب الأول: دور رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل

في تمويل دورة الاستغلال .

يستعمل مصطلح رأس المال العامل استعمالا واسعا في ميدان التحليل المالي ، سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي ، وله دور هام في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ، ولتوضيح ذلك تُدرس النقاط التالية :

1- دور رأس المال العامل في تمويل دورة الاستغلال :

أ- تعريف رأس المال العامل : يعرف رأس المال العامل على أنه :

« جزء من الاموال الدائمة المستعملة من طرف المؤسسة لتمويل دورة الاستغلال » ⁽²⁾.

من خلال دراسة رأس المال العامل تحدد المؤسسة وضعية التوازن المالي ، الذي يتحقق عن طريق تعديل التدفقات المالية عندما تلتقي سيولة الأصول (تحديد تدفقات المداخيل المستقبلية) مع استحقاق الديون (تحديد تدفقات المصاريف المستقبلية) .

(1) - D. Fredon: Mathématique, économie et gestion, Cedic , Paris, 1976 P:147.

(2) - P.Conso , R. Lavaud , J.L.Foussé , B.Colasse op. cit. P:223 .

هذا التوازن يتيح للمؤسسة تسديد ديونها وتحقيق فائض في السيولة، لكن له معنى محدود في المجال الزمني ، لأن فائض الأموال المحققة يتحول في فترات زمنية معينة إلى أحد عناصر الأصول والخصوم .

و الفائض من الأموال الدائمة مقارنة بقيمة الأصول الثابتة يمثل رأس المال العامل الذي يضمن للمؤسسة مواجهة المشاكل المستقبلية .

ويعتبر الفرق بين الأصول المتداولة وقروض الموردين احتياج التمويل الناتج عن التذبذبات التي تمس دورة الاستغلال ، ويمول هذا الاحتياج عن طريق الأموال الدائمة من أجل ضمان التوازن المالي إذا كانت هذه الأخيرة أكبر من الأصول الثابتة .

ومن خلال ما سبق يعتبر رأس المال العامل مؤشرا للتوازن المالي للمؤسسة وهمزة وصل بين التوازن طويل المدى وقصير المدى .

ب - حساب رأس المال العامل :

يعتمد حساب رأس المال العامل على مصطلحات مالية مختلفة لذا توضح الطرق التالية كيفية حسابه⁽¹⁾ :

الطريقة الأولى : يحسب رأس المال العامل عن طريق الأموال الدائمة والأصول الثابتة ، حيث أن الفائض أو الفرق في الأموال الدائمة على الأصول الثابتة يشكل قيمة رأس المال العامل .

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

و يوضح الشكل : 9.2 طريقة حساب رأس المال العامل :

(1) - M.Dimartino: Guide financier de la P.M.E , Les éditions d'organisations , 1981 , P:35.

الاصول الثابتة	الاموال الخاصة
رأس المال العامل	القروض طويلة المدى

شكل 9-2 : حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية .

الطريقة الثانية : كما يحسب رأس المال العامل عن طريق مصطلح الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل ، حيث أن الفرق بين الأصول المتداولة و القروض قصيرة الأجل يمثل قيمة رأس المال العامل .

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل .
ويوضح الشكل 10-2 طريقة حساب رأس المال العامل :

الأصول المتداولة	رأس المال العامل
	القروض قصيرة الأجل

شكل 10-2 : حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

إن هاتين الطريقتين لحساب رأس المال العامل تبيينان كيفية معالجة مشكل التمويل الموجود داخل المؤسسة ، ويتم ذلك سواء بالتمويل طويل المدى أو قصير المدى .

جـ- أنواع رأس المال العامل :

أولا : رأس المال العامل الخاص: يعرف رأس المال العامل الخاص بـ :

« مجموع الاموال الخاصة مطروحا منه الأصول الثابتة بعد توزيع أرباح

السنة المالية ⁽¹⁾ ، وتوضيح ذلك في الشكل : 11.2 :

الاصول الثابتة	الاموال الخاصة
الاصول المتداولة	رأس المال العامل الخاص
	قروض طويلة الأجل
	قروض قصيرة الأجل

شكل 11.2 : رأس المال العامل الخاص .

واستنادا إلى التعريف المذكور أعلاه يستنتج ما يلي :

رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الخاص + القروض طويلة الأجل

إذا كان رأس المال العامل الخاص إيجابيا فإن ذلك يدل على أن تمويل

الاستثمارات قد تم عن طريق الأموال الخاصة للشركاء المساهمين .

ثانيا : رأس المال العامل الأجنبي : يعرف رأس المال العامل الأجنبي

على أنه الجانب الذي يرتبط بقروض المؤسسة الطويلة و متوسطة الأجل و يحسب

كما يلي :

رأس المال العامل الأجنبي = القروض طويلة الأجل + القروض متوسطة الأجل ⁽²⁾ .

كما تصاغ رؤوس الأموال العاملة كما يلي :

رأس المال العامل الدائم (الممول من طرف الأموال الدائمة) = رأس المال

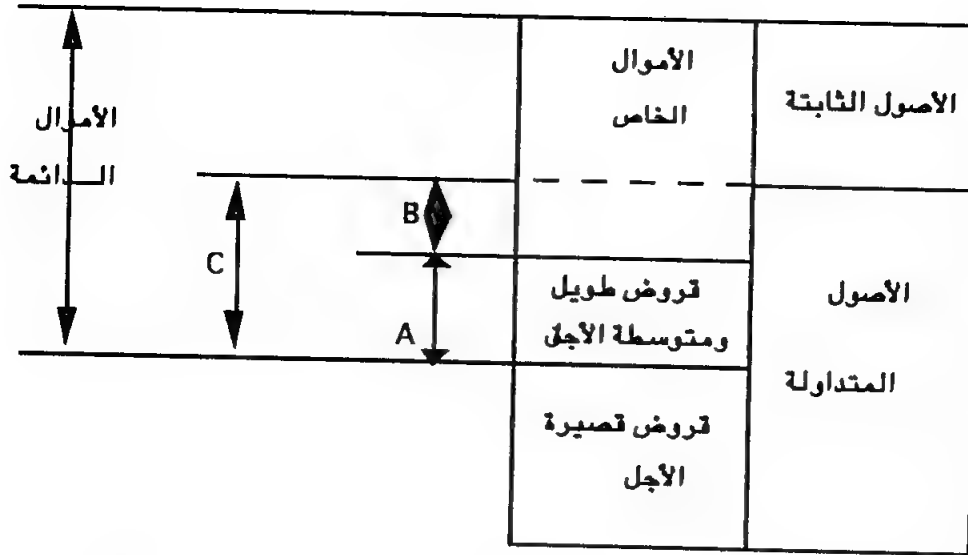
العامل الخاص (الممول من طرف الأموال الخاصة) + رأس المال العامل الأجنبي

(الممول من طرف القروض الطويلة و متوسطة الأجل) .

وتوضح أنواع رؤوس الأموال بالشكل 11.2 التالي :

(1) - G. Deppallens Initiation aux problemes financiers de l'entreprise ,
(T1), Collection Cadréco , E.M.E , Paris, 1975 , P: 37.

(2) - M. DI Martino : op. cit. , P: 36 .



شكل 122 : أنواع رؤوس الأموال العاملة .

A = رأس المال العامل الأجنبي .

B = رأس المال العامل الخاص .

A+B = C = رأس المال العامل .

د - ملاحظات حول طريقة حساب رأس المال العامل :

يستوجب حساب رأس المال العامل تحليلاً شاملاً لعناصر الميزانية ، مع الأخذ

بعين الاعتبار النقاط التالية :

ـ إذا حققت المؤسسة ربحاً وقررت تخصيص جزء منه للغير ، فإن هذا

الأخير يسجل كقروض قصيرة الأجل ، ويسجل الجزء المتبقي في الاحتياطات ، أو

قيد التخصيص .

ـ تطرح الخسارة من الحالة الصافية⁽¹⁾ للمؤسسة .

ـ تطرح المصاريف الإعدادية من الأموال الخاصة باعتبارها من الأصول

المعنوية .

ـ رغم وجود حساب جاري للشركاء ضمن القروض قصيرة الأجل ؛ إلا أنه

يعتبر من ضمن الأموال الدائمة (قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل) أو من

ضمن الأموال الخاصة في حالة تجميده .

(1) - الحالة الصافية = الأصول - [مجموع القروض + الخسارة]

أو = الأصول - [مجموع القروض - الربح] .

لرأس المال العامل تبرز فيها الوضعية المالية للمؤسسة :

الحالة الأولى : رأس المال العامل $= 0$

الأصول الثابتة = الأموال الدائمة أو الأصول المتداولة = القروض قصيرة الأجل .
في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل ، هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل ، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة .

الحالة الثانية : رأس المال العامل < 0 (إيجابي)

تكون في هذه الحالة الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة الصافية ، أو الأصول المتداولة (المخزونات + القيم المحققة + القيم المتاحة) أكبر من القروض قصيرة الأجل ، و تُموّل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ، فيتحقق بذلك هامش أمان (يتمثل في رأس المال العامل) ، وتوازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

الحالة الثالثة : رأس المال العامل > 0 (سلبي)

تحدث هذه الحالة عندما تكون القروض قصيرة الأجل أكبر من الأصول المتداولة ، أو الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة ، أي أن الأصول الثابتة مؤلّت بجزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من القروض قصيرة الأجل ، لكن لا تتيح هذه الوضعية أي هامش ضمان لمقابلة المصاعب المستقبلية ؛ مما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة و خطورة الوضعية المالية .

في هذا الصدد تطرقت التعليمات رقم 1 (المتضمنة التطهير المحاسبي وتحديد الأموال) إلى تقسيم المؤسسات الوطنية إلى أربع فئات أساسية⁽¹⁾ : (A) ، (B) ، (C) ، (D) بحيث :

- الفئة (A) تشمل المؤسسات التي لديها كل من الأصول الصافية ورأس المال العامل الصافي موجبة .

- الفئة (B) تشمل المؤسسات التي لديها الأصول الصافية موجبة ورأس المال العامل الصافي سالب .

(1) - Note méthodologique N° 1 " Assainissement comptable et détermination du capital social " du Groupe autonomie des entreprises .

- الفئة (C) تشمل المؤسسات التي لديها الأصول الصافية سالبة ورأس المال العامل الصافي موجب .

- الفئة (D) تشمل المؤسسات التي لديها كل من الأصول الصافية ورأس المال العامل سالبة .

ويمكن تلخيص هذه النقاط في الجدول 132 :

لمؤسسات من الفئة	A	B	C	D
الأصول الصافية	+	+	-	-
رأس المال العامل	+	-	+	-

جدول 132 : المستويات المختلفة للوضع المالية للمؤسسات.

و - حدود استعمال رأس المال العامل :

رغم أن الميزانية تعتبر أداة للتحليل المالي و إبرازا للعديد من المؤشرات المالية التي تفيد في تقييم المؤسسة ، إلا أن استعمالها لبعض الأدوات المالية كحساب رأس المال العامل يبقى محدودا في النتائج المتوصل إليها للأسباب التالية :

- إن الحصول على نسبة جيدة من رأس المال العامل لا يعني بالضرورة حالة اليسر المالي للمؤسسة ، والعكس صحيح ؛ لهذا يعتبر حساب النسب على أساس ميزانيات ثابتة غير مجدي لعدم أخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني الموجود بين انخفاض وزيادة رؤوس الأموال وسرعة دورانها .

- إن حساب رأس المال العامل على أساس ميزانية في تاريخ معين ، يمكن أن يؤدي إلى نتائج خاطئة لعدم أخذ بعين الاعتبار تطور رأس المال العامل بالمؤسسة .

- صعوبة ترتيب القروض (قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل) .

- البطء في سرعة دوران المخزونات في بعض الأحيان .

- تجميد القيم المتاحة خلال فترة زمنية معينة .

2 - احتياجات تمويل دورة الاستغلال :

سبق التطرق إلى أن وظيفة رأس المال العامل تكمن في تغطية جزء من الأصول المتداولة التي تتميز بالتغير الدائم لارتباطها بالمحيط المتغير ، نظرا لصعوبة تحديد الأموال الدائمة المتحصل عليها عن طريق ميزانية تتصف بالثبات ، وصعوبة تحديد هامش الضمان (رأس المال العامل) بدقة ، لذا يجب أن يسبق حساب رأس المال العامل ما يلي :

- تحليل تطور الأصول قصيرة المدى .

- معرفة مكونات القروض التي تغطي دورة الاستغلال .

إن تحليل هذا التطور وكذا معرفة عناصر القروض ، هو بمثابة تحديد لاحتياجات تمويل دورة الاستغلال ، فالصورة التي تمنحها الميزانية في فترة معينة ما هي إلا انعكاس لمحيط جد متغير ومتشعب ، وبالتالي فإن رأس المال العامل له معنى نسبي في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة .

أ - طبيعة احتياجات التمويل : يتطلب دوران دورة الاستغلال تخصيص أصول مادية ومالية ، ويتضح ذلك بجمع وتحليل الأصول المتداولة في ثلاث فئات أساسية⁽¹⁾ :

- مخزونات المواد الأولية ، منتجات قيد التنفيذ والمنتجات تامة الصنع .

- المديونية على العملاء .

- المديونية المختلفة للاستغلال .



شكل 14.2 : تحديد احتياجات تمويل دورة الإستغلال

(1) - P. Conso et A. Boukhezar : La gestion financière adaptée au contexte Algérien,

O.P.U / DUNOD , 1984, P: 179 .

وفي مقابل الاحتفاظ بالمخزونات ، تحصل المؤسسة على دائنية تجارية مقابل شراء المواد واللوازم ، فهذه الدائنية (قصيرة المدى) تُخَفِّض من الاحتياجات الاجمالية للتمويل الناتجة عن الاحتفاظ بأصول متداولة ، والفرق بين هذه الأخيرة والدائنية (قصيرة المدى) يترجم احتياجات تمويل دورة الاستغلال ، أما مبلغ القروض التجارية والقروض المختلفة للاستغلال التي استفادت منها المؤسسة فتكون عادة أقل من مبلغ الأصول المتداولة ، ومنه تظهر احتياجات تمويل دورة الاستغلال من خلال هذا الفارق ، وترتبط هذه الاحتياجات بنوعية النشاط وشروط دوران دورة الاستغلال .

إن نوعية نشاط المؤسسة تحدد الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل ، حيث يلاحظ اختلاف تشكيلة هذه العناصر من النشاط الانتاجي إلى النشاط التجاري أو الخدمي ، أين تؤثر شروط التمويل في هذه النشاطات على حجم مخزون المواد وزيادة قيمة دائنية الموردين ، وتؤثر كذلك مدة دوران الانتاج على حجم مخزون المنتجات قيد التنفيذ .

وتعتمد دورة التسويق على حجم مخزون منتجات تامة الصنع وأهمية القروض الممنوحة للعملاء على شكل مبيعات ، كل هذه المعايير المذكورة تؤدي بالمؤسسة إلى مواجهة العديد من العوائق التي تؤثر على هيكلها المالي .

في ظل الظروف سالفة الذكر ، فإن التحكم في عملية الإنتاج (بطريقة جيدة وفعالة) يعود بالدرجة الأولى إلى جوانب التسيير العقلاني والسليم لتوفير وتحقيق احتياجات تمويل كافية بالمؤسسة .

تتم تغطية المصاريف الناجمة عن دورة الاستغلال عند بيع المنتجات التامة الصنع ، لذا يجب على المؤسسة تمويل كل من :

—دورة الإنتاج .

—دورة التسويق .(مديونية العملاء) .

فاحتياجات التمويل الصافية للمؤسسة ، يُحصل عليها عن طريق الفرق بين

احتياجات تمويل دورتي الإنتاج والتسويق من جهة، وقروض الموردين من جهة أخرى وتكمن أهمية هذه الاحتياجات في كيفية تمويل دورة الاستغلال .

أخيرا يمكن اعتبار احتياجات رأس المال العامل بمثابة استثمار يمول بالأموال الدائمة (أموال خاصة + أموال مقترضة مدتها أكبر من سنة) ، وفي ظل ظروف تأثير ظاهرة التضخم على الأصول المتداولة وخاصة المخزونات ، ينبغي على المؤسسة تعديل احتياجات رأس المال العامل للوصول إلى التمويل الأمثل .

ب - التغيرات الموسمية⁽¹⁾ :

يتغير مبلغ احتياجات التمويل بصفة مستمرة تحت تأثير التغيرات الموسمية ؛ فتكون السلع المكونة لدورة الاستغلال سريعة الدوران في فصل ، وبطيئة الدوران في فصل آخر ، لذا يجب على المؤسسة أن تراعي هذه التغيرات الفصلية ك شراء المواد الفصلية (المنتجات الزراعية الفصلية) ، وتحدث هذه التغيرات بسبب ظروف التموين أو ظروف البيع ، مما يؤدي إلى تغير احتياجات الاستهلاك حسب الفصول ، وتغير حجم مخزون المواد ، (خاصة مخزون المنتجات تامة الصنع) ، ومديونية الزبائن ، وفي الوقت نفسه فإن تغير وتيرة التموين تؤدي إلى تغير مبلغ الدين تجاه المورد ، بحيث تتطور الأصول والقروض بشكل متباعد ، وفي هذه الحالة لا بد من دراسة النقاط التالية قصد معرفة أهمية هذه التغيرات :

- سرعة دوران المخزونات⁽²⁾ :

إن قياس سرعة دوران المخزونات تكون عن طريق النسب حسب مدة تصريفها بعدد الأيام ، وتعتبر أكثر استعمالا في هذه الظروف لأنها توضح أهمية المخزونات في الأصول المتداولة ، وتساوي تكلفة شراء البضائع المباعة (خارج الرسم) / المخزون المتوسط .

(1) - P. Conso et R. Lavaud: Fonds de roulement et politique financière

DUNOD , 1982, P: 18 .

(2) - O. Boukhezar: Equilibre financier des entreprises , OPU, 1983, P:103 .

وتقاس مدة تصريف المخزون بالعلاقة التالية :

المخزون المتوسط / تكلفة شراء البضائع المباعة (خارج الرسم) $\times 360$ يوما .

تتمحور وتيرة حركة المخزونات ، في ظل ظروف التغيرات الموسمية،

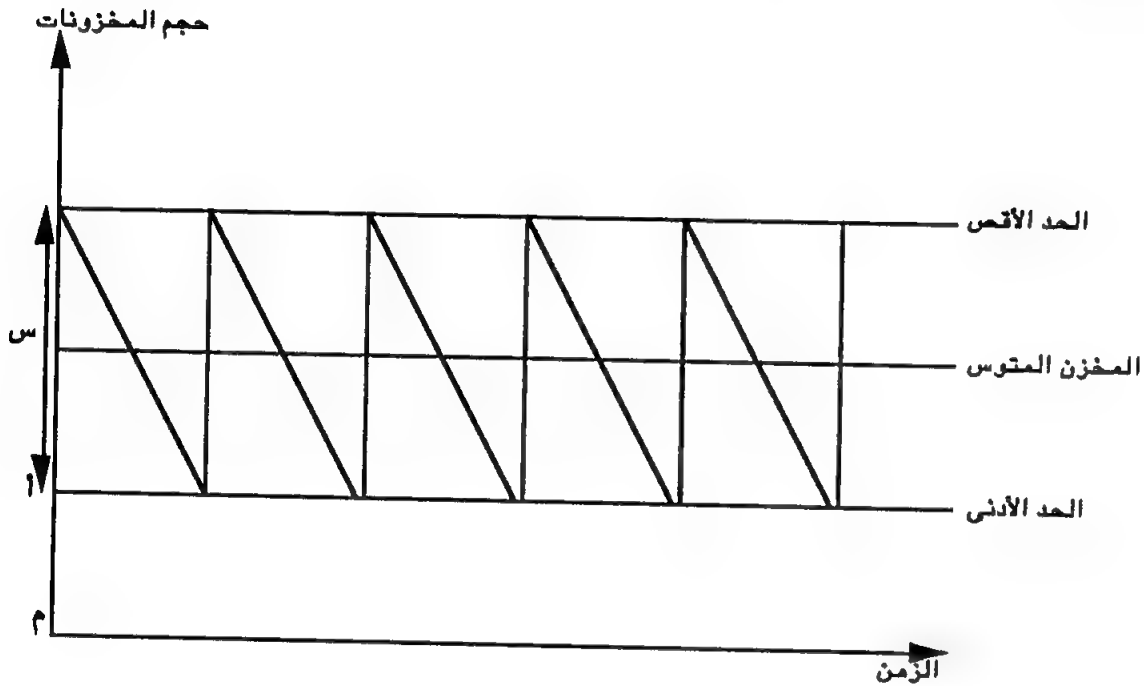
حول حد أقصى وحد أدنى ، ويكون المخزون المتوسط مقياسا لمدى السير الحسن

لدورة الاستغلال ، ولتحديد هذا المخزون حسب التدفقات الداخلة والخارجة لمختلف

المخزونات (عادة ما تكون التدفقات الداخلة مستمرة ، والخارجة متقطعة) يجب

التوفيق بين هذين التدفقين حتى يُضمن السير الجيد لدورة الاستغلال ، ويمكن

تمثيل حركة المخزون بالشكل البياني 152 :



شكل 152 : مستويات المخزون .

إذا كانت س تمثل المشتريات و (م ا) تمثل مخزون الامان (الأدنى) فإن :

ـ الحد الأقصى للمخزون يساوي (م ا) + س .

ـ المخزون المتوسط يساوي (م ا) + س / 2 .

إن الاحتفاظ بشكل كبير من المخزونات يؤدي إلى تحمل مصاريف

إضافية وكذا مصاريف مالية لتمويل مخازن أخرى ، لذا تعتبر هذه النسبة معيارا

لقياس ربحية المؤسسة .

- سرعة دوران المديونية :

تُحدّد سرعة دوران المديونية حجم احتياجات رأس المال العامل ، فكلما كان دوران المديونية سريعا كلما زادت سرعة دوران دورة الاستغلال ، والمعادلة العامة لسرعة دوران المديونية :

سرعة دوران المديونية = (مبيعات البضائع + إنتاج مبيع) / (الزبائن + أوراق القبض + الحسابات المشابهة⁽¹⁾) .

- سرعة دوران الدائنية :

تكون تغطية تمويل دورة الاستغلال جزئيا عن طريق قروض الاستغلال التي تتحدد حسب تعدد المشتريات ، وأهمية هذه الموارد بالنسبة لدورة الاستغلال تتمثل في حجم الدائنية ومدة قرض المورد ، ويتوصل إليها بالنسبة التالية :

المدة المتوسطة لقرض الموردين (باليوم) = (المورد + أوراق الدفع) * 360 / تكلفة شراء البضائع المباعة .

جـ- تأثير الرسم على القيمة المضافة على احتياجات التمويل :

من ضمن الموارد التي تمول دورة الاستغلال : الرسوم على القيمة المضافة⁽²⁾ (بدأ تطبيقها منذ سنة 92 في المؤسسة الجزائرية) . يساهم هذا الرسم في إنقاص احتياجات تمويل دورة الاستغلال بسبب آلية تحصيله المؤجل التي تعتمد على استرجاع الرسوم على المشتريات من الرسوم على المبيعات ، وبما أن الشراء يسبق البيع وأن الاستقطاع يتم عند البيع ، لذا تلعب الرسوم دورا هاما نتيجة هذا التأجيل في تغطية جزء من دورة الاستغلال ، وتكون :

الرسوم مستحقة الدفع = للرسوم على المبيعات - الرسوم على المشتريات .
إن قياس مدة تصريف المخزونات يساعد على تحديد المدة المتوسطة لدورة الاستغلال لكل نشاط من النشاطات المختلفة .

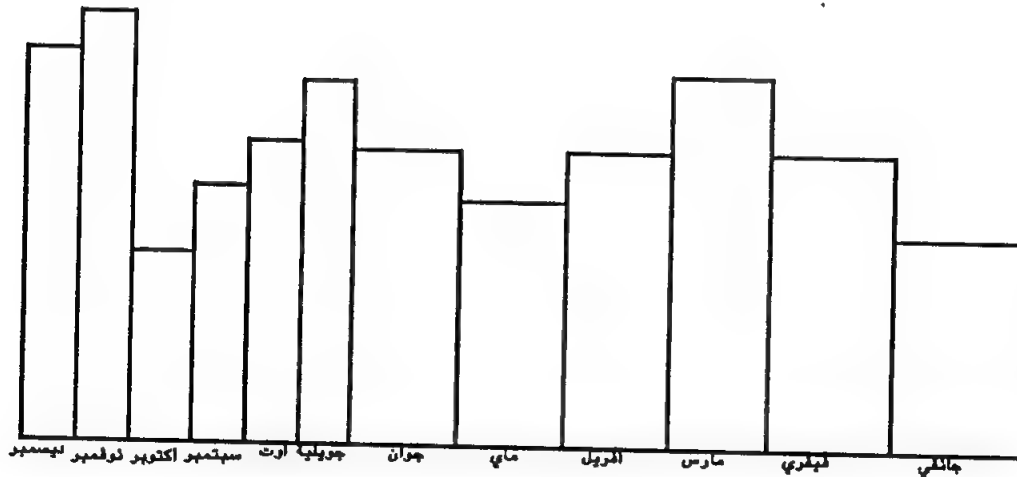
(1) - أوراق القبض تحت التحصيل + أوراق القبض المخصومة .

(2) - P.Conso et O. Boukhezat op. cit. , P :184

د - تطور احتياجات التمويل :

إن تضخيم حجم التمويل يؤثر على العديد من مؤشرات دورة الاستغلال فهو يؤدي إلى تباعد فترات التمويل واستمرارية الإنتاج من جهة ، و إلى ارتفاع قيمة المخزونات والدائنية من جهة أخرى . إن تأثير التغيرات الموسمية يلعب دورا هاما في تحديد وتطور احتياجات التمويل حسب نشاط المؤسسة .

فإذا كان حجم المخزونات ضخما في المؤسسة ، فإن ذلك يؤدي إلى تعطيل المشتريات لمدة زمنية محددة ، وبالتالي انخفاض مبلغ القروض على الموردين وبقاء حجم الأصول المتداولة في مستوى عالٍ ، وهذه الظاهرة تؤثر سلبا على خزينة المؤسسة ، وتسمى « Le coup de belier » ويمكن توضيح تطور احتياجات التمويل وحجمها من شهر لآخر تحت ظروف التغيرات الموسمية بالشكل 16.2⁽¹⁾:

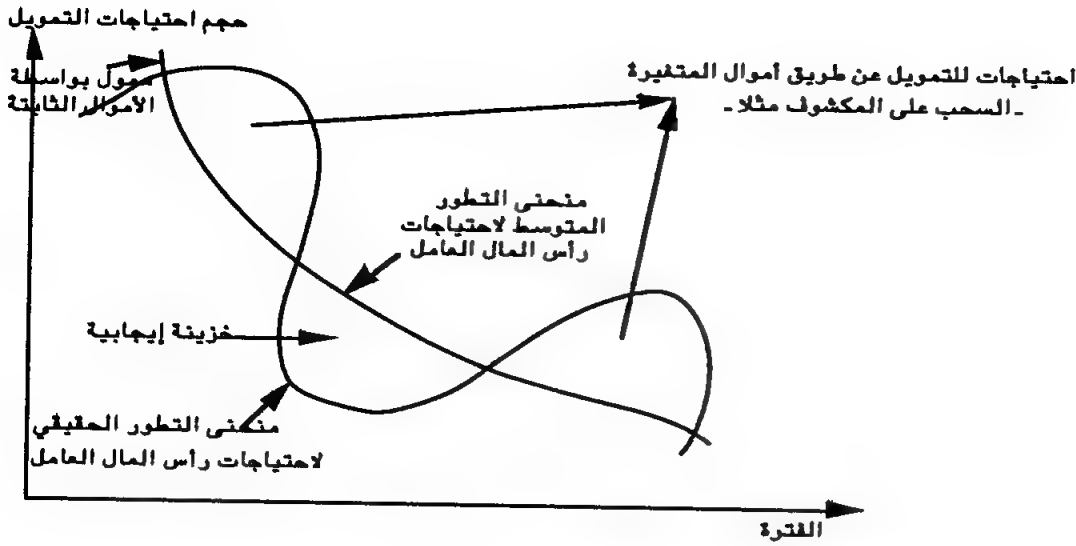


شكل 16.2 : تطورات احتياجات التمويل تحت التغيرات الموسمية

إن هذه التغيرات تؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل لفترة طويلة ، لذا يجب على المؤسسة زيادة سرعة دوران الأصول المتداولة من أجل تقليل الاحتياجات ، ويتضح ذلك عن طريق الشكل 17.2⁽²⁾ :

(1) - P.Conso et R.Lavaud: op. cit. P: 82 .

(2) - M. DImartino: op. cit. P: 47



شكل 17.2 : تمويل احتياجات رأس المال العامل .

و - مرونة احتياجات رأس المال العامل :

لتوضيح علاقة رأس المال العامل مع أهم مؤشرات المؤسسة يتم التطرق

إلى ما يلي :

- إن مرونة احتياجات رأس المال العامل بالنسبة لرقم الأعمال تتمثل في تناسب تغيرات احتياجات رأس المال العامل مع رقم الأعمال في حالة ثبات شروط الاستغلال ، حيث تؤدي الزيادة في رقم الأعمال بنسبة معينة إلى زيادة احتياجات رأس المال العامل بنفس النسبة ، وينتج هذا التغير في احتياجات رأس المال العامل عن تأثير حجم رقم الأعمال .

- تعتبر احتياجات رأس المال العامل مرونة بالنسبة لهيكل النظام الانتاجي، إذا زادت القدرة الانتاجية (تشكيلة اليد العاملة ، تشكيلة المواد الأولية ، آلات ... الخ) فإنها تؤدي إلى انخفاض احتياجات رأس المال العامل ، أما في ظروف التطور فإن تغيرات احتياجات رأس المال العامل لا تتبع تغيرات رقم الأعمال ، وأما في حالة تدهور النظام الانتاجي (طول مدة دوران الاستغلال ، إضرابات ، تدني مستوى مخزون المواد ... الخ) فإن رأس المال العامل يتطور ويتناسب بشكل أكبر مع رقم الأعمال ، والعلاقة العكسية صحيحة .

- تعتبر احتياجات رأس المال العامل مرنة بالنسبة لمختلف مستويات المخزونات ، إذا كانت مدة التصريف طويلة (وهذا بالنسبة لمخزون المواد الأولية أو مخزون المنتجات تامة الصنع) ، فإنها تؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل بالزيادة ، والعلاقة العكسية صحيحة .

- إن هيكل الديون يؤثر على احتياجات رأس المال العامل سلبيا أو إيجابيا فإذا تدهورت العلاقة التجارية مع العملاء (التأخر في التسديد مثلا) فإن هذا يؤدي إلى زيادة احتياجات رأس المال العامل ، بينما إذا تحسنت هذه العلاقة فإن احتياجات رأس المال العامل تنخفض .

إن العلاقة بين احتياجات رأس المال العامل ورأس المال العامل تكمن في أن الفرق بينهما يحدد وضعية خزينة المؤسسة ، فتكون الخزينة موجبة إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ، فهذه الوضعية توفر للمؤسسة سيولة كافية لمواجهة المستلزمات الدورية ، أما إذا كانت الخزينة سالبة فإن رأس المال العامل يكون أقل من احتياجات رأس المال العامل ، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة لتسوية عجز الخزينة إما عن طريق السحب على المكشوف أو اللجوء إلى القروض⁽¹⁾ ، ويمكن تلخيص هذه النقاط فيما يلي :

احتياجات رأس المال العامل < رأس المال العامل = > خزينة سالبة .

احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل = > خزينة موجبة .

احتياجات رأس المال العامل = رأس المال العامل = > خزينة صفرية .

من خلال هذه العلاقات الثلاثة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وعلاقتهاما بالخبزينة ، يُستنتج أنه مهما كانت قيمة رأس المال العامل إيجابية فإنها لا تعبر بأي حال من الأحوال على الوضعية الجيدة للخبزينة ؛ بمعنى أن احتياجات رأس المال العامل هي المؤشر الحقيقي على حالة الخبزينة بالمؤسسة لأن تطور نشاط المؤسسة يؤدي إلى زيادة هذه الاحتياجات وإلى انخفاض مستوى الخبزينة .

(1) - M.Dimartino : op. cit. P: 46 .

والعلاقة التالية تبين تطور نشاط المؤسسة ،وعلاقاته برأس المال العامل

واحتياجات رأس المال العامل وكذا الخزينة :

Δ رأس المال العامل - Δ احتياجات رأس المال العامل = Δ الخزينة
ويمكن استخلاص الخطوات سالفة الذكر من الشكل 182 :



شكل 182 : تحديد الخزينة .

كما يُستنتج من هذا الشكل ما يلي :

- يتم تمويل احتياجات رأس المال العامل الثابت عن طريق الأموال الثابتة (الأموال الدائمة + قرض المورد) .

- يتم تمويل الاحتياجات الإضافية الناتجة عن التغيرات الموسمية بأموال متغيرة ؛ يتحصل عليها على شكل قرض على الخزينة أو السحب على المكشوف ...

المطلب الثاني: التمويل بالأموال الخاصة (عن طريق حق الملكية)؛

بما أن درجة سيولة الاستثمارات ضعيفة ، فإنه يستوجب على المؤسسة تمويلها عن طريق مصادر لها نفس درجة السيولة كالأموال الخاصة التي نحصل عليها سواء عن طريق ⁽¹⁾ :

- المساهمة بأموال الغير .

(1) - M.Dimartino: op. cit. P: 119 .

– عن طريق دورة الاستغلال بتحقيق موارد تستعملها لزيادة أو الاحتفاظ بالقدرة الاقتصادية لها (التمويل الذاتي) .

– عن طريق انتاج بعض الأصول الثابتة لاستعمالها الذاتي .
وسيتم التطرق إلى هذا النوع من التمويل باختصار لأنه يعتبر من مصادر التمويل طويلة المدى و البحث يركز على التمويل قصير المدى .

1 - المساهمة في زيادة حصة رأس المال :

تحصل زيادة الأموال الخاصة بالطرق التالية :

– مساهمة نقدية تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة والتي تمثل زيادة في رأس المال العامل .

– تحويل دائني المؤسسة إلى مساهمين ، وبالتالي فإن الأموال الخاصة للمؤسسة تزداد عن طريق تسديد القروض قصيرة المدى (المورد) المتوسطة أو طويلة المدى ، وتعتمد المؤسسة في تحويل القروض قصيرة الأجل إلى مساهمات في حالة كون المؤسسة تواجه مخاطر في جانب الخزينة لتحقيق التوازن المالي ، و تحسين رأس المال العامل ، أما تحويل القروض طويلة ومتوسطة المدى فإنه يؤدي إلى تغير في الهيكل المالي للمؤسسة دون التأثير في المبالغ ودون التغيير في رأس المال العامل .

– مساهمة عينية : بحيث تؤدي إلى زيادة الأموال الخاصة والأصول الثابتة وتعتبر عملية تحويل غير مباشرة .

– دمج الاحتياطات : ففي هذه الحالة لا يتأثر هيكل الأموال الخاصة ، لأن حركة الأموال كانت داخل المصادر الخاصة للمؤسسة .

– إدماج مؤسسة أخرى : عادة ما تلجأ المؤسسة إلى زيادة أموالها الخاصة بإدماج مؤسسة أخرى ؛ مما يؤدي إلى زيادة الأسهم المعروضة في الأسواق المالية ، حيث أن اتخاذ قرار زيادة الأموال الخاصة للمؤسسة لا بد وأن يؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .

2 - التمويل الذاتي :

يعرف التمويل الذاتي به مجموع القيم التي أفرزتها المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة نوعا ما ⁽¹⁾.

ويحسب التمويل الذاتي بالطريقة التالية ⁽²⁾:

أرباح قبل الضريبة + الاهتلاكات + المؤونات - الضريبة على المؤسسة - مبلغ الأرباح الموزعة = التمويل الذاتي

أو

أرباح غير موزعة + الاهتلاكات + المؤونات = التمويل الذاتي

من هذا التعريف تُستخلص عناصر التمويل الذاتي :

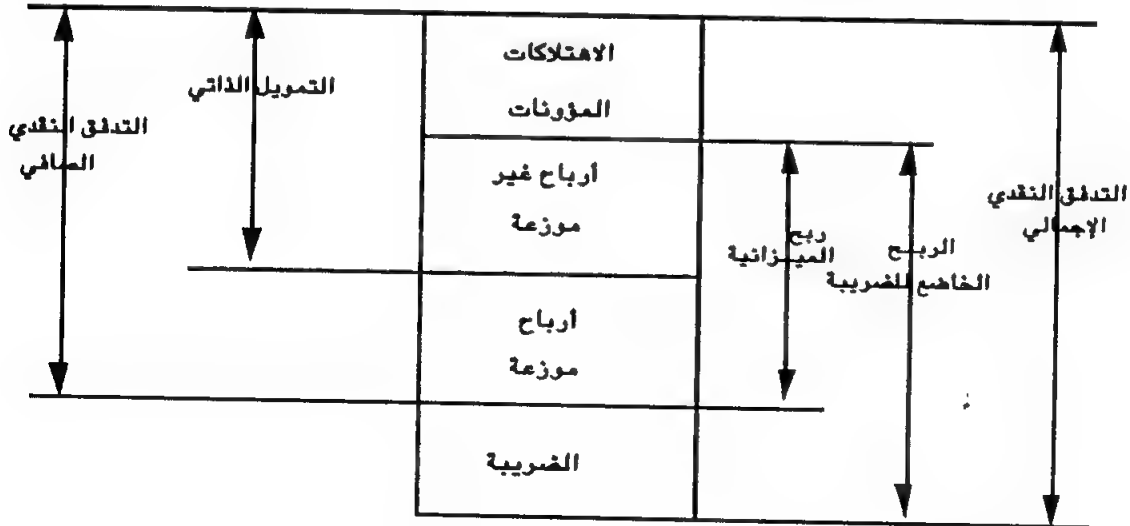
- الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) .

- المؤونات المكونة لمدة طويلة نوعا ما .

- المؤونات بدون مقابل فعلي .

- الاهتلاكات .

ويمثل التمويل الذاتي عن طريق الشكل 19.2 :



شكل 19.2 : التمويل الذاتي ⁽³⁾.

(1) - M.Dimartino: op. cit. P: 120 .

(2) - P.Conso , R. Lavaud , B. Colasse , J.L.Foussé op. cit. P: 34 .

(3) - P.Conso , R. Lavaud, B. Colasse, J.L.Foussé op. cit. P: 35 .

ويعتبر التمويل الذاتي الصافي المكون من الأرباح غير الموزعة ، تمويلا ذاتيا للاستقرار (Auto- financement de maintien) .

بينما يعتبر التمويل الذاتي المكون من الاهتلاكات والمؤونات ، تمويلا ذاتيا ادخاريا تنمويا .

3 - من طريق تجميد الحسابات الجارية للشركاء :

تمثل المبالغ المحتفظ بها موارد مالية هامة بالنسبة للمؤسسة ، ورغم أن وضعية الحسابات الجارية للشركاء من ضمن الخصوم قصيرة الأجل (المجموعة الخامسة حسب المخطط الوطني المحاسبي) إلا أنها تُعدُّ في بعض الحالات من الناحية المالية قروضا طويلة أو متوسطة الأجل أو أموالا خاصة عن طريق تجميدها .
أما مصادر هذه الأموال (الحساب الجاري للشركاء) فهي :

- الأرباح الموزعة .

- جزء من الرواتب المحتفظ بها داخل المؤسسة .

تهدف هذه العملية إلى زيادة الأموال الخاصة عن طريق تجميد هذه الحسابات خلال مدة معينة ، وتؤدي إلى تحقيق التوازن المالي وتحسين وضعية رأس المال العامل .

المطلب الثالث: التمويل الخارجي قصير المدى:

ستُحلَّل في هذا المطلب مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل دورة الاستغلال وتغطية مختلف احتياجات التمويل الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة . من الناحية المالية لا بد على القروض قصيرة الأجل أن تغطي الأصول المتداولة ، لذا سيُرَكِّز على بعض المصادر التي يمكن اعتبارها هامة ومن بينها :

1 - قرض الخزينة : يُمنح هذا القرض للمؤسسة من طرف البنك ؛ من أجل مواجهة عجز الخزينة (احتياجات رأس المال العامل > رأس المال العامل) ، حيث يسمح البنك للمؤسسة باستقطاع مبلغ متفق عليه مؤقتا من خزينة البنك ، ويحدد البنك مع المؤسسة تاريخ تسديده وكيفية استعماله ، كما يعتبر قرض الخزينة

قرضا على رأس المال العامل ، وتحصل المؤسسة على هذا القرض (نتيجة اختلال نشاطها العادي) لتمويل الاحتياجات من الأصول المتداولة سواء كانت مؤقتة أو دائمة .

ويصنف هذا القرض إلى مجموعتين⁽¹⁾:

المجموعة الأولى : القروض على بياض Les crédits en blanc مثل سهولة الخزينة Facilité de caisse ، السحب على المكشوف Découvert ، القروض الموسمية .

وتمول هذه الأنواع من القروض تسويق المنتجات (بمعنى التمويل الشامل للأصول المتداولة) .

أ - القروض على بياض :

- سهولة الخزينة : يستعمل هذا النوع من القروض لتقليل الفارق الزمني قصير المدى بين المداخيل ومصاريف المؤسسة (أي تسيير دورة المؤسسة والمتمثلة في تحويل الأصول المتداولة إلى أصول متاحة ثم سائلة) إلا أن تسيير هذه الدورة في الواقع يطرح مشاكل التسديد في وقت الاستحقاق ، ففي هذه الفترة يتدخل البنك لمساعدة المؤسسة مؤقتا لمواجهة ديونها عن طريق منحها قرض على بياض ، يسدد عندما تحصل المؤسسة على مداخيلها ، ويحدد البنك القرض بحيث يكون أقل من رقم الأعمال الشهري (من ضمنه الرسم) وتكون مدته مساوية أو أقل من سنة .

- السحب على المكشوف : يعتبر السحب على المكشوف « الإذن الممنوح من طرف البنك للمؤسسة للسماح لها برهيد مدين لدى البنك لمدة طويلة نسبيا »⁽²⁾ ، ويساعد على تمويل الاحتياجات اللازمة للمؤسسة .

وعندما تطلب المؤسسة السحب على المكشوف ، يقوم البنك بدراسة وضعيتها المالية بفحص دقيق للمداخيل التي ستتحقق في المستقبل والتي تعتمد

(1) - Fascicule de la B.N.A: Les crédits bancaires (les crédits de fonctionnement) .

(2) - M. DImartino OP.CIT. P:160.

عليها المؤسسة لتغطية هذا السحب ، وأسباب السحب على المكشوف كثيرة منها :

1 - تضخم احتياجات رأس المال العامل : تحدث هذه الحالة عندما تكون

دورة إنتاج المؤسسة طويلة نوعاً ما ، مما يتطلب احتياجات ضخمة ، ويكون رأس

المال العامل غير كاف لتغطية هذه الوضعية .

2 - انخفاض رأس المال العامل : يحدث في حالة تحمل المؤسسة لخسارة ،

مما يؤدي إلى انخفاض الأموال الخاصة .

ويمنح هذا القرض بعد دراسة مدققة للحالة المالية للمؤسسة لتفادي عدم

التسديد .

ويتحدد مبلغ السحب على المكشوف على أساس :

- طبيعة المؤسسة في حد ذاتها (الهيكل المالي للمؤسسة) .

- الاحتياجات المختلفة للمؤسسة .

- الضمانات المقدمة .

- حالة الزبائن تجاه المؤسسة (وفاء الزبائن بالديون) .

وتُحسب تكلفة السحب على المكشوف بتطبيق نسبة معينة على الأموال

المستعملة خلال الفترة المحددة .

ويستعمل هذا الصنف من القروض في تمويل الاحتياجات الدورية أو

المتغيرة للمؤسسة ، كما يتوجب على المؤسسة تسيير هذا السحب على المكشوف

بطريقة جيدة لكي لا يشكل خطراً على المؤسسة . ويلاحظ في هذا الخصوص أن

أغلبية المؤسسات الجزائية تعاني من الآثار السلبية لهذا النوع من القرض لعدم

التحكم في تسييره ، لتحويله من قرض قصير المدى إلى قرض طويل المدى (يمول

عمليات لها فترة زمنية طويلة) ، وأصبح بالتالي عائقاً على التوازن المالي

للمؤسسات ، لهذا يمثل تسيير هذا السحب جزء لا يتجزأ من تسيير احتياجات رأس

المال العامل ، والسياسة السليمة في هذا الخصوص تعتمد على تخفيض احتياجات

رأس المال العامل التي تؤدي إلى التقليل من اللجوء إلى هذا النوع من القروض .

– القروض الموسمية : (Crédit de compagne)

تُمنح هذه القروض عادة إلى المؤسسات ذات النشاط الموسمي ، (عادة ما تكون القطاعات الفلاحية) حيث يقوم الفلاح بصرف مبالغ ضخمة خلال فترة معينة من السنة وتتم تغطية هذه المصاريف في فترة زمنية معينة أخرى ، وكذلك هناك بعض القطاعات الصناعية التي تعتمد على محاصيل موسمية بحيث تقوم بتخزين كمية معتبرة من هذه المحاصيل خلال فترة زمنية معينة ، لكي تستطيع مواصلة انتاجها ، ففي هذه الحالة ينتج لدى المؤسسة احتياج تمويل مخزوناتاها ، وتلجأ لتغطية هذا الاحتياج إلى البنك عن طريق هذا النوع من القرض .

يمنح هذا القرض إذا كان نشاط المؤسسة فصليا ، حيث تكون المشتريات في مدة زمنية معينة من السنة ، تصرف المؤسسة في هذه المدة مبالغ معتبرة على المشتريات ، لذا تحصل على هذا القرض ، ويكون حسابها لدى البنك مدين ، ويتم تغطية هذا القرض عند تحقيق المبيعات في فصل معين من السنة ، وتهدف هذه القروض إلى تمويل التموين أو تمويل مخزون المنتجات تامة الصنع .

– Les crédits de soudure : يمنح هذا القرض مثلا ، عند رغبة المؤسسة

في زيادة رأس مالها ، فيقوم البنك بمنحها قرضا مؤقتا إلى حين استلام المؤسسة مبالغ زيادة رأس المال من المساهمين .

– Les crédits de relais : يساعد هذا القرض في حصول المؤسسة على

أموال تتناسب مع مشروع محدد قبل إنجازه ويمكن أن تكون قروضا طويلة الأجل ، أو زيادة رأس المال .

– سمسار تحويل (Affacturage) يعتبر في نفس الوقت :

* وسيلة للتحصيل

* طريقة لضمان المخاطر

* وسيلة تمويل مديونية المؤسسة .

يعتمد هذا النوع على تحويل المديونية إلى مؤسسة مالية مختصة تسمى Factor التي تتكفل بتحصيل وضمان هذه المديونية من مخاطر عدم التسديد ، ويمكن لهذه المؤسسة أن تسدد جزءاً أو كل المديونية المحولة قبل تاريخ الاستحقاق مقابل حصولها على عمولة تحويل من طرف المؤسسة المستفيدة .

وتعتبر تكلفة هذه العملية مرتفعة نسبياً نظراً للمخاطر التي تواجهها هذه المؤسسة المالية في المستقبل ، كما تقوم هذه الأخيرة ببعض العمليات الأخرى كتسيير وحفظ حسابات الزبائن والحصول على المعلومات التجارية .

المجموعة الثانية : Crédits assortis de sûretés réelles : كتسبيقات على المخزونات ، تسبيقات على السندات أو تسبيقات على الأسواق L'avance sur délégalion de marché .

أ - تسبيقات على المخزونات :

تعتمد هذه العملية على تمويل مخزون البضائع الممنوح للمدين على سبيل الرهن ، حيث تكون هذه البضائع مخزونة في مخازن تابعة للمدين أو موضوعة عند وكيل العبور الذي يلتزم كتابياً بعدم التصرف في هذه البضائع دون موافقة البنك ، ويكون مبلغ التسبيق أقل من قيمة المخزونات من أجل مواجهة التقلبات في الأسعار ، وفي حالة عدم التسديد يحق للبنك أن يبيع هذه البضائع .

وفي هذا المجال يلاحظ العديد من التسبيقات على المخزونات ⁽¹⁾ التي تنجم عن طريق خصم سندات التخزين Warrants وتوجد العديد من السندات :

- سندات التخزين الفلاحية : مثل رهن المحاصيل الفلاحية ، العتاد الفلاحي الثروة الحيوانية ... الخ .

- سندات التخزين الفندقية : حيث يرهن العتاد المهني .

- سندات التخزين للبترول : يسمح هذا النوع من السندات بتكوين

المخزون الوطني من البترول لحماية سيادة الوطن .

(1) - G.Alfonsi et P. Grandjean Pratique de gestion et d'analyse financière , les

éditions d'organisation , Paris , 1983, P: 351.

- سندات التخزين الصناعية : يسمح بتمويل الصناعات المختلفة ، مثل الرهن على المواد الأولية أو مخزونات قيد التنفيذ ، أو المنتجات تامة الصنع .

ب - تسبيقات على السندات (أوراق مالية) :

هي عبارة عن "سحب على المكشوف" مضمون برهن أوراق مالية أو سندات وتستعمل هذه القروض مثلاً في القطاع الصناعي أو التجاري ، وفي حالة عدم التسديد في الآجال المحددة يستطيع البنك أن يبيع هذه السندات لتحقيق مستحقاته .

2 - قرض المورد :

يمثل قرض المورد مصدراً هاماً للتمويل في المدى القصير بالنسبة للمؤسسة ، فعندما يمنح المورد مهلة محددة للتسديد ، فإن المؤسسة تستفيد من هذه المهلة عن طريق توظيف مبلغ الدين في شراء المواد اللازمة لنشاط المؤسسة وبالتالي تتمكن المؤسسة عن طريق هذا القرض من تحقيق توازن الخزينة بالحصول على مصادر لرأس المال العامل .

أ - تكلفة قرض المورد :

إن هذا النوع من القرض غير مكلف بالنسبة للمتحصل عليه ، أما إذا توفرت للمؤسسة خزينة كافية ، فيمكنها التسديد قبل الآجال والاستفادة بالتالي من خصم التسديد الذي يعتبر من النواتج المالية ، وتزداد أرباح المؤسسة .

ب - مخاطر قرض المورد :

ينجم عن هذا النوع من القرض مخاطر بالنسبة للمستفيد ولما منح القرض أيضاً ، فعلى المستفيد الاحتفاظ بصفة مستمرة على رأس مال عادي لمواجهة هذا القرض ، أما انخفاض مستوى رأس المال المحتفظ به عن قيمة الدين فيؤدي بالمؤسسة إلى مخاطر ، ويؤثر على مصادرها المالية سلباً .

في حالة عدم تسديد الزبون في الآجال المتفق عليها ، فإن مانح القرض (المورد) يواجه مشاكل كبيرة ، وهذا التأخير يؤدي إلى اختلال التوازن المالي

داخل مؤسسة المقرض .

كما يعتبر هذا النوع من القرض الأكثر استعمالا في تعامل المؤسسات فيما بينها ، لذا فإن تسيير هذا القرض بطريقة جيدة من الأمور التي تساعد المؤسسة على اكتساب ثقة المتعاملين الاقتصاديين ؛ وبالتالي يصبح (قرض المورد) وسيلة من وسائل التوازن المالي للمؤسسة .

3- الخصم :

« يعتبر الخصم عملية قرض يقوم بمنحها البنك لحامل الأوراق التجارية المخصومة قبل تاريخ الاستحقاق » ⁽¹⁾.

فهو إذن وسيلة تمويل تستفيد منها المؤسسة قبل وصول الآجال المحددة لاستحقاق هذه الأوراق ، ومقابل هذا الخصم يحصل البنك على مبلغ الخدمة المقدمة للمؤسسة ؛ يُخصم من قيمة الورقة التجارية ويسمى "عمولة التحصيل" ، والقيمة التي تحصل عليها "الحامل" تسمى "القيمة التجارية الحالية" التي تساوي القيمة الاسمية للورقة ناقص « الأجيو » ، ويتم تظهير هذه الورقة للبنك بعد الحصول على السيولة اللازمة وبالتالي انتقال الملكية إلى هذا الأخير (البنك) .

إن خصم الأوراق التجارية نوع من القروض المستعملة من طرف البنوك ، لأن هذه الأخيرة تقوم بشراء هذه الورقة مقابل تقديم سيولة لصاحب الورقة لمواجهة صعوبة الخزينة ، وبالتالي يصبح البنك مالكا لهذه الورقة مستحقة الدفع في تاريخ معين ، وقبل خصمها لدى البنك يجب على حامل هذه الورقة الحصول على تسريح من البنك حول حجم الخصومات المسموح بها .

ومن أهم أنواع هذا الخصم "خصم المورد" ؛ حيث يقوم بنك الزبون بخصم الورقة التجارية المقدمة من طرف المورد ، ويُلاحظ أن هذا النوع من العمليات تستعمله المؤسسة بتحويل دين مستحق من عند الزبائن لتسديد دين اتجاه المورد وتسبب هذه العملية العديد من المخاطر في حالة عدم التسديد ، لذا يقوم البنك بتحديد الحد الأدنى لخصم الأوراق التجارية ، وتوجد في هذا المجال نوعان من

(1) - P.Conso , R. Lavaud , B. Colasse , J.L.Fousséop. cit. P: 201.

القروض :

- قرض تعبئة الديون التجارية :

يعتبر كقرض قصير المدى متحصل عليه من البنك مقابل الديون التجارية على العملاء ، تُسَدَّد عن طريق سندات ذات أجال محددة ، حيث تقوم المؤسسة بتجميع كل الفواتير على العملاء حسب تاريخ الاستحقاق ، ثم تقوم بتحرير حالة الديون على العملاء لصالح البنك .

- Lettre de change relevé :

يهدف هذا النوع من الكمبيالات إلى إعطاء المدين فرصة لتسديد ديونه . ولا يمكن لهذه الكمبيالة أن تتداول بين أطراف مختلفة ، ولكن فقط يقوم البنك (حامل هذه الورقة) بطلب سيولة لزبونه من البنك الذي سحبت عليه هذه الكمبيالة ، ولا تقدم هذه الورقة عند وصول تاريخ الاستحقاق ، ولكن ترسل إلى بنك المدين .

أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مزايا مصادر التمويل قصير المدى التي تكمن في سهولة الحصول عليها ، إلا أنه تقف - أمام المؤسسات التي تريد الحصول على هذا النوع من القروض - مشاكل تتمثل في ارتفاع تكلفة القرض ، لذلك فإن كثيرا من المؤسسات تلجأ إلى بدائل أخرى للتمويل قصير المدى ؛ حيث تكون تكلفة الإئتمان أقل ما يمكن .

وبالرغم من ذلك تبقى المؤسسة معرضة لأخطار في حالة عدم التسديد ، حيث ترتفع هذه التكلفة وتصير عبئا كبيرا عليها ؛ و يتأثر بالتالي مصدر اتخاذ القرار بسبب هذه الأعباء ، ويختل الهيكل المالي للمؤسسة ، مما يؤدي إلى عدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الغير وتصبح وضعيتها المالية سيئة ، مما يدفع البنوك إلى عدم التعامل معها .

المطلب الرابع: المحاسبة والتضخم وتأثيرهما على تمويل دورة الاستغلال:

تعتبر ظاهرة التضخم إحدى الظواهر السلبية التي أثرت على المؤسسات الجزائرية ، نتيجة زيادة أسعار التكلفة الناتجة عن ارتباط هذه المؤسسات بالخارج

من ناحية التمويل بالمواد الأولية .

ولتوضيح ذلك تُدرس بعض النقاط الهامة :

1 - أثار التضخم على تقييم عناصر الأصول :

سبق وأن تم تناول تأثير تقييم عناصر الأصول (بالأسعار التاريخية) على الربحية في الفصل الأول ، ويتم الآن التعمق في دراسة تأثير عناصر الأصول على التقييم المحاسبي في ظروف التضخم فيما يأتي :

- عدم تقييم أقساط الاهتلاك بصورة صحيحة .

- تؤثر زيادة أسعار المخزونات مباشرة على نتيجة المؤسسة ، وكذا على الضريبة بسبب تقييمها على أساس الأسعار التاريخية .

- إن الاعتماد على الأسعار التاريخية يؤدي إلى الوقوع في خطأ تقييم الأموال الخاصة للمؤسسة وحساب بعض النسب ، لذلك فإن أي تحليل للوضع المالي للمؤسسة في هذه الحالة لا يعكس بالضرورة صحة المؤشرات المالية المستعملة .

- إن قياس فعالية المؤسسة اعتمادا على الأسعار التاريخية يعتبر غير مجدي بسبب الفاصل الزمني الموجود بين تاريخ شراء الأصل والتاريخ الحالي التي ظهرت فيه أسعار جديدة ، ومنه فإن تقييم الاستثمارات والاهتلاكات على أساس الأسعار التاريخية تؤثر على رأس المال العامل والتمويل الذاتي للمؤسسة ويصبح هذا التمويل غير كاف لتغطية احتياجات تمويل الاستغلال (المخزونات والمدينون) وتسديد ديون المؤسسة .

2 - الإجراءات المحاسبية ⁽¹⁾ :

في إطار استقلالية المؤسسات تم اتخاذ ثلاث إجراءات قصد التطهير المحاسبي توجز فيما يلي :

(1) الجريدة الرسمية لـ 4 أبريل 1990، العدد 14 ، مرسوم رقم 103/90 لـ 27/03/1990.

- إجراءات محاسبية .

- إجراءات مالية .

- إجراءات ضريبية .

(وسيُقتصر على دراسة الإجراءات المحاسبية لعلاقتها بالموضوع) .

تعتمد الاجراءات المحاسبية ، على إعادة تقييم عناصر الأصول إلى غاية ميزانية نهاية 87 ، لكي تستطيع المؤسسة :

- تحديد الأموال الجماعية بصورة صحيحة .

- تسهيل عملية التحليل في الظروف التضخمية ، من خلال عنصري الشفافية والدقة في الحسابات ، ويشمل التطهير المحاسبي كل من الاستثمارات ، المخزونات والمدينون .

وتتم معالجة هذه النقاط كما يلي :

أ - إعادة تقييم الاستثمارات :

إن التطهير المحاسبي (الذي يركز على الاستثمارات ما عدا المصاريف الإعدادية) ، يقوم على اعتماد الأسعار الحالية بدلا من الأسعار التاريخية وتقوم عملية التقييم على استعمال معاملات يتم ضربها في قيمة شراء الأصل ، وكذا أقساط الاهتلاك .

إن الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية الصافية للمؤسسة ، وتسمى « بفارق إعادة التقييم » .

إن الفارق في التقييم على أساس القيمة الحالية والقيمة التاريخية للأسعار لا يمكن أن يخضع للضريبة في حالة حصول المؤسسة على تسريح من طرف الدولة ، وتسمى « إعادة تقييم ضريبية » ، كما يمكن أن تقوم المؤسسة بإعادة تقييم تلقائية دون تسريح وبالتالي تخضع المؤسسة للضرائب .

ب - معاملات إعادة التقييم :

تكون إعادة تقييم الاستثمارات ابتداء من تاريخ شرائها بتطبيق معامل سنة

الشراء في سعر شراء الأصل ، وتُقيَّم أقساط الاهتلاك على أساس معامل السنة في القسط المقابل لهذه السنة ، وحدد مرسوم رقم 103 / 90 لـ 27 / 03 / 1990 المعاملات بالطريقة التالية :

السنة	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
المعامل	1.50	1.45	1.40	1.35	1.30	1.25	1.20	1.15	1	1	1	1

ولقد خصص المخطط المحاسبي لهذا الفارق حساباً يسمى " فارق إعادة التقييم " ، ويعتبر من الأموال الخاصة للمؤسسة .

3 - المحاسبة التضخمية :

تهدف " المحاسبة التضخمية " إلى تحديد مجموع الطرق المستعملة من أجل دمج التصحيحات اللازمة في النظام المحاسبي التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية ⁽¹⁾ ، وتهدف هذه الطريقة إلى إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية ، مما يؤدي إلى زيادة فعالية المعلومات المحاسبية والمالية خلال التحليل .

أ - أهداف المحاسبة التضخمية :

يجري استعمال المحاسبة التضخمية لمواجهة ظروف التضخم بتعديل المعطيات المحاسبية والمالية من أجل بلوغ الأهداف التالية :

- منح المسير الوسائل اللازمة لمقارنة مختلف النتائج بصفة دقيقة ، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس الأسعار الحالية .
- التوصل إلى النتائج المصححة خلال قيام المؤسسة بنشاطها العادي في ظروف التضخم .
- الحفاظ على قيمة رأس المال الاقتصادي للمؤسسة ، والممول من طرف الشركاء عن طريق إعداد مصدر واضح للمعلومات المحاسبية والمالية .

(1) - P.Conso : op. cit. (7eme édition), P:120.

- السماح للمؤسسة بالتعامل انطلاقا من وضعية مالية صحيحة مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين : المستخدمين ، المدينين ، الدائنين ، الدولة ، هذه الوضعية تؤدي أيضا إلى تحقيق الفائض الحقيقي الذي يوزع على مختلف الجهات ، بمقادير معقولة ومعدلة .

تتوقف جدوى وفعالية المحاسبة التضخمية على تصحيح المعلومات المحاسبية والمالية بصفة مستمرة ، وتحليل كل الأوضاع الاقتصادية السائدة في فترة الدراسة .

ب - الطرق المختلفة للمحاسبة التضخمية :

تتمثل المحاسبة التضخمية في طريقتين أساسيتين ⁽¹⁾ :

الطريقة الأولى "المنطق الاسمي وطريقة القدرة الشرائية العامة" :

تعتمد في حسابها على القيمة التاريخية ، وتغير القدرة الشرائية للنقد وتهدف إلى المحافظة على القدرة الشرائية للرأسمال المالي المستثمر من طرف الشركاء ؛ حيث تُحدد قيمة عناصر الأصول على أساس القيمة التاريخية المعدلة فتكون الوثائق المالية في بداية ونهاية السنة المحاسبية معدلة على أساس مقياس وحيد لتدهور النقد بسبب التضخم ، وبالتالي يرتفع مستوى الأسعار الحالي على مستوى الأسعار في تاريخ شراء عناصر الأصول .

وهذه الطريقة توضح ناتج القدرة الشرائية المتحصل عليه من خلال الاحتفاظ بخصوم نقدية (قروض) خلال سنة معينة من جهة ، ومن جهة أخرى تحقق خسارة في القدرة الشرائية بسبب احتفاظها بأصول نقدية (مديونية وسيولة) ، وأن fark إعادة التقييم يساوي الفرق بين القيمة المعدلة بتاريخ $t+1$ لقيم عناصر الأصول المكتسبة بتاريخ t والقيمة المحاسبية بتاريخ t .

مزايا هذه الطريقة : تتسم هذه الطريقة بالبساطة وسهولة التطبيق والموضوعية ، لاعتمادها على أساس القيم التاريخية المعدلة عن طريق الأرقام القياسية للأسعار الأحادية .

(1) - P.Conso: op. cit. (7eme édition) , P:121.

عيوب هذه الطريقة : أما المآخذ التي وُجّهت إلى هذه الطريقة فتكمن في اعتمادها على التصحيح النقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار مختلف السلع والخدمات ، وبالتالي لا تعطي صورة حقيقية عن ذمة المؤسسة .

الطريقة الثانية "المنطق الاستبدالي وتغير الأسعار المتعلقة بالسلع والخدمات":

تعتمد على التطور المتباعد للأسعار المتعلقة بالسلع والخدمات وتهدف إلى حفظ رأس المال الاقتصادي المعمول من طرف الأموال الخاصة ، كما تركز أيضا هذه الطريقة على إعادة تقييم العناصر النقدية للأصول والخصوم بالمؤسسة عن طريق مختلف الأسعار الحالية للسلع والخدمات ، وبالتالي تستبعد المقياس الوحيد لتغير الأسعار المطبق على مختلف عناصر الأصول مع عدم تغير جانب السيولة والدائنية . والقيمة الاستبدالية (أسعار السوق) التي يحصل عليها بتطبيق مقياس الأسعار الخاص بالسلع والخدمات على العناصر النقدية ، وفارق إعادة التقييم هو الفرق بين القيمة المعدلة بتاريخ $t+1$ والقيمة الأصلية بتاريخ t .

مزايا هذه الطريقة : تتسم هذه الطريقة بالشمولية لتقييمها عناصر الأصول والخصوم على أساس الأسعار المختلفة للسلع والخدمات ، بدلا من الرقم القياسي للسعر الأحادي .

عيوب هذه الطريقة : أما مآخذ هذه الطريقة فتكمن في إهمالها لنتائج أوخسارة القدرة الشرائية الناجمة عن احتفاظ المؤسسة بخصوم وأصول نقدية خلال سنة معينة .

وهناك طريقة ثالثة تمزج بين الطريقتين السابقتين تُسمى بـ :

" المنطق الاستبدالي ومقياس الربح بدلالة القدرة الشرائية " ⁽¹⁾ : يحصل عليه بتطبيق طريقة إعادة تقييم الأصول غير النقدية للميزانية عن طريق القيمة الاستبدالية ، وتقييم عناصر الأصول والخصوم الغير النقدية في ميزانية الافتتاح بمقياس عام للأسعار ، ومنه الوصول إلى نتائج جد إيجابية .

(1) - P.Conso: op. cit. (7eme édition) , P: 123 .

المطلب الخامس: تمويل الخزينة:

1 - مفهوم الخزينة ⁽¹⁾:

تُعرف الخزينة حسب نظرتين مختلفتين :

- النظرة النقدية للخزينة : تمثل كمخزن للسيولة حيث تتلقى التدفقات الناتجة عن التغيرات النقدية .

- النظرة المتغيرة للخزينة : تمثل الخزينة القيمة المتبقية من الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة بعد خصم الاحتياجات الدورية ، وتتكون الخزينة من العناصر التالية :

أولا : أصول الخزينة : كل عنصر له صفة سيولة أو متاح يعتبر أصلا من أصول الخزينة ، ويلاحظ أن هذه النظرة تستبعد الاستثمارات من التحليل نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة ، ولكونها من الأصول طويلة المدى .

ثانيا : خصوم الخزينة : تمثل خصوم الخزينة كل العناصر مستحقة الدفع في الأجل القصير ، ويستبعد من هذا التحليل كل الأموال الخاصة ، لأنها تتسم بالدوام داخل المؤسسة . ويمكن تلخيص ما سبق كما يلي :

الخزينة = (الأصول السائلة + الأصول المتاحة والقابلة للتحويل في الأجل القريب إلى نقد) -

(الخصوم المستحقة قصيرة المدى + طاقة الاستدانة للمؤسسة والتي لها صفة الاستحقاق

في الأجل القريب) .

وفي الأخير يمكن تحديد مستوى الخزينة في لحظة معينة عن طريق الفرق بين الاحتياجات والموارد (بمعنى الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل) . ويعتمد مستوى الخزينة على نوعية تسيير دورة الاستثمارات ودورة الاستغلال ، حيث تمثل الخزينة مخزون النقدية بالصندوق في لحظة معينة ، كما يبدأ تسييرها من التنبؤ بتدفقات المداخيل والمصاريف وتنتهي بمرحلة التحقق الأمثل لمستوى الخزينة

(1) - O. Boukhezar: op. cit. P: 146 .

وتمثل الخزينة « مجموع وسائل التمويل قصير المدى التي في حوزة المؤسسة لمواجهة المصاريف المختلفة التي تتحملها المؤسسة »⁽¹⁾ ، فهي إذن تشمل النقدية بالصندوق والقروض قصيرة المدى التي يمكن استعمالها في تسديد الالتزامات من طرف المؤسسة ، وكذلك القروض البنكية مثل :

- خصم الأوراق التجارية .

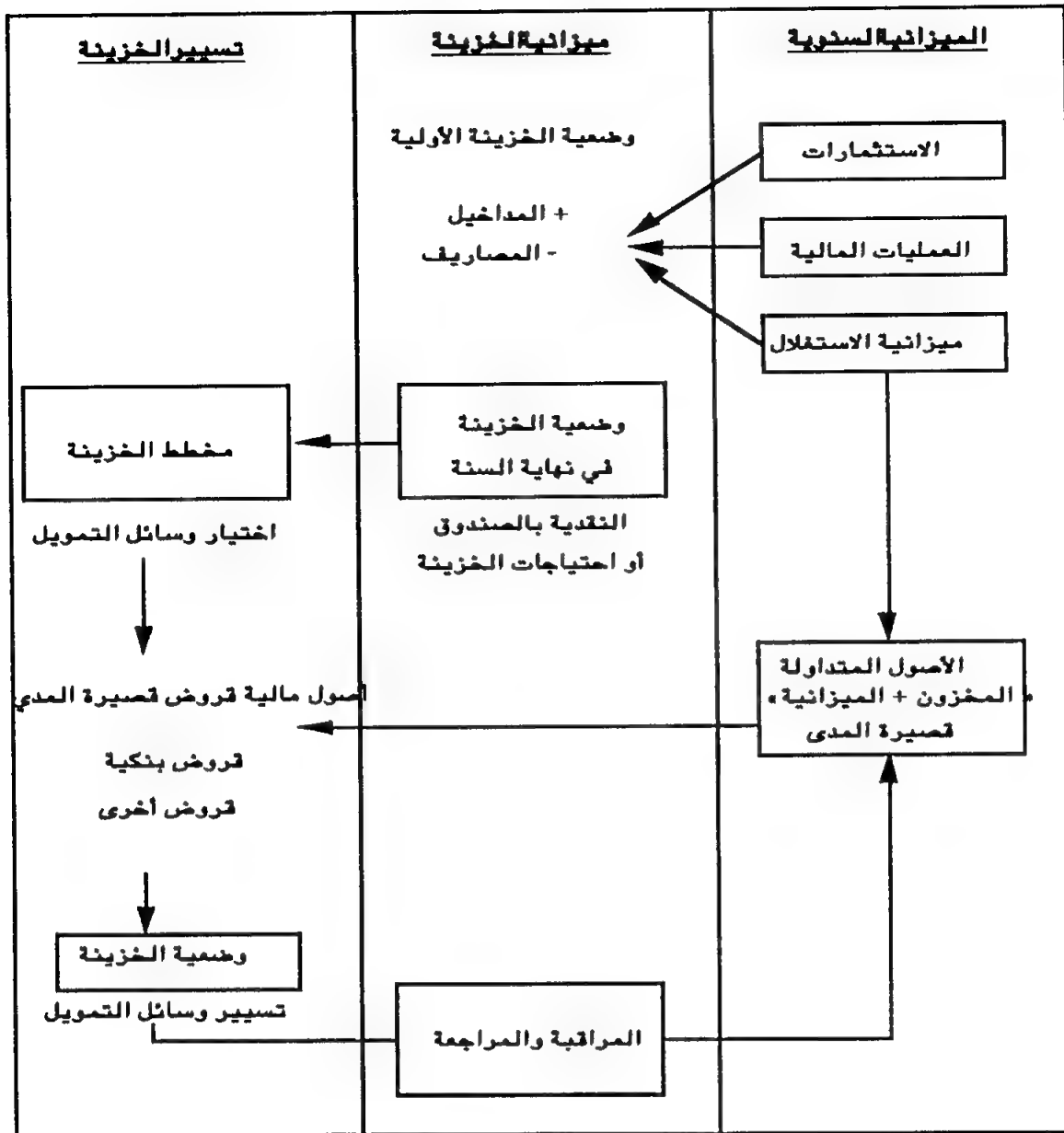
- قرض الخزينة .

ويعتبر التسيير التنبئي⁽²⁾ للخزينة من الأمور الأساسية في تحديد مستواها بسبب المرونة الكبيرة للتحركات النقدية ولصعوبة توزيع سيولة الخزينة على مختلف مصاريف المؤسسة ، لهذا تظهر أهمية الرقابة والمراجعة الدائمة لهذه التنبؤات من أجل تحديد شروط تكوين مختلف الميزانيات السنوية وبالتالي تستطيع المؤسسة التحكم في التعديل المستمر للتدفقات المالية عن طريق تحديد التكاليف ؛ وتقليل مخاطر عدم تسديد ديون الزبائن ، ويمكن توضيح

مختلف مراحل إعداد الميزانيات بالشكل 202 :

(1) - P.Conso ، R.Lavaud ، B.Colasse, J.L.Foussé op.cit. P:436.

(2) - P.A.Duflgour et A. Ganzengop. cit. P:145.



شكل 202 : مراحل إعداد الميزانيات المختلفة⁽¹⁾.

ويُعبّر عن الخزينة بالعلاقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل .

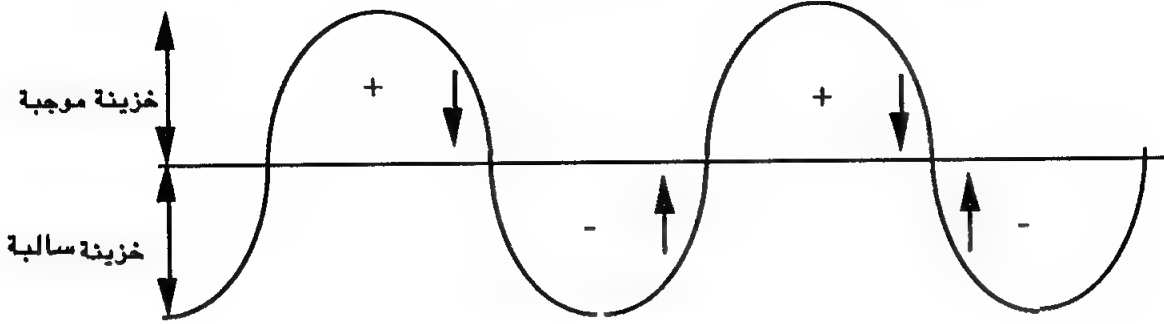
حيث أن التدفقات المصاريف والمداخيل المسجلة في الخزينة تترجم التشغيل الشامل للخزينة سواء على مستوى دورة الاستغلال العادية أو على مستوى السياسة المالية طويلة المدى المتعلقة بالاستثمارات .

(1) - P.Conso , R.Lavaud, B.Colasse, J.L.Foussé op. cit . P: 437 .

2 - الخزينة "الصفرية" و"السالبة" :

يتغير مستوى الخزينة الصفرية بين الاحتفاظ بأكبر حجم ممكن من النقدية

وعدم الاحتفاظ بأي شيء ومنه الاعتماد على السحب على المكشوف ، ففي هذه الحالة تحاول المؤسسة تقريب منحنى الخزينة إلى الصفر حسب الشكل 2 1.2 :



شكل 2 1.2 : تغيرات الخزينة .

ترتكز هذه الوضعية على سياسة اللجوء إلى الاقتراض في المدى القصير ، لتجنب ارتفاع مستوى النقدية أكثر من اللازم ، وبالتالي عدم تفويت فرصة تحقيق أرباح إضافية .

وتستعمل المؤسسة وسيلة السحب على المكشوف لتعديل الخزينة نظرا لصعوبة التنبؤ بالاحتياجات الدورية للمؤسسة ، ويمكنها الاعتماد على مصطلح « النقدية السالبة » حيث تعتبر طريقة عملية لتسيير الخزينة ، إلا أن هذه السياسة تتحدد حسب طبيعة نشاط المؤسسة . ويتحقق هدف الخزينة الصفرية والسالبة بعد مراقبة وتحليل كل تحركات النقدية الداخلة والخارجة ، ويستطيع أمين الخزينة أن يتابع هذه التحركات ؛ ويسجل كل المصاريف المتوقع حدوثها في المستقبل ، والموارد المتوقع تحصيلها في فترة معينة ، ويمكنه الاستعانة بالعقل الإلكتروني في مراقبة جميع التحركات التي على أساسها تتخذ القرارات المناسبة.

3 - مراقبة الخزينة⁽¹⁾ :

إن تطورات مستويات الخزينة ظاهرة مستمرة تحدث من خلالها فروقات بين التنبؤات والمحقق ، وقد تؤدي إلى ظاهرة تراكمية لرصيد الخزينة بسبب

(1) - P.Conso: op. cit. (7eme édition) , P: 676.

الفروق الموجبة ، كما أن تحليل هذه الفروقات بين الميزانية الأولية والميزانية المحققة ، يساعد على التوقع بالحالة أو الوضعية المالية للأشهر القادمة ، لأن أي تدهور في وضعية الخزينة خلال فترة زمنية محددة يؤثر سلباً على الفترات الأخرى ، لذا يستوجب تعديل تنبؤات الخزينة بصفة مستمرة لضمان تغطية احتياجات الاستغلال بطريقة جيدة .

إن مراقبة الخزينة تقوم على المعطيات اليومية لها ، لتوزيع المداخيل والمصاريف على مختلف العناصر بطريقة عقلانية ، ولا يتعدى هذا التوزيع المستوى الأعلى للسحب على المكشوف المرخص به من طرف البنك .

أ - تحليل تطور الخزينة :

تنجم عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة تدفقات نقدية تؤثر على تطور الخزينة ، لذا يستوجب على المؤسسة - بالإضافة إلى الرقابة الكلية للتدفقات - تحليل مختلف المؤشرات التي أثرت في تطور الخزينة ، لاتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال ، عن طريق تعديل التنبؤات لتقليل الفارق ، ويعتمد هذا التحليل على تنبؤات الميزانية العامة للخزينة المخصصة لمرحلة معينة وعلى المحقق المتحصل عليه خلال هذه الفترة ، وكذلك على شروط استعمال القروض ووتيرة مدة الاستحقاق .

ب - مراقبة ميزانية الخزينة :

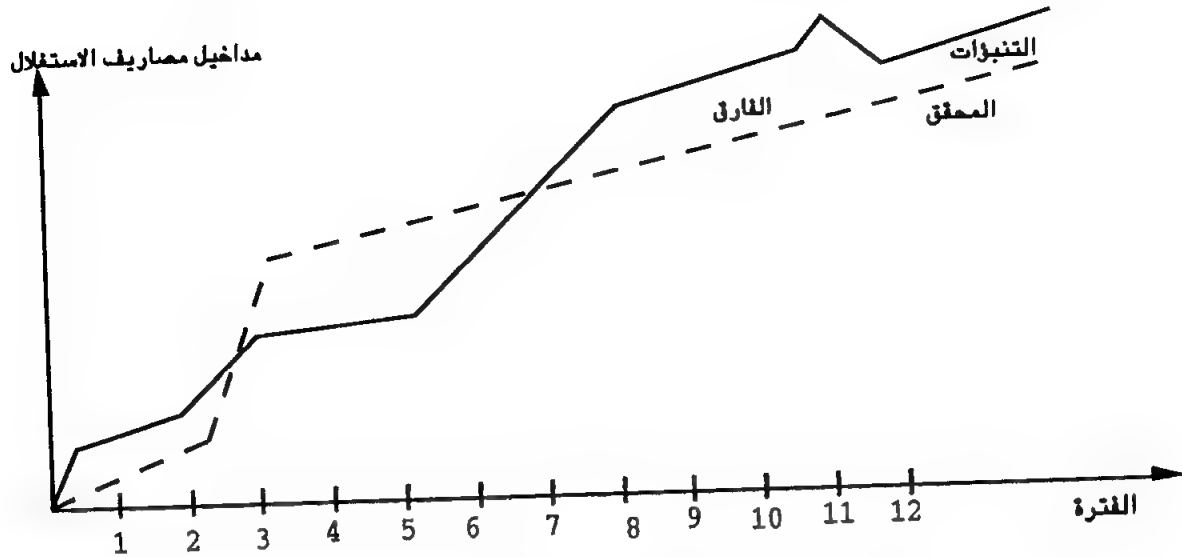
تتمحور مراقبة ميزانية الخزينة على مقارنة النتائج المختلفة مع التنبؤات الأولية ، الأمر الذي يفرض فروقا يمكنها أن تأخذ أحد الأشكال :

« فارق سلبي » لأن المصاريف الفعلية أكبر من التنبؤات ، والمداخيل أقل من التنبؤات (أثر سلبي) .

« فارق إيجابي » لأن المصاريف الفعلية أقل من التنبؤات ، والمداخيل أكبر من التنبؤات (أثر إيجابي) .

ويمكن بنفس الطريقة مراقبة مصاريف الاستغلال والمصاريف خارج الاستغلال .

وفيما يلي توضيح ما سبق بالشكل 222 :



شكل 222 : تطور الخزينة ⁽¹⁾.

5 - نماذج الخزينة :

تعتبر "النماذج" مهمة في مجال مراقبة وتسيير الخزينة ، حيث تساهم في تحديد القيمة المثلى اللازمة لمواجهة الالتزامات الآنية للمؤسسة ، وهناك العديد من النماذج التي تعالج مشكلة الخزينة حسب فرضيات مختلفة ، من بين هذه النماذج طريقة أباك (ABAQUE) ، نموذج بومول (BAUMOL) ، نموذج ميلر وأور (Miller et Orr) ، نموذج هينو (Hunault) ، النماذج الكلية لتعظيم الخزينة (Les modèles globaux d'optimisation de la trésorerie) ، النموذج التحليلي لأوغلر (Orgler) ، نموذج بوتز (Putz) ، نموذج لوفاسور (Levasseur) ، وكل هذه النماذج توضح نوعين من العوائق ⁽²⁾ :

- كيفية تحديد مبلغ معين من الخزينة .

- كيفية تحديد سياسة التوظيف .

(1) - P.Consa OP.Cit(7eme edition), P:679.

(2) - G.Girolami : Analyse de l'optimisation du fond de roulement ، édition d'organisation ، Paris ، 1968 ، P: 9 .

وقد حاول بعض الباحثين تطبيق نماذج تسيير المخزونات في ميدان تسيير الخزينة ، بينما استعمل آخرون طرق الأمثلية (التعظيم) مثل البرمجة الخطية . وسيتم التركيز في هذا المجال على "نموذج هينو" نظرا للفرضيات والأسس البسيطة والعملية التي يمكن تطبيقها في الواقع .

هذا النموذج يتمركز (من ناحية الفرضيات والتحليل) بين نموذج بومل (Baumol)⁽¹⁾ وميلر وأور (Miller et Orr) ، و يعتمد على أسس بسيطة (تقنيات جد دقيقة في ميدان تدفقات الخزينة) تنقسم إلى تدفق عشوائي وتدفق معلوم و محدد.

ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية :

- المؤسسة تتوفر على العديد من وسائل التمويل تختلف تواريخ استحقاقها ونسب فوائدها .
- ضبط مستوى النقدية حول المستوى الأمثل (n_0) من أجل تخفيض التكاليف .

- عملية اتخاذ القرار تتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى تتمثل في :

- اتخاذ قرار ضرورة التعامل (Transaction) .
- تحديد مبلغ التعامل .

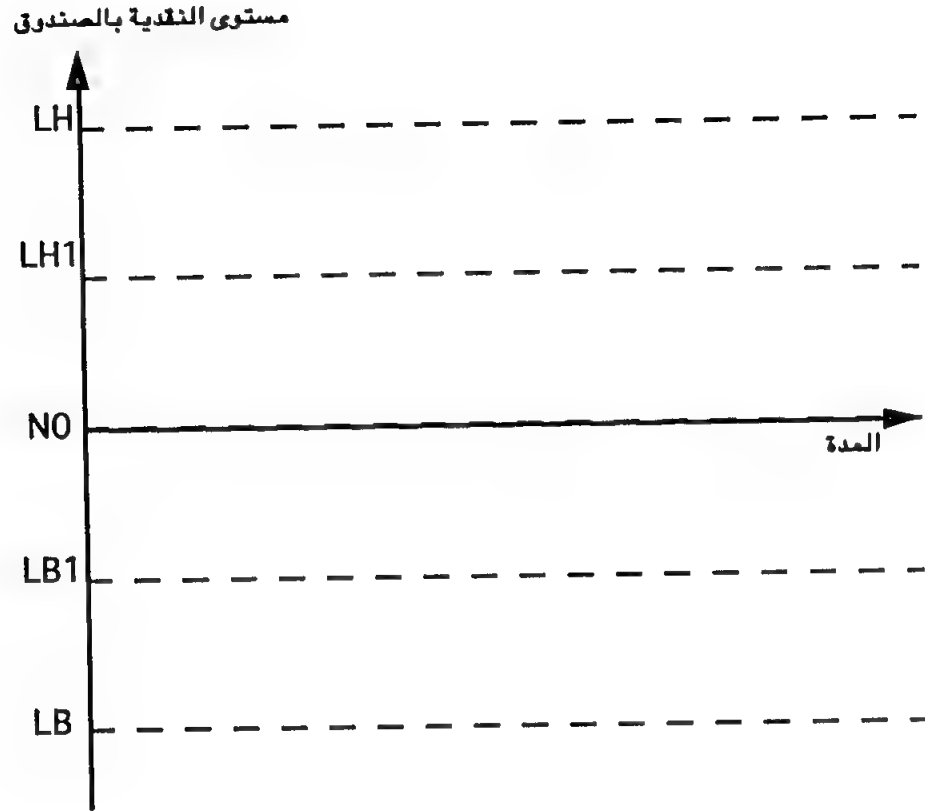
أما المرحلة الثانية فتتمثل في :

- هل التعامل ضروري ؟
- ما هو مبلغ التعامل ؟

بالنسبة للمرحلة الأولى ، يؤخذ بعين الاعتبار طريقة مراقبة الحدود التي تدمج التنبؤات ، أما المرحلة الثانية فاتخاذ القرار يتمشى مع تناسب التعامل ومع التواريخ المحددة ، والهدف الأساسي من هذا النموذج هو أن كل تعامل لا يتم حتى

(1) - P.Hunault: Gestion de la trésorerie au jour le jour , édition de l'organisation , Paris , 1977 , P: 118-129.

تتم معرفة التوجه العام للصفقة ، وفي هذه الطريقة تتوفر الخزينة على تنبؤات ذات أفاق متكررة لـ (n) يوم ، وتستكشف الوضعية لـ (k) يوم مقبل ($k \leq n$) ، وعلى أساس المعلومات المتحصل عليها يتخذ قرار مدى فعالية المعاملات . ويريد هينو (Hunault) بهذه الطريقة التقليل من عدد المعاملات.



شكل 23.2 : مستويات الخزينة .

يلاحظ من الشكل 23.2 أن الحد الأقصى LH ، والحد الأدنى LB يحددان تغيرات النقدية بالصندوق ، وعندما تكون في النقطة t_0 ، فإن النقدية تكون في c_0 ، وإذا تغيرت النقدية إلى c_1 في اليوم الموالي ، وإذا كانت هذه القيمة بين الحدين LH و LB فإن المؤسسة لا تتخذ أي قرار في هذا الصدد ، بينما إذا تعدت الحدين ، فإنه يجب مراقبة c_2 ، c_3 ، ... c_k لمستوى النقدية المتوقع لـ k يوم مقبل حيث :

t_0 : بداية الفترة .

c_0 : مستوى النقدية في بداية الفترة .

C₁: مستوى النقدية في الفترة 1.

C₂: مستوى النقدية في الفترة 2.

:

:

C_k: مستوى النقدية في الفترة k .

وتقوم المؤسسة بالاختيارات التالية :

البديل الأول : 1 - $c_1 > LH$: المستوى المتوسط لـ k يوم مقبل مقدر بـ :

$$\frac{1}{K} \sum_{i=1}^K C_i$$

ويُختبر ما إذا كان هذا المستوى أكبر من أحد المؤشرات (المحددة من طرف المؤسسة) .

ب - مراجعة حالة $CK > LH1$: في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتوظيف النقدية الإضافية التي تساوي مبلغ $CK - n0$ ، وبالتالي يرجع مستوى النقدية إلى $n0$ في k يوم إذا تأكدت التنبؤات .

$$\frac{1}{K} \sum_{i=1}^K C_i$$

البديل الثاني : 1 - نفس الحالة إذا كان $c_1 < LB$ تُحدد :

ويختبر هل هو أقل من أحد المؤشرات ؟

ب - اختبار أن $CK < LB1$: في هذه الحالة تقوم المؤسسة باقتراض مبلغ مساو لـ $n0 - CK$ ، وبالتالي يرجع مستوى النقدية من جديد إلى $n0$ في k يوم (إذا تأكدت التنبؤات) .

تجدر الملاحظة من خلال تحليل هذا النموذج ، أنه رغم تقديمه لتطبيقات جد هامة مقارنة مع النماذج السابقة ، إلا أنه يحتوي على بعض العيوب منها :

- إن اختيار المؤشرات LB1 ، LH1 ، LB ، LH ، تحد من فعالية النتيجة نظرا لأن القيم المثلّى حددت بالتقريب المتتالي .

- تكمن أهمية التنبؤ بـ n عندما تتعدى الشهر ، لأن التغير لا يحدث بصفة مُرضية (خاصة في حالة صعوبة تصريف المنتجات) في فترة أقل من شهر .
وينصح المؤلف هينو بتحديد قيمة n0 حول المستوى الصفري ، فهو إذن يثبت مبدأ الخزينة الصفرية ⁽¹⁾.

لقد عرفت هذه النماذج نجاحا ضئيلا في المجال التطبيقي ، نتيجة المجال الضيق الذي تتم الاستفادة منه والتغيرات المفاجئة التي قد تمس العديد من الفرضيات التي تعتمد عليها هذه النماذج ؛ حيث تؤدي إلى حدوث فروق كبيرة بين مستوى النقدية المتنبأ به والمستوى المحقق ، والتي تؤثر بدورها على الميزانيات المختلفة التي تقوم المؤسسة بإعدادها للوصول إلى وضعية مالية مقبولة .

(1) - G. Depallens et J.P.Jobard: Gestion financière de l'entreprise(10eme édition) , édition Sirey , Paris 1990, P: 838 .

الفصل الثالث

تحليل وتمويل

دورة الاستغلال

للمؤسسة الوطنية

لأجهزة القياس

والمراقبة

الفصل الثالث

تحليل وتمويل دورة الاستغلال للمؤسسة الوطنية

للأجهزة القياس والمراقبة

ينقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث وينقسم كل مبحث إلى عدة مطالب :

فالمبحث الأول يتضمن تقديم المؤسسة من خلال تعريف الهيكل التنظيمي وتحديد الذمة المالية ، والمصادر البشرية لها ، وكيفية سير دورة الاستغلال .

أما المبحث الثاني فدرّس فيه الهيكل والوضع المالي للمؤسسة ، حيث تناول المطلب الأول وضعية ومكونات الهيكل المالي ، بينما كان محتوى المطلب الثاني كيفية تمويل عناصر الأصول - من الاستثمارات والأصول المتداولة - من خلال استعمال بعض النسب ؛ كمؤشرات للوضع المالية للمؤسسة ، وكذا دراسة معامل الانحدار كعنصر أساسي في معرفة مدى تأثير عنصر المواد واللوازم والمنتجات تامة الصنع على المبيعات ، ومنه على ربحية المؤسسة . ثم يأتي المطلب الثالث ليدرس رأس المال العامل للمؤسسة ، وضبط مستوياته المختلفة خلال فترة الدراسة . أما المطلب الرابع والآخر فخصّص لمعالجة خزينة المؤسسة .

أما المبحث الثالث فتطرق إلى تحليل التكاليف والإيرادات حيث نوقشت في المطلب الأول مؤشرات الربحية في المؤسسة ، بينما المطلب الثاني تم فيه تحليل مدقق لتكاليف الاستغلال .

أما المبحث الرابع فيشمل دراسة وتحليل ربحية المؤسسة . فالمطلب الأول منه تعرض للتوازن العام للمؤسسة من خلال وضعية الهيكل المالي ، بينما في المطلب الثاني تم تحليل مرونة النتيجة الصافية للاستغلال عن طريق معرفة مدى تأثير عنصر رقم الأعمال في النتيجة الصافية . أما المطلب الثالث فدرّس فيه الرفع المالي كمؤشر للسياسة التمويلية المنتهجة من طرف المؤسسة ، أما تطبيق نموذج البرمجة الخطية بتحديد دالة الهدف ، والقيود المؤثرة في هذه الدالة فيتضمنها المطلب الرابع .

أخيرا تم التطرق في المبحث الخامس إلى النتائج والحلول المقترحة ،
حيث عالج المطلب الأول النتائج المتوصل إليها من هذا البحث ، وعالج المطلب
الثاني الحلول المقترحة على ضوء الدراسة المعتمدة في المؤسسة المعنية .

الفصل الثالث

تحليل وتمويل دورة الإستغلال

للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة

A.M.C. العلامة - سيطرته .

المبحث الأول : تقديم المؤسسة

1 - الإنشاء :

أنشئت المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بعد إعادة الهيكلة العضوية التي مست مؤسسة "سونلغاز" ، وبناء على المرسوم رقم 83.635 لشهر نوفمبر 1983 . هذه المؤسسة تابعة لقطاع الصناعات الثقيلة وتعتبر الوحيدة من نوعها في الجزائر ، وقد كلفت بمواصلة المجهودات المبذولة في إطار تنمية قطاع إنتاج أجهزة المراقبة والقياس والميكانيك الدقيقة .

تقع المؤسسة في المنطقة الصناعية لمدينة العلة على مساحة تقدر بـ 13 هكتار ، ولقد أنجزت بناء على العقود المبرمة مع الشركات التالية :

- Aqua Metro - سويسرا .

- Landis et cyr - سويسرا .

- Singer - الولايات المتحدة الأمريكية .

- H.M.T - الهند .

- B.B.C - ألمانيا الغربية .

- NUOVO Pignone - إيطاليا .

- Telemecanique - فرنسا .

تقوم الشركة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة بالإنتاج ، البحث ، التطوير ، الاستيراد ، التصدير ، وتسويق أجهزة القياس والمراقبة .

وتقرر إنجاز هذه المؤسسة سنة 1975 ، مع تكفل مؤسسة سونلغاز

بإنجازها ابتداء من سنة 1976 ، ولقد وصلت نسبة التقدم في الإنجاز المادي والمالي على التوالي 98٪ ، 95٪ في نهاية سنة 1983 .

2 - الامة : Patrimoine :

ورثت المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة من مؤسسة سونلغاز كل الهياكل القاعدية المتعلقة بميدان إنتاج عدادات الكهرباء ، المياه و الغاز ، وأجهزة ضبط الغاز Regulateur وكل الوسائل والهياكل التابعة إلى هذا النوع من الإنتاج ، بالإضافة إلى الموارد البشرية التي ساهمت في تسيير هذا الفرع ، كما تهدف إلى تلبية الاحتياجات الوطنية من العدادات في مجالات الكهرباء والغاز والماء .

ولقد دخلت المؤسسة الإنتاج على مراحل :

- المرحلة الأولى : عدادات الكهرباء 1980 .
- المرحلة الثانية : عدادات الماء 1981 .
- المرحلة الثالثة : عدادات الغاز 1982 .
- المرحلة الرابعة : القواطع Les disjoncteurs . 1985
- المرحلة الخامسة : موزعات البنزين (Volucompteurs, Contacteurs) 1991.

ولتحقيق المهام المناطة بها ؛ اعتمدت المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس

والمراقبة الهيكل التنظيمي التالي :

أ - هيكل المركز : يتضمن المركز 5 مديريات مركزية ، وهي :

- مديرية البرمجة ومراقبة التسيير .

- مديرية التخطيط والتنمية

- المديرية التقنية .

- المديرية المالية .

- مديرية الوسائل .

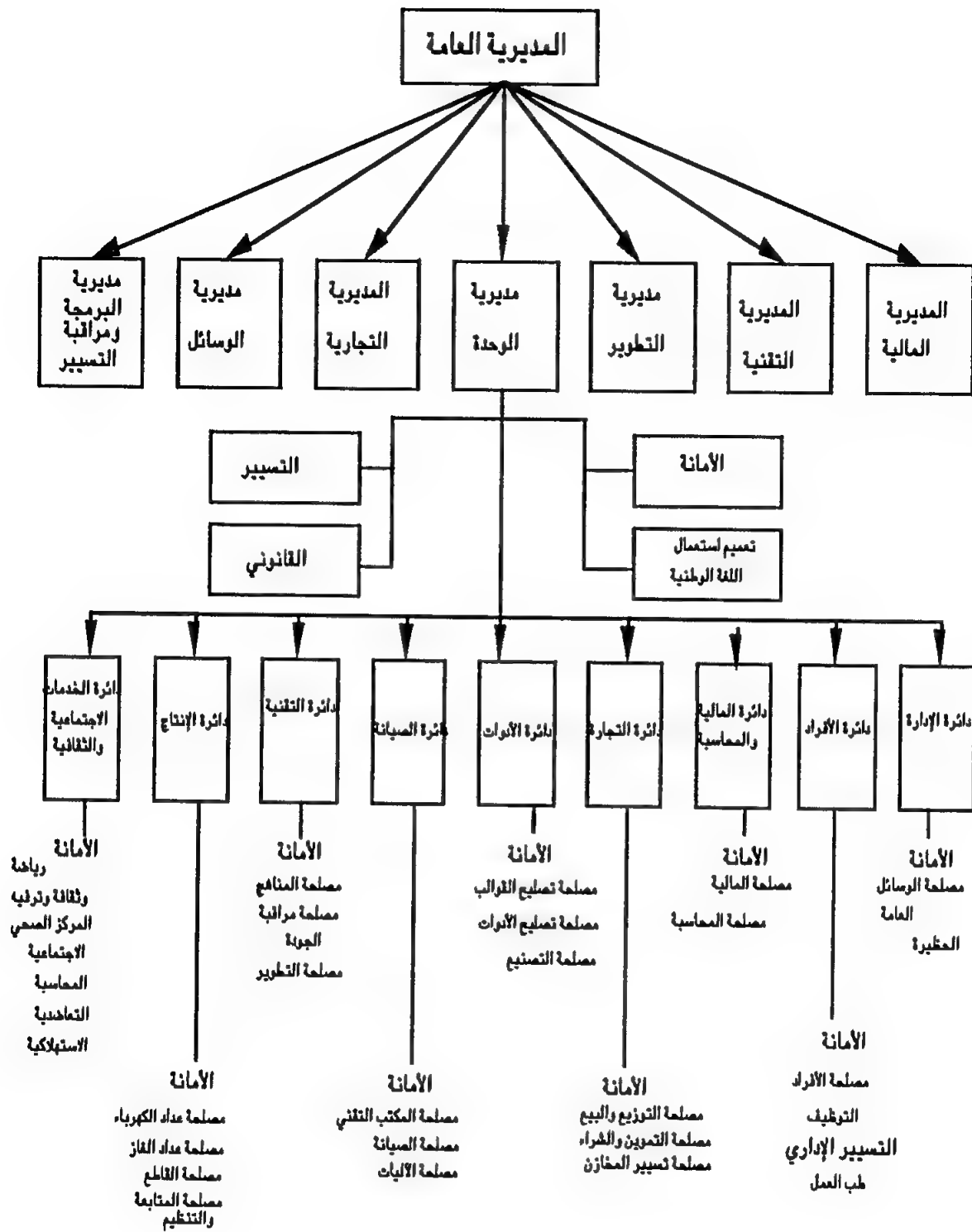
يبلغ إجمالي المستخدمين في المركز 57 فردا يتوزعون كما يلي : 30 موظفا إداريا وإطارا (Cadres)، 22 وسطاء إداريين (Maitrises) و 5 منفذين إداريين (Executants) .

ب - هيكل الوحدة :

إن الوحدة مزودة بتنظيم مستقل ، مُسيّرة من طرف مديرية الوحدة و9 دوائر فرعية خاضعة لسلطة المدير وهي :

- دائرة الإنتاج .
- دائرة تقنية المنتج .
- دائرة تقنية الوسائل (الصيانة) .
- دائرة المحاسبة والمالية .
- دائرة الوسائل والأمن .
- دائرة التسويق .
- دائرة المستخدمين .
- دائرة التنظيم .
- دائرة الخدمات الاجتماعية .

ويبلغ إجمالي المستخدمين في الوحدة 1200 عاملا يتكونون من 71 إطارا (Cadres) و 219 وسطاء (Maitrises) ، و 910 منفذين (Executants) . ويمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة بالشكل 1-3 الذي يعتمد على التقسيم الوظيفي :



شكل 1-3 : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة .

وقد تم تنظيم الوحدة على شكل وحدات فرعية مستقلة تقوم بإنتاج عدادات الغاز ،عدادات الماء ، وعدادات الكهرباء ، وكذا كل الورشات التابعة للإمدادات (ورشات الأدوات) و ورشات التكوين ومحلات التقنية (مخزون الإمدادات) .

تُحدّد الطاقة الإنتاجية النظرية لكل وحدة على أساس مرحلتين كما يوضح

الجدول التالي :

الوحدة / العام	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
عدادات الكهرباء	132.000	240.000
عدادات الماء	120.000	220.000
عدادات الغاز	120.000	220.000

3 - دورة الاستغلال :

تمر هذه الدورة بالمراحل التالية :

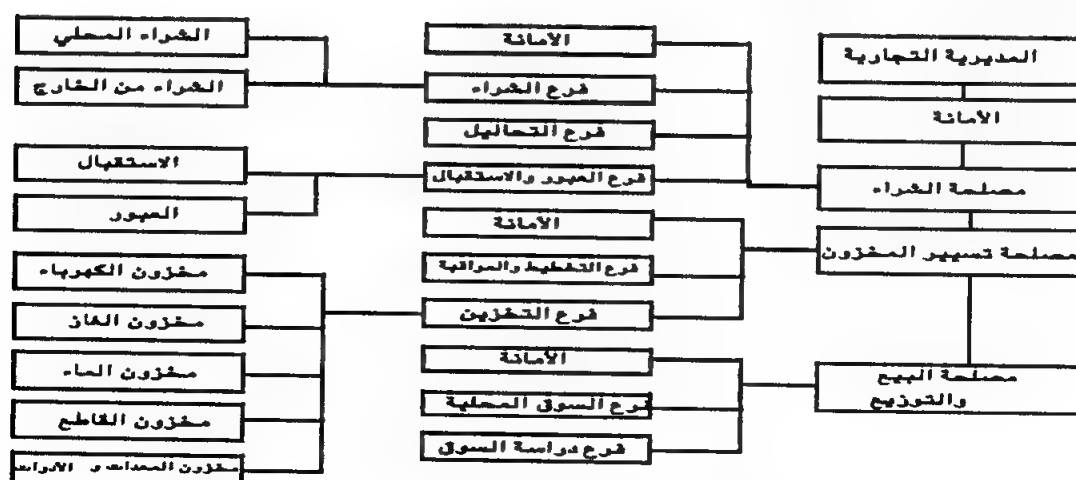
أ- التمويين

ب۔ الإنتاج

جـ - التسويق

أ- التمويين والتسويق :

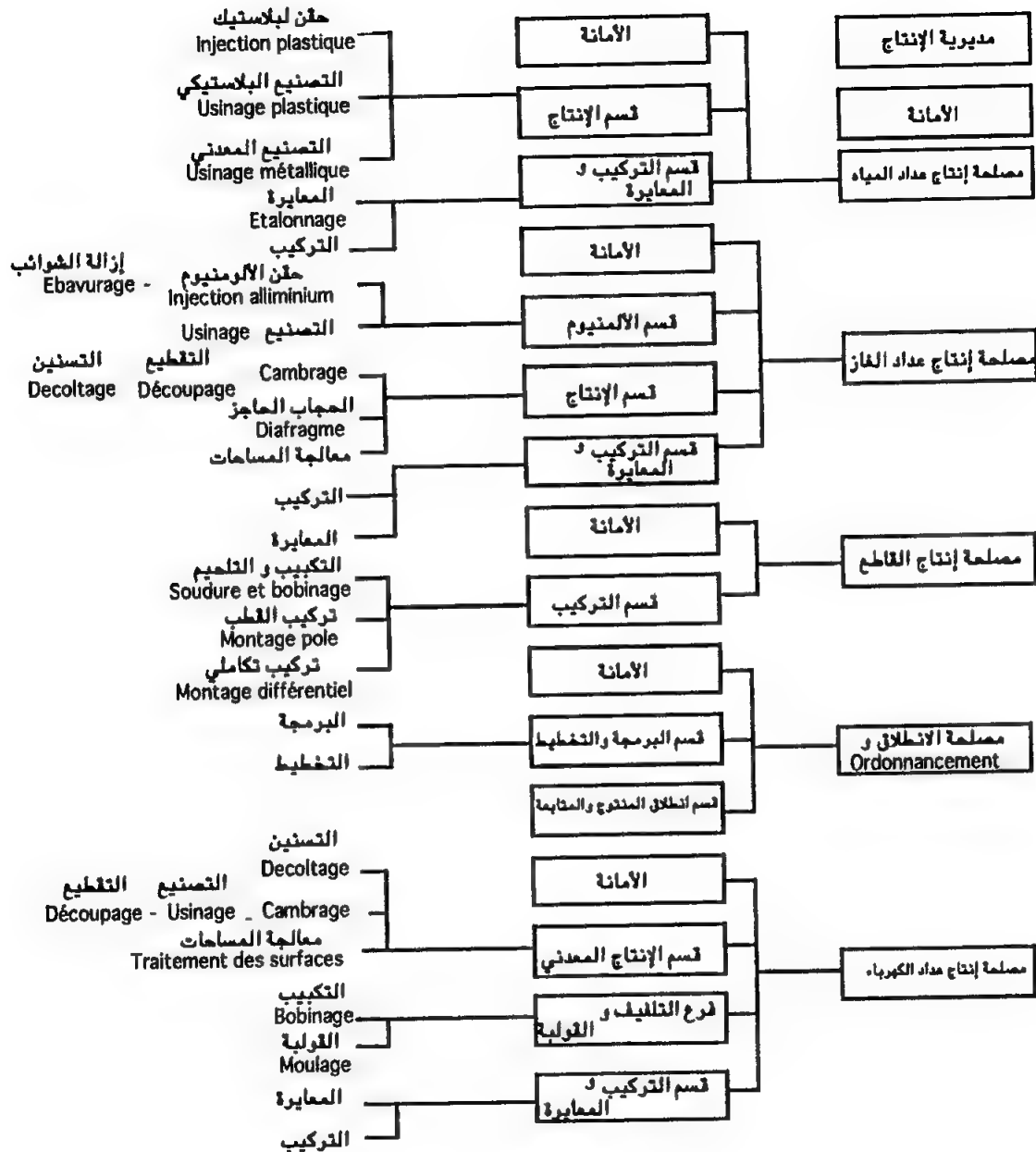
تتكفل المديرية التجارية بكل ما يتعلق بمرحلتَي التموين والتسويق ، ويمكن توضيح ذلك بالشكل 2-3 :



شكل 2-3 : المديرية التجارية للمؤسسة .

ب۔ الإنتاج :

تتكفل مديرية الإنتاج بكل ما يتعلق بمرحلة الإنتاج ، وفيما يلي توضيح ذلك بالشكل 3-3 :



شكل 3-3 : هيكل مديرية الإنتاج .

4- اختيار فترة الدراسة التطبيقية :

إن اختيار الفترة ما بين 1987 و1991 للدراسة التطبيقية جاء نتيجة

أهمية هذه الفترة بالنسبة لحياة المؤسسة ، فقد تم خلالها اتباع سياسات هامة تتمثل في إعادة الهيكلة العضوية والمالية ، والتحول إلى الاستقلالية .

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى الوقوف على مدى نجاعة هذه السياسات المطبقة في هذه المؤسسة خاصة مدى مساهمتها في تحسين المركز المالي وإعادة التوازن المالي .

بعد هذا التقديم الموجز للمؤسسة يمكن الآن الدخول في مناقشة المواضيع الأساسية لهذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الثاني : دراسة الهيكل والوضع المالي

للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة :

المطلب الأول: وضعية الهيكل المالي:

تكمن أهمية الهيكل المالي للمؤسسة في دراسة مكونات عناصر الأصول والخصوم ، حيث يلاحظ في هذا الصدد أن الاستثمارات تمثل جزء معتبرا من عناصر الأصول نتيجة طبيعة المؤسسة الصناعية ، أما العناصر السفلى المكونة للميزانية فهي في تزايد من سنة إلى أخرى ، فيما توجد الأموال الخاصة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى نتيجة الخسائر المتراكمة، ويمكن تمثيل هذا التطور بالجدول 4-3 :

الأصول						
	1991	1990	1989	1988	1987	العناصر
2	369.280.004,51 39,60%	287.113.241,74 50,37%	288.550.914,11 50,19%	272.312.083,47 55,59%	292.925.595,59 60,77%	الاستثمارات المالية النسبة
3	310.716.939,61 33,34%	146.339.743,06 26,03%	111.434.530,78 20,83%	95.846.925,21 19,55%	88.123.197,91 18,27%	قيم الاستغلال النسبة
4	252.351.076,5 27,06%	134.480.797,22 23,60%	155.070.705,07 28,98%	121.875.229,24 24,86%	101.102.318,90 20,96%	المدينون النسبة
	932.348.020,62 100%	569.932.782,03 100%	535.056.149,96 100%	490.034.237,92 100%	482.151.112,4 100%	المجموع

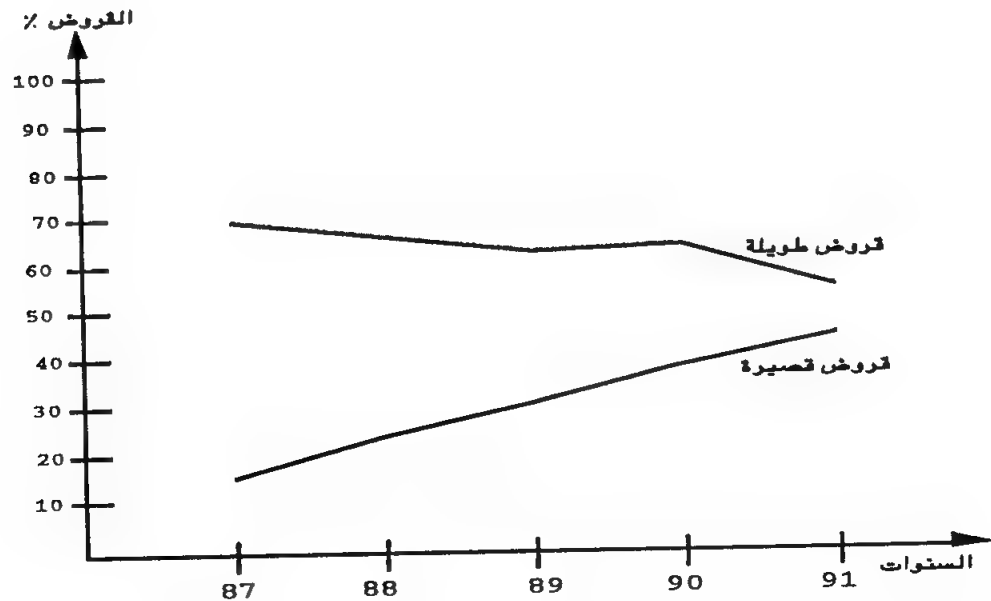
الجدول 4-3 (أ) : تطور عناصر الأصول .

الخصوم					
1991	1990	1989	1988	1987	العناصر
25.313.555,74 2,71%	-1.856.237,18 -0,3%	43.240.523,39 8,08%	53.653.792,24 10,94%	68.783.587,52 14,26%	1 الأموال الخاصة النسبة
513.086.444,86 55,04%	367.627.754,83 64,20%	341.160.359,07 63,77%	331.354.174,68 67,83%	333.630.129,67 69,21%	52 قروض طويلة ومتوسطة النسبة
393.948.021,02 42,25%	204.161.264,4 35,8%	150.655.267,5 28,15%	105.028.271 21,43%	79.737.395,21 16,53%	5 قروض قصيرة الأجل النسبة
932.348.020,62 100%	569.832.782,03 100%	535.056.149,96 100%	490.034.237,92 100%	482.151.112,4 100%	المجموع

جدول 4-3 (ب) : تطور عناصر الخصوم .

وتُلاحظ النقاط التالية :

- 1- إن الوضعية المالية للمؤسسة في تدهور مستمر ، وهذا راجع لمكونات عناصر الخصوم بحيث أن الجزء الأكبر من وسائل تمويلها تتكون من القروض (طويلة+ قصيرة) ، بينما الأموال الخاصة تنخفض من سنة إلى أخرى نسبة للخسائر المحققة في كل سنة ، و رغم تحقيقها لأرباح في سنة 1991 فإن هذه الأخيرة لا تمثل أي وزن في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .
ويمكن متابعة تطور القروض بالشكل البياني 5-3 :



شكل 5-3 : تطور القروض الطويلة والقصيرة .

من خلال الشكل البياني يتضح أن القروض طويلة الأجل انخفضت نسبياً

مما أدى إلى تزايد القروض قصيرة الأجل ، وهذا راجع لأن تاريخ استحقاق بعض القروض طويلة الأجل أصبح في الأجل القصير ، وكذلك بسبب العجز في الخزينة الذي تواجهه المؤسسة (تَمَّتْ تغطيته عن طريق السحب على المكشوف) ، ولقد تفاقم هذا الوضع خاصة في سنة 1991 حيث بلغ حجم القروض لتغطية هذا العجز 104.168.216.72 د.ج (أنظر ملحق جدول الديون رقم : 19) .

2 - إن عناصر الأصول خاصة قيم الاستغلال (عنصر المواد واللوازم على الخصوص) والمدينين في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ، مما يتطلب المزيد من احتياجات التمويل ، حيث أصبحت قيم الاستغلال في سنة 1991 تمثل نسبة معتبرة من عناصر الأصول (33.34٪) ، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل التخزين (وبالتالي تحمل تكاليف تخزين إضافية) وأن طول مدة الإنتاج أثر كذلك على حجم الوحدات المخزنة نتيجة قلة استهلاك المواد واللوازم .

3 - إن قيمة الاستثمارات الصافية في تناقص مستمر لثبات قيمتها وتزايد الاهتلاك المتراكم ، إلا في سنة 1991 فقد زادت فيه قيمة الاستثمارات بمبلغ الاستثمارات قيد الإنجاز ، ويمكن قياس سرعة تحول هذه الاستثمارات الصافية إلى سيولة عن طريق قسمة قسط الاهتلاكات على الاستثمارات الصافية ، وقد تزايدت هذه النسبة خلال مجال الدراسة بالشكل التالي :

1987 : 7٪ 1988 : 8٪ 1989 : 9٪ 1990 : 10٪ 1991 : 10٪ .

تمثل هذه النسب نسبة أقساط الاهتلاك المخصصة من الأرباح ، و تعتبر أحد وسائل التمويل الذاتي المهمة .

المطلب الثاني: تمويل عناصر الأصول:

إن سياسة تمويل عناصر الأصول لا بد أن تتبع نفس درجة سيولة هذه العناصر ، حيث يستحسن تمويلها بمصادر تمويل لها نفس الدرجة ؛ فإذا كانت صعبة فتُموَّلُ بقروض طويلة الأجل ، أما إذا كانت سهلة فبقروض قصيرة الأجل ، كما يمكن للمؤسسة أن تستعمل جزء من المصادر طويلة المدى في تمويل الأصول المتداولة . وفي هذا الخصوص يتم التطرق إلى النقاط التالية :

1 - تمويل الاستثمارات : إن تغطية عناصر الأصول الثابتة بالأموال الدائمة في ارتفاع مستمر ؛ فالأموال الدائمة تغطي كل الاستثمارات وجزء من الأصول المتداولة ، مما يوضح أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب .

وقد زادت هذه التغطية لعناصر الاستثمارات خلال فترة الدراسة كما يلي :
1987 : 137٪ ، 1988 : 141٪ ، 1989 : 143٪ ، 1990 : 127٪ ، 1991 : 145٪ .

وهذا يدل على ما يلي :

- في سنة 1987 : غطت الأموال الدائمة 100٪ من الاستثمارات و 37٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1988 : غطت الأموال الدائمة 100٪ من الاستثمارات و 41٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1989 : غطت الأموال الدائمة 100٪ من الاستثمارات و 43٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1990 : غطت الأموال الدائمة 100٪ من الاستثمارات و 27٪ من الأصول المتداولة .

- في سنة 1991 : غطت الأموال الدائمة 100٪ من الاستثمارات و 45٪ من الأصول المتداولة .

لكن الزيادة في درجة تغطية الاستثمارات لا تترجم حتما وضعية مالية جيدة للمؤسسة ؛ بل ترجع إلى اعتماد هذه الأخيرة على القروض ، كما أن النسبة الفائضة التي تغطي جزء من الأصول المتداولة تعتبر غير كافية ، بسبب حجم المخزونات المتزايدة (خاصة المواد الأولية) التي تمثل 55.5٪ من مجموع الأصول (نسبة متوسطة) . لذا يستوجب معرفة نسبة الأموال الخاصة مقارنة بالأصول الثابتة للوقوف على مدى تمويل هذه الأموال للاستثمارات ، وقد تطورت بالشكل التالي :

1987 : 23٪ ، 1988 : 19٪ ، 1989 : 16٪ ، 1990 : -0.6٪ ، 1991 : 6٪ .

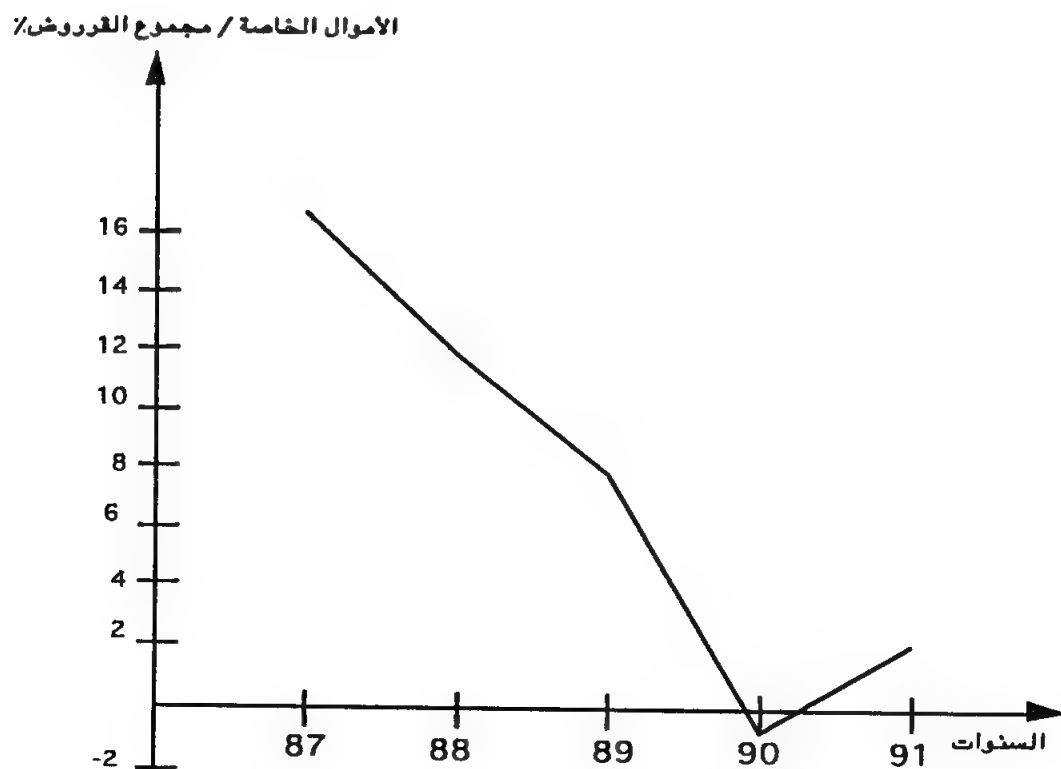
يلاحظ أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بدرجة متدنية جدا ، وقد تدهورت هذه الوضعية في سنة 1990 ، حيث كانت تغطية هذه الأصول كليا عن طريق

القروض طويلة الأجل ، وهذا راجع لتقلص الأموال الخاصة بسبب الخسائر المتراكمة ، ثم أصبحت أقل من الصفر وظهرت بالسالب في ميزانية 1990 ، أما في سنة 1991 فإن الأموال الخاصة لا تغطي إلا 6٪ من الاستثمارات ، وبما أن النسبة في تدهور مستمر ، لذا يستوجب معرفة "طاقة الاقتراض" للمؤسسة التي يمكن الحصول عليها بحساب نسبة الأموال الخاصة إلى الأموال الدائمة ، وقد تطورت هذه النسبة كما يلي :

1987 : 17٪ ، 1988 : 14٪ ، 1989 : 11٪ ، 1990 : -0.5٪ ، 1991 : 5٪ .

يتضح من خلال هذه المعطيات أن طاقة الاقتراض قد بلغت حدها الأقصى حيث لا تستطيع المؤسسة أن تقترض فوق هذا الحد ، ويتجلى ذلك في علاقة الأموال الخاصة بالأموال المقترضة (طويلة+قصيرة) التي يُحصل عليها من خلال تطور هذه النسبة كما يلي :

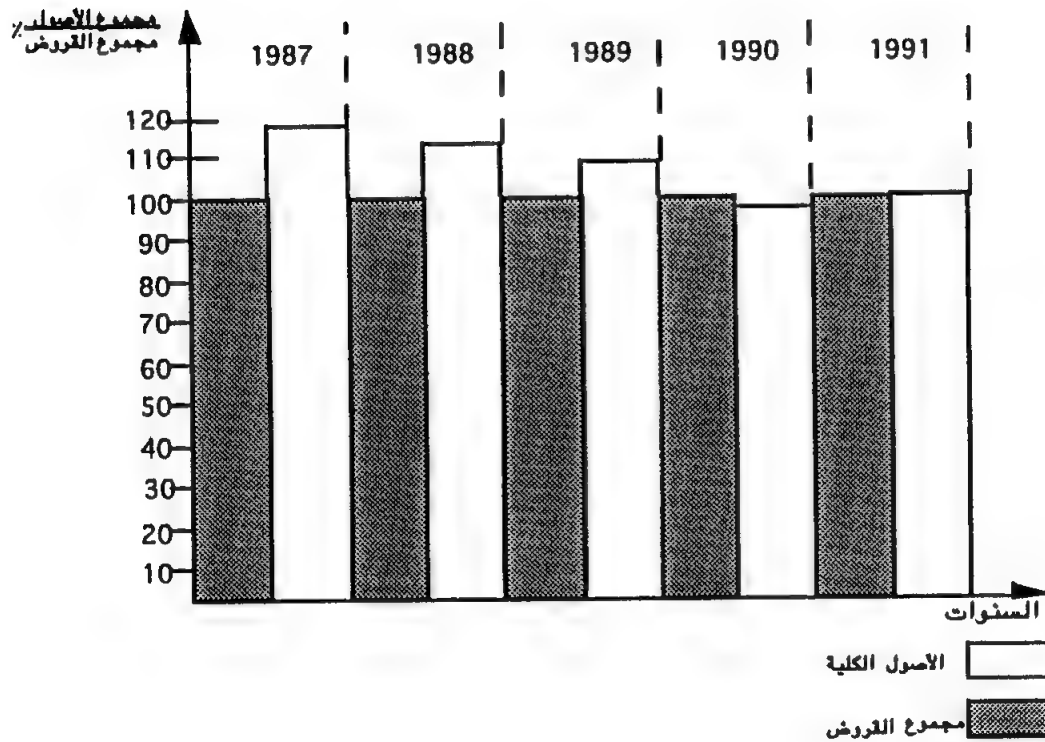
1987 : 17٪ ، 1988 : 12٪ ، 1989 : 8٪ ، 1990 : -0.7٪ ، 1991 : 2٪ .
يمكن تمثيل المعطيات بالرسم البياني 6-3 :



شكل 6.3 : علاقة الأموال الخاصة بمجموع القروض .

ويلاحظ أن هذه النسبة منخفضة جداً، مما يؤدي بالمقرضين إلى التحفظ عند طلب قروض إضافية من طرف المؤسسة ؛ وذلك بسبب الخطر المستقبلي الذي سيواجهه المقرضين في حالة القبول ، وتبقى عناصر الأصول الوسيلة الوحيدة لضمان أموال المقرضين إذا كانت نسبة الأصول الكلية إلى مجموع القروض في أعلى درجة لها ، إلا أن تطور هذه النسبة للمؤسسة محل الدراسة توضح تدهور استقلاليتها المالية وبالتالي فهي في وضعية مالية صعبة لأن أصول المؤسسة لا تعتبر ضماناً للمقرضين حيث وصلت في سنة 1990 إلى 99٪ ، وهذا يدل أن كل أصول المؤسسة ممولة عن طريق الأموال المقرضة ، ويتضح تطور هذه النسبة كما يلي :

1987 : 116٪ ، 1988 : 112٪ ، 1989 : 108٪ ، 1990 : 99٪ ، 1991 : 100٪ .
ويمكن التعبير عن هذه النسب بالشكل البياني 7-3 كما يلي :



شكل 7-3 : نسبة مجموع الأصول إلى مجموع القروض.

يلاحظ أن المؤسسة قد زاد اعتمادها على القروض في تمويل احتياجاتها ، مما زاد في مخاطر العسر المالي ؛ أي تهديد ثروة الملاك وانخفاض هذه النسبة يضاعف المخاطر التي يتعرض لها كل من المقرضين والملاك .

ومن أجل معرفة السياسة التمويلية للمؤسسة في مجال تمويل الاستثمارات ، يتم حساب العلاقة بين التمويل الذاتي والاستثمارات الصافية ، وتتحدد هذه النسبة من خلال التطور التالي :

1987 : 2.5٪ ، 1988 : 2.6٪ ، 1989 : 4.8٪ ، 1990 : 2٪ ، 1991 : 16٪ .

والجدول 8-3 يبين تطور التمويل الذاتي للمؤسسة :

1991	1990	1989	1988	1987	
25.861.355,85	-21.836.099,41	-10.751.805,67	-15.488.332,10	-15.547.611,69	النتيجة الصافية
36.808.012,54	27.624.232,52	23.886.496,18	22.786.351,21	22.907.259,13	مخصصات الامتلاك والمؤنات
-	-	-	-	-	الاحتياطات
62.699.368,39	5.988.133,11	13.134.690,51	7.313.019,11	7.359.647,44	التمويل الذاتي

جدول 8-3 : تطور التمويل الذاتي .

يلاحظ من خلال هذه المعطيات أن المؤسسة تعتمد كلياً على المقرضين في تمويل استثماراتها لأن النسب المحققة ضعيفة جداً ، فالتمويل الذاتي للمؤسسة يغطي جزءاً ضئيلاً من الاستثمارات ، ورغم ارتفاعه في سنة 1991 إلا أنه ناتج عن الربح الذي حققته المؤسسة والذي يوجه إلى تغطية الخسائر المتراكمة وليس إلى تمويل الاستثمارات .

ومن أجل معرفة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها الثابتة ؛ يحسب معدل دوران الاستثمارات عن طريق قسمة صافي المبيعات على صافي الاستثمارات وتطور هذا المعدل خلال فترة الدراسة كان على النحو التالي :

1987 : 0.52 ، 1988 : 0.60 ، 1989 : 0.61 ، 1990 : 0.62 ، 1991 : 0.96 .

تشير هذه الأرقام إلى أن كل دينار مستثمر في الاستثمارات يساهم في توليد مبيعات قدرها : 0.52 دج في سنة 1987 ، 0.60 دج في سنة 1988 ، 0.61 دج في سنة 1989 ، 0.62 دج في سنة 1990 ، 0.96 دج في سنة 1991 ، غير أنها لا تمثل الحد المطلوب (أكثر من دينار) ، لأن هذه المعدلات جد متدنية لانخفاض الكفاءة في استغلال الاستثمارات ، مما سبب تحقيق خسائر في كل سنة ، وارتفاع هذا المعدل في السنة الأخيرة راجع لزيادة أسعار مختلف المنتجات تامة الصنع .

إن قياس كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها ، يكون من خلال معدل دوران الأصول الذي يحسب عن طريق قسمة المبيعات الصافية على مجموع الأصول وقد تطور هذا المعدل كما يلي :

1987:0.32٪ ، 1988:0.33٪ ، 1989:0.31٪ ، 1990:0.33٪ ، 1991:0.38٪ .
أي أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة تولدت عنه مبيعات قدرها:
0.32 دج في سنة 87 ، 0.33 دج في سنة 88 ، 0.31 دج في سنة 89 ، 0.33 دج في سنة 90 ، 0.38 دج في سنة 91 . وهي نسبة ضعيفة جداً ؛ مما يوضح عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها بطريقة عقلانية .

2 - تمويل الأصول المتداولة :

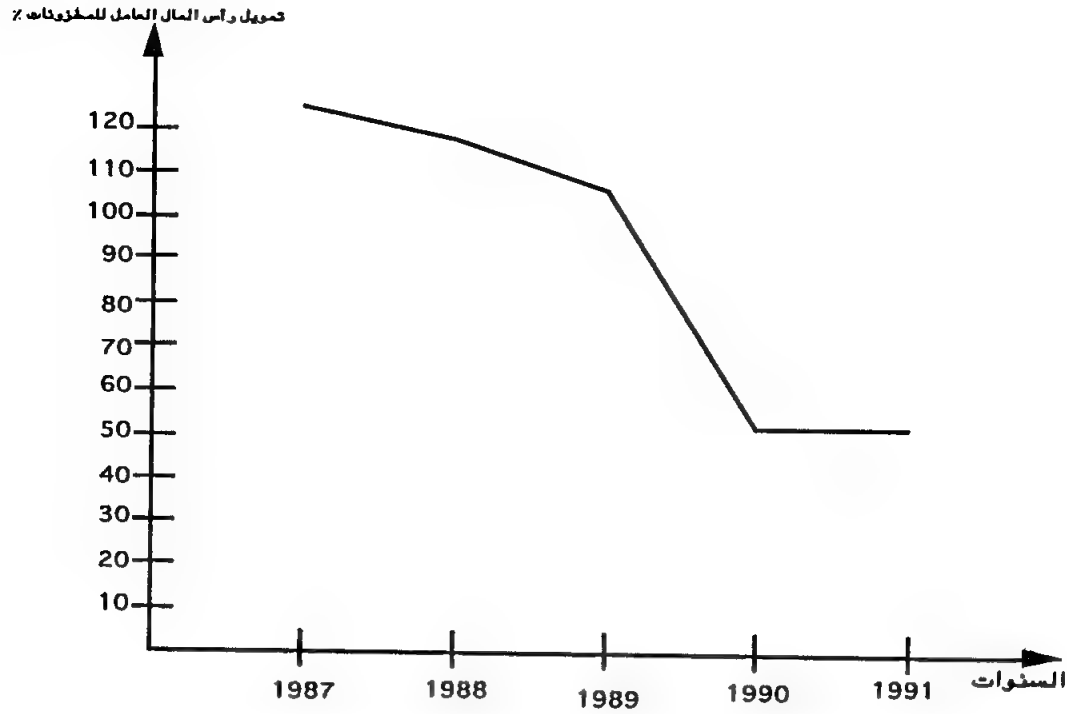
كما سبق ذكره فإنه يمكن تمويل جزء من هذه الأصول عن طريق مصادر تمويل طويلة المدى الذي يعبر عنه برأس المال العامل ، ونحصل على نسبة التمويل بقسمة رأس المال العامل على الأصول المتداولة خلال فترة الدراسة :

1987:0.57 ، 1988:0.51 ، 1989:0.43 ، 1990:0.27 ، 1991:0.30 .

تطور هذه النسبة يوضح أن رأس المال العامل أصبح في السنوات الأخيرة لا يغطي إلا جزء طفيفاً من المخزونات فقط ، ولاستحالة أن تكون هذه النسبة مساوية للواحد ؛ يُدرس مدى تمويل رأس المال العامل للمخزونات الذي يُحصل عليه من خلال تطور هذه النسبة كما يلي :

1987:124٪ ، 1988:117٪ ، 1989:103٪ ، 1990:50٪ ، 1991:50٪ .

يلاحظ تدهور هذه النسبة باستمرار حيث أصبحت في سنوات 90 و 91 لا تمثل إلا 50٪ من المخزونات ؛ نتيجة القيمة المرتفعة لمخزون المواد واللوازم ، و أصبح يشكل جزءاً كبيراً من الأصول المتداولة : 58٪ في سنة 87 ، 61٪ في سنة 88 ، 54٪ في سنة 89 ، 52٪ في سنة 90 ، 52٪ في سنة 91 ، الأمر الذي يدفع بالمؤسسة إلى البحث عن أموال إضافية لتمويل المخزونات ، ويمكن تمثيل تطور نسبة رأس المال العامل للمخزونات بالشكل البياني 9-3 التالي :



شكل 9-3 : تطور تمويل رأس المال العامل للمخزونات .

لقد أثر الحجم الكبير لمخزون المواد الأولية على معدل دوران هذه المخزونات سلبيا ؛ نتيجة طول دورة الإنتاج التي تعتمد على العديد من الأجزاء ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق مدة بقاء هذه المخزونات في المخازن قبل دخولها إلى العملية الإنتاجية ، وقد تطور هذا المعدل⁽¹⁾ خلال فترة الدراسة كما يلي :

1987 : 315 يوما ، 1988 : 254 يوما ، 1989 : 303 يوما ، 1990 : 234 يوما ، 1991 : 145 يوما .

بينما تطور معدل دوران المنتجات التامة الصنع⁽²⁾ خلال فترة الدراسة كما

يلي :

1987 : 60 يوما ، 1988 : 50 يوما ، 1989 : 58 يوما ، 1990 : 94 يوما ،

1991 : 65 يوما .

(1) - معدل دوران المواد الأولية = $\frac{2}{\text{مخزون أول} + \text{مخزون آخر}} \times 360 \text{ يوم} / \text{الاستهلاك السنوي}$

السنوي

(2) - $\frac{2}{\text{مخزون أول} + \text{مخزون آخر}} \times 360 \text{ يوم} / \text{الاستهلاك السنوي من المنتجات تامة الصنع}$

إن معدل دوران المنتجات تامة الصنع يعتبر سريعا نوعا ما ؛ للطلب المتزايد على منتجات المؤسسة (باعتبارها الوحدة الوحيدة على المستوى الوطني التي تقوم بإنتاج هذه النوعية) ، كذلك لطبيعة المنتج الذي يعتبر ضروريا بالنسبة للمستهلك .

بعد التعرف على دوران المخزونات ، نتعرض لمدى تمويل قرض المورد للأصول المتداولة الذي يتحدد بالعلاقة بين الأصول المتداولة وقرض المورد⁽¹⁾ ، و تطورت هذه العلاقة كما يلي :

1987 : 7.11 ، 1988 : 9.91 ، 1989 : 17.28 ، 1990 : 30.80 ، 1991 : 28.47 .

إن تغطية الأصول المتداولة بقرض المورد لا يمثل إلا جزء ضئيلا من موارد المؤسسة لأن قرض المورد في تناقص من سنة إلى أخرى بسبب شروط التسديد الفوري و زيادة الأصول المتداولة بقيمة معتبرة ، و لا يمكن الاعتماد على قرض المورد لتغطيتها ، لذا تمت دراسة مدى تمويل قرض المورد للمخزونات⁽²⁾ ، وتطور هذه النسبة يظهر كما يلي :

1987 : 3.34 ، 1988 : 4.23 ، 1989 : 7.22 ، 1990 : 16.15 ، 1991 : 15.71 .

و يلاحظ كذلك أن التغطية لا تمثل إلا قسما ضئيلا وهي في تدهور مستمر من سنة إلى أخرى لأن المخزونات - خاصة المواد واللوازم - تعتبر العنصر الأساسي في الأصول المتداولة من ناحية قيمتها المرتفعة ، وتقوم المؤسسة بتغطية هذا العجز سواء عن طريق القروض المصرفية ، أو عن طريق الأموال الدائمة (رأس المال العامل) وخاصة في عامي : 90 ، 91 .

3 - سيولة الأصول المتداولة :

للقوف على سيولة المؤسسة لا بد من دراسة مكونات قيم الاستغلال وعناصر المدينين وتحديد درجة سيولة كل عنصر من العناصر المكونة لها لتغطية

(1) - الأصول المتداولة / قرض المورد .

(2) - المخزونات / قرض المورد .

الخصوم المتداولة مستحقة الدفع في الأجل القصير ، وفي هذا الخصوص يمكن حساب نسبة السيولة العامة⁽¹⁾ وتطورها خلال فترة الدراسة كما يلي :

1987 : 2.37 ، 1988 : 2.07 ، 1989 : 1.76 ، 1990 : 1.38 ، 1991 : 1.42 .

أي أن السيولة العامة للمؤسسة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى ، لزيادة الخصوم المتداولة بنسب أكبر من الأصول المتداولة . إن هذه الوضعية تعرض المؤسسة إلى عدم الإيفاء بديونها مستقبلا ، غير أن هذه النسبة لا تعطي الوجه الصحيح لسيولة المؤسسة لأن قيم الاستغلال - خاصة المواد واللوازم - تمثل الجزء الكبير من الأصول المتداولة وهي صعبة التحول إلى سيولة ، لذا تستبعد قيم الاستغلال من الأصول المتداولة، ويتحصل على نسبة جديدة (السيولة المنخفضة)⁽²⁾ . ولقياس سيولة المؤسسة تعتمد على القيم المحققة والمتاحة ، وتطورت هذه النسبة كما يلي :

1987 : 1.26 ، 1988 : 1.16 ، 1989 : 1.02 ، 1990 : 0.65 ، 1991 : 0.61 .

إن هذه النسبة في تدهور مستمر حيث أصبحت المؤسسة في وضع لا يمكنها الإيفاء بالقروض قصيرة الأجل رغم تحصلها على قيمة العملاء ، و تفاقمّت الوضعية خاصة في عامي 90 و 91 . وقد اعتمدت المؤسسة في تغطية هذا العجز على التسبيقات المصرفية (السحب على المكشوف) .

يلاحظ أن معدل دوران المخزونات - خاصة المواد واللوازم - جد بطيء ، وبالتالي صعوبة تحويله إلى سيولة ، وأن قيمة المخزون مرتفعة جدا حيث تمثل الجزء الأعظم من الأصول المتداولة .

و تستطيع المؤسسة معرفة سيولة القيم المحققة للوقوف على السيولة المتاحة لها بصفة دقيقة ، ويُحصل عليها بحساب متوسط فترة التحصيل للعملاء و تطورت هذه النسبة كما يلي :

1987 : 101 يوما ، 1988 : 116 يوما ، 1989 : 90 يوما ، 1990 : 80 يوما ،

1991 : 85 يوما .

(1) - الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل .

(2) - (القيم المحققة + القيم المتاحة) / القروض قصيرة الأجل .

إن متوسط فترة التحصيل الممنوحة للعملاء⁽¹⁾ في انخفاض مستمر ، حيث أن المؤسسة تحصل على سيولة من هذا العنصر من الأصول المتداولة بعد 80 يوما ، فإذا كانت ستسدد ديونها بعد شهر أو شهرين فإنه لا يمكنها الاعتماد على هذا العنصر هذا في سنة 91 ، أما سياسة الائتمان⁽²⁾ المعتمدة من طرف المؤسسة فإنها تطورت كما يلي :

1987:186 يوما ، 1988:140 يوما ، 1989:97 يوما ، 1990:55 يوما ،
1991:143 يوما .

ويتضح أن المؤسسة تعتمد سياسة جيدة نوعا ما في إدارة العملاء والموردين حيث أن فترة التحصيل قبل فترة التسديد ؛ مما يساعد المؤسسة على الإيفاء بجزء من التزاماتها قصيرة المدى عن طريق التحصيلات المختلفة عند العملاء ، لكن هذه الوضعية غير كافية لأن قيمة الموردين لا تمثل سوى جزء ضئيل من الموارد قصيرة المدى .

وإذا كانت بعض الالتزامات قصيرة المدى مستحقة الدفع في الأيام القليلة المقبلة ؛ فإن المؤسسة سوف تعتمد للإيفاء بها على القيم المتاحة ، ويعبر عنها بالسيولة السريعة⁽³⁾ ، وقد تطورت هذه النسبة في المؤسسة بالشكل التالي :

1987:25٪ ، 1988:19٪ ، 1989:25٪ ، 1990:9٪ ، 1991:9٪ .

ويتبين أن هذه النسبة في تدنٍ مستمر ، حيث وصلت نسبة التغطية في عامي 90 ، 91 إلى 9٪ فقط من القروض قصيرة المدى نظرا لتدهور الخزينة في هذه السنوات .

ولقد قامت المؤسسة بتمويل هذا العجز باللجوء إلى القروض قصيرة الأجل (التسبيقات البنكية) ، مما ترتب عنه تحمل تكاليف إضافية تتمثل في الفوائد على القروض قصيرة الأجل .
ويمكن تمثيل السيولة السريعة ببيانها كما يلي :

(1) - (العملاء + أوراق تجارية) x 360 يوم / رقم الأعمال المتضمن للضريبة .

(2) - دوران الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) x 360 يوم / الشراء المتضمن للرسم .

(3) - القيم المتاحة / قروض قصيرة الأجل .



شكل 10.3: تطور نسبة السيولة السريعة .

أخيراً، وللوقوف على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول المتداولة وقدرتها في توليد المبيعات ، يحسب معدل دوران الأصول المتداولة الذي يعتمد على قيمة صافي المبيعات ومجموع الأصول المتداولة ، وقد تطورت هذه العلاقة كما يلي:

1987: 0.81 ، 1988: 0.75 ، 1989: 0.62 ، 1990: 0.63 ، 1991: 0.62 .

وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة حقق مبيعات بـ 0,81 دج في سنة 1987 ، 0,75 دج في سنة 1988 ، 0,52 دج في سنة 1989 ، 0,63 دج في سنة 1990 ، 0,62 دج في سنة 1991. فالوضعية إذن في تدهور مستمر نسبة للحجم الكبير من المواد التي تبقى في المخازن مدة طويلة قبل الدخول إلى العملية الإنتاجية، هذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على إدارة الأصول المتداولة بكفاءة . ولتعميق هذه المعالجة ، يمكن الاعتماد على تحليل الانحدار الذي يساعد على التنبؤ بالاحتياجات المالية في المدى القصير والمدى الطويل على السواء ، ومنه تحديد الحجم الأمثل للخزينة التي تعتمد عليها المؤسسة في مواجهة الالتزامات قصيرة المدى ، ولتشكيل معطيات تحليل الانحدار لا بد من تحديد

العناصر الأساسية (المتغيرات المستقلة) التي لها علاقة مع المبيعات (المتغير التابع) ، في هذه الحالة (بعد دراسة أصول المؤسسة) يلاحظ أن مخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات تامة الصنع يلعبان دورا هاما في تحديد المبيعات المستقبلية للمؤسسة ، وبالتالي تحسين سيولة المؤسسة . وتتحدد العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد والمنتجات تامة الصنع باستعمال معامل الانحدار ، والجدول 1.3 يبين تطور المبيعات ومخزون المواد والمنتجات تامة الصنع خلال

20 شهرا (ابتداء من جانفي 1991) كما يلي :

obs	VENTES	SMATPR	SFRODF
1	23551456	77616928	46428200
2	20264764	85378624	51071020
3	22381134	93140312	39463968
4	21648102	69855232	53856712
5	34655544	62093540	40856820
6	34493304	89259456	52463872
7	22680036	68302896	52928152
8	63394616	90035832	38535408
9	35122544	86154784	54785280
10	39005972	68302896	55713840
11	26278832	88483296	40392540
12	90361176	1. 63D+08	64577380
13	32419232	1. 46D+08	71013120
14	42230640	1. 82D+08	55519352
15	76356648	1. 30D+08	52937080
16	23786400	1. 43D+08	74886560
17	82199968	1. 87D+08	54228200
18	1. 07D+08	1. 35D+08	51645900
19	45941800	1. 85D+08	69721084
20	29422502	1. 41D+08	76177712

جدول 1.3 : تطور المبيعات ومخزون المواد الأولية ومخزون

المنتجات تامة الصنع .

وباستغلال المعطيات السابقة عن طريق الحاسب الالكتروني تُستخلص

معطيات معامل الانحدار التالية :

LS// Dependent Variable Is VENTES				
Date: 10-04-1993 / Time: 11:38				
SMPL range: 1 - 20				
Numbre of observations: 20				
VARIABLE	COEFFICIENT	STDERROR	T-STAT	2-TAIL SIG.
C	46872032	24934048	1. 9261915	0.071
SMATPR	0.4675281	0.1437468	3.2524413	0.005
SPRODF	-1.0344899	0.5406989	-1.9132458	0.073
R-Squared	0.383596	Mean of dependent var	43670453	
Adjusted R-Squared	0.311078	S.D. of dependent var	25908539	
S.E. of regression	21504437	Sum of squared resid	7. 86D+15	
Durbin-Watson stat	2.477867	F-Statistic		5.289652
Log Likelihood	-364.4290			

ويستنتج أن معادلة الانحدار تتحدد بالمعادلة التالية :

$$V = C - \text{SPRODF} + \text{SMATPR}$$

$$V = 468\,720\,32 - 1,034 \text{ SPRODF} + 0,467 \text{ SMATPR}$$

بحيث :

V : المبيعات .

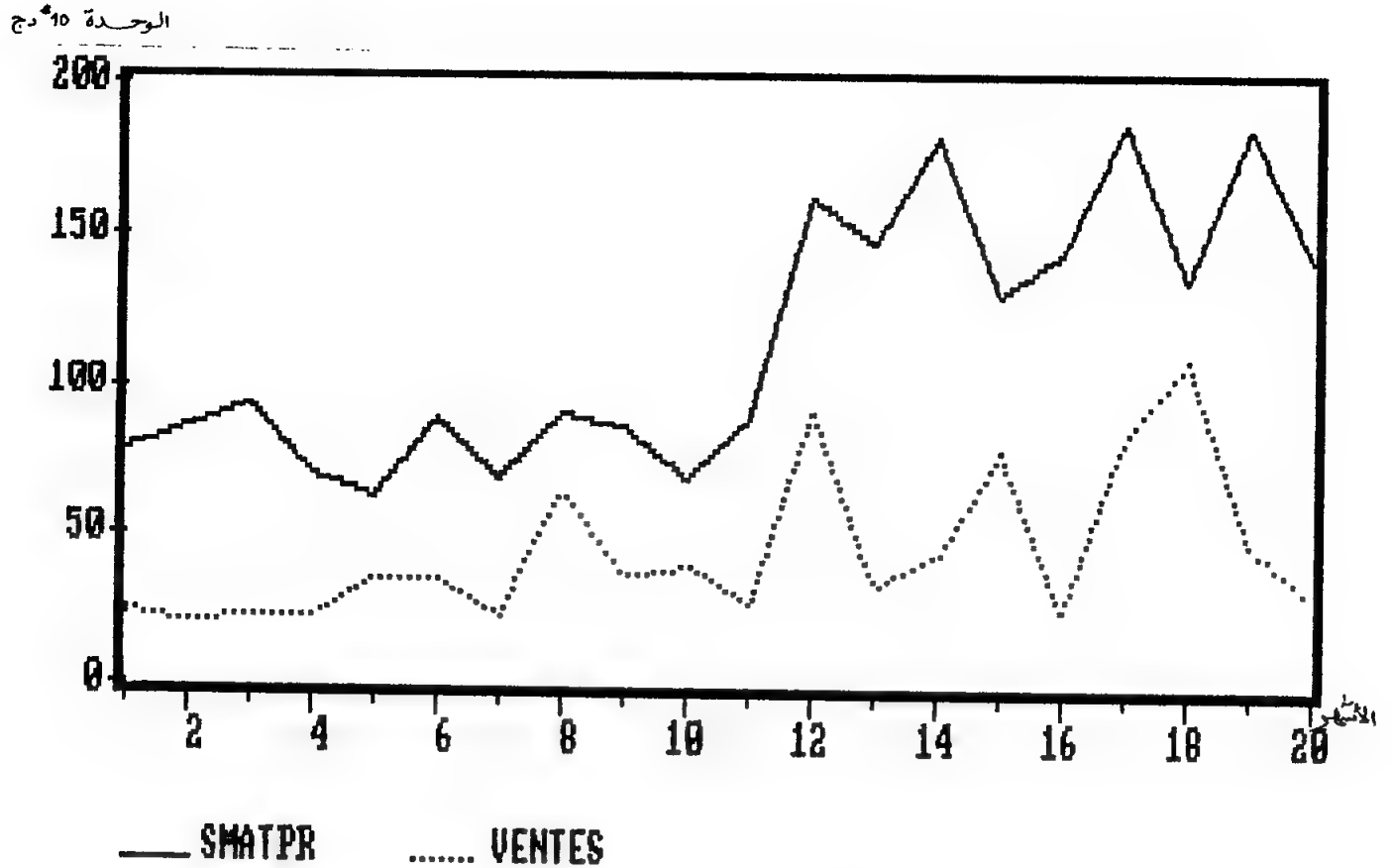
46872032 : هو المتغير الثابت .

SPRODF : مخزون المنتجات تامة الصنع .

SMATPR : مخزون المواد واللوازم .

اي أنه كلما انخفض مخزون المنتجات تامة الصنع بمقدار دينار واحد تزيد المبيعات بـ 1.034 دج ، أي وجود علاقة عكسية بين المبيعات ومخزون المنتجات تامة الصنع ، بينما كلما زاد مخزون المواد الأولية بمقدار دينار واحد زاد رقم الأعمال بـ 0.465 دج ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تخصص جزء كبيراً من مواردها المالية لشراء المواد واللوازم ؛ مما أدى إلى وقوع مشاكل عديدة فيما يخص التخزين وتسييره بصفة جيدة ، كما أن زيادة حجم المخزونات يؤدي إلى زيادة تكاليف التخزين ، ويمكن معرفة العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد واللوازم

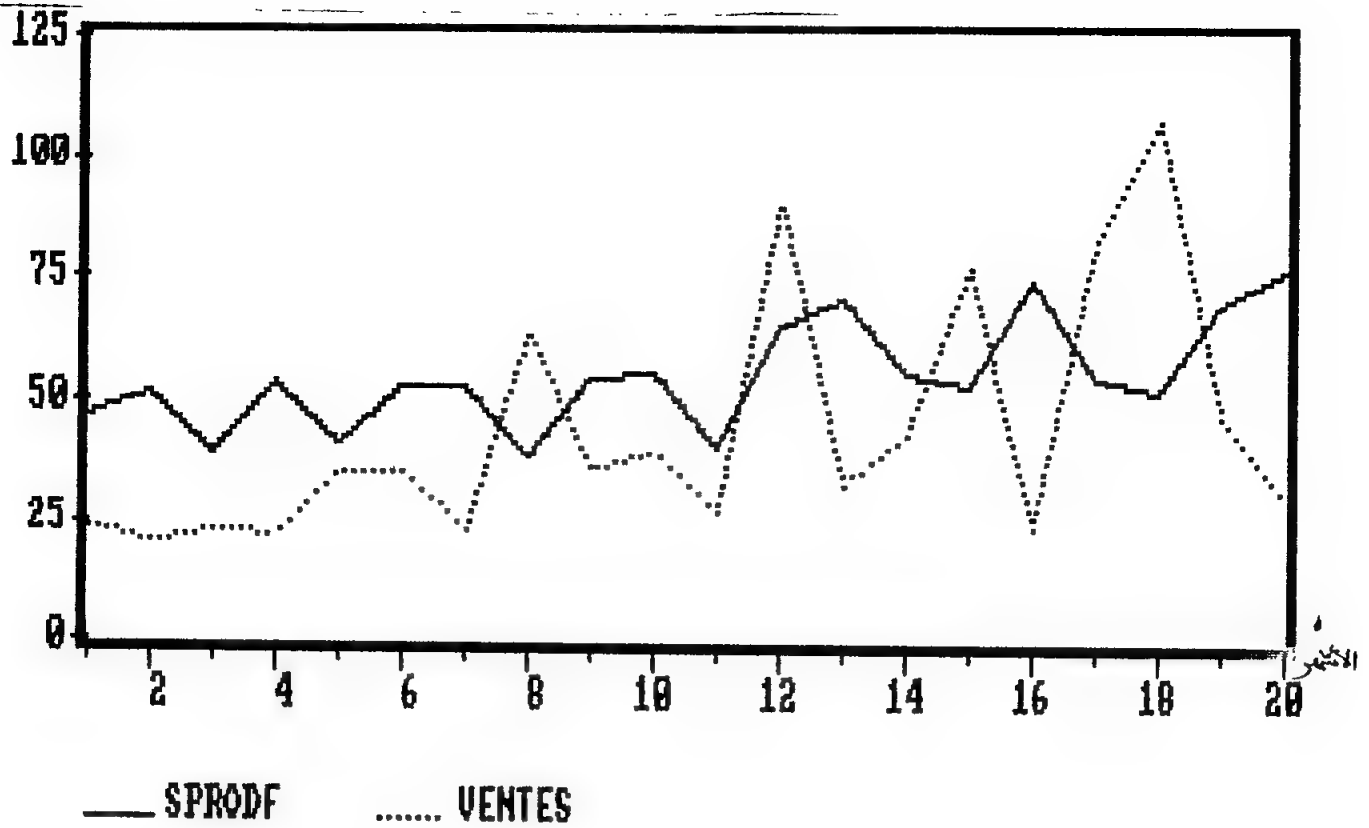
بيانيا كما يلي :



شكل 123 : العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد واللوازم .

يلاحظ أن هناك فارقا كبيرا بين حجم المبيعات وحجم المخزونات ، لأن العملية الإنتاجية لا تستوعب كل هذه الكميات الضخمة من المواد ، وكذلك لطول مدة الإنتاج وتعدد أجزاء المنتج ؛ مما يفسر الفاصل بين منحنى المبيعات ومنحنى مخزون المواد واللوازم .

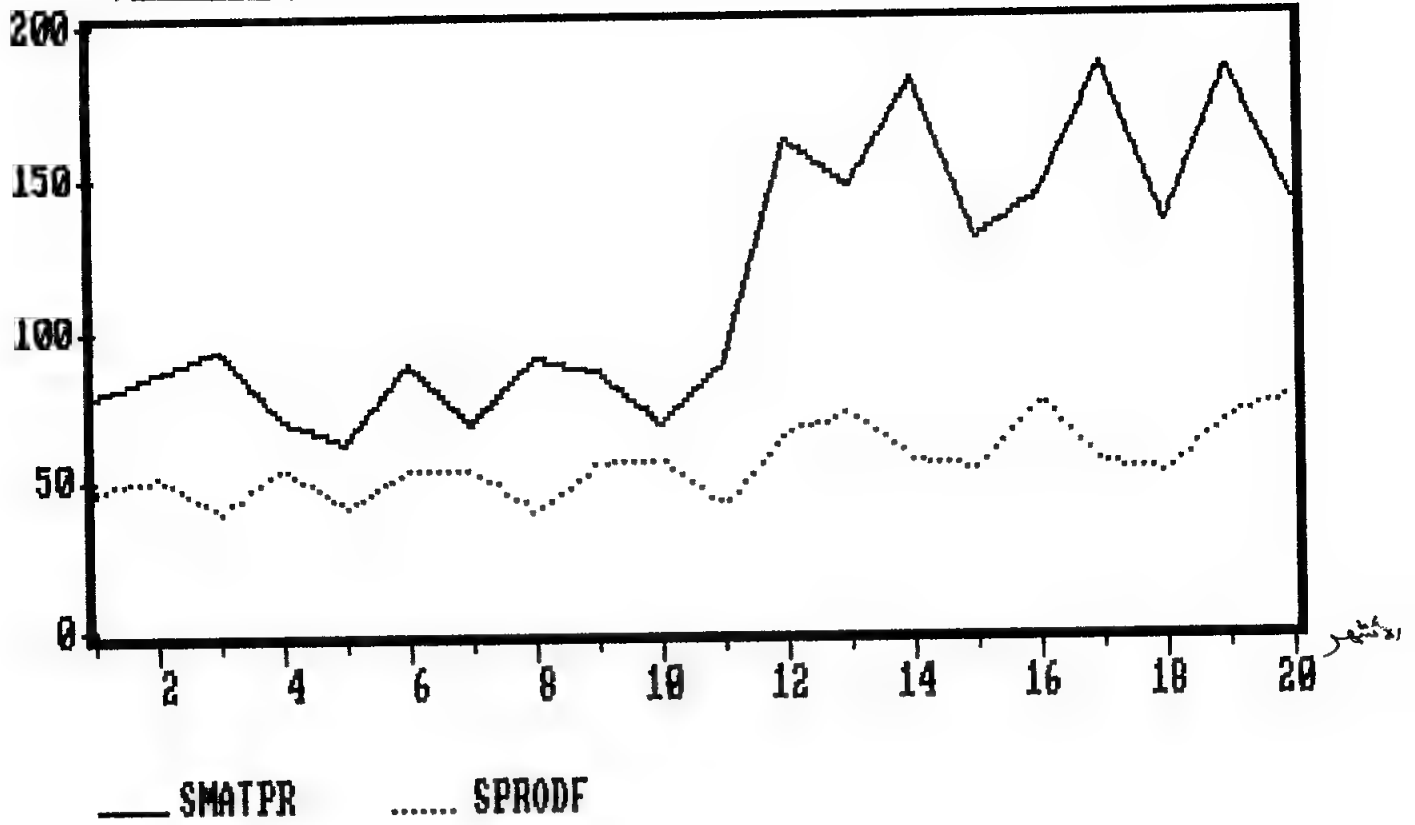
أي كلما زادت المبيعات يزداد مخزون المواد بسبب العلاقة الطردية الموجودة بينهما ، وتُعرف العلاقة بين المبيعات ومخزون المنتجات تامة الصنع بيانيا كما يلي :



شكل 13.3 : العلاقة بين مخزون المنتجات تامة الصنع والمبيعات .

يلاحظ من خلال تطور منحنى المبيعات ومنحنى مخزون المنتجات تامة الصنع ؛ أنه كلما زادت المبيعات انخفض مخزون المنتجات تامة الصنع بسبب العلاقة العكسية الموجودة بينهما ، ويمكن معرفة تطور كل من المنتجات تامة الصنع ومخزون المواد واللوازم بالشكل التالي :

الوحدة 10 دج

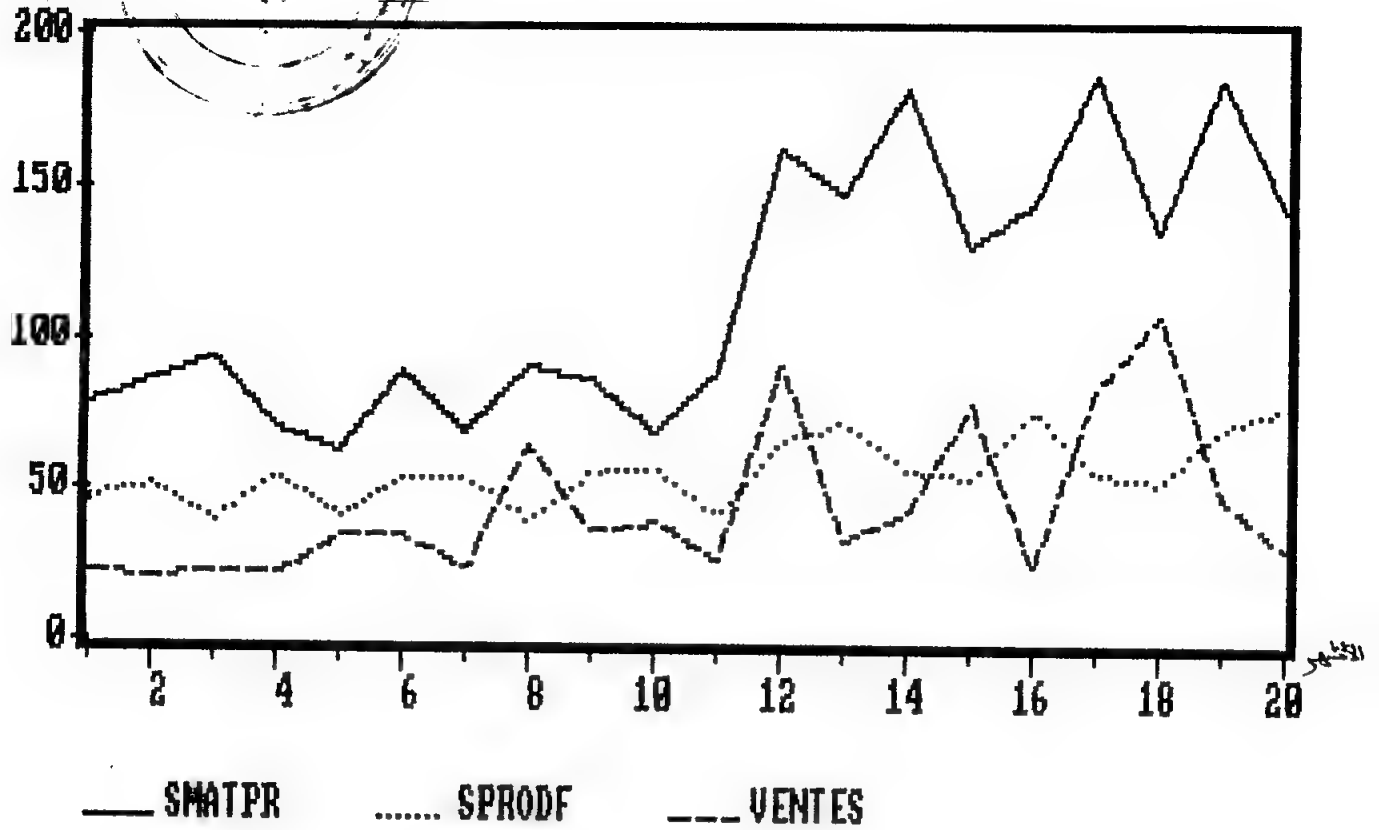


شكل 14.3 : العلاقة بين مخزون المنتجات تامة الصنع ومخزون المواد واللوازم .

إن اتجاه كل من منحنى مخزون المواد واللوازم ومنحنى المنتجات تامة الصنع في تزايد مستمر ، غير أن منحنى المواد واللوازم في تزايد بنسب أكبر من نسبة زيادة مخزون المنتجات تامة الصنع ؛ مما يدل على أن مخزون المواد يمثل الجزء الكبير من قيم الاستغلال .

ويمكن جمع الشكليين السابقين في رسم بياني واحد يبين العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد ومخزون المنتجات تامة الصنع كما يلي :

الوحدة 10⁶ د.ج



شكل 15.3 : العلاقة بين المبيعات ومخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات
تامة الصنع .

ويمثل النموذج الخاص بمعامل الانحدار والمتعلق بالمتغيرين المستقلين
مخزون المواد واللوازم ومخزون المنتجات تامة الصنع والمتغير التابع المبيعات
بالمعطيات التالية :

$$\text{Ventres} = 46872032 - 1,035 \text{ SPRODF} + 0,46 \text{ SMATPR}$$

(1,92) (-1,91) (3,25)

$R^2 = 0,38$ $F = 5,29$

$\overline{R^2} = 0,31$

$T = 20$

وتُختبر المعنوية الإحصائية لمعاملات المتغيرات المفسرة كما يلي :

1 - اختبار المعنوية الإحصائية لمعامل SPRODF في النموذج ،

ويعتمد على اختبار الفرضية :

$$H_0 : \text{معامل SPRODF} = 0 .$$

$$\text{مقابل الفرضية : } H_A : \text{معامل SPRODF} > 0 .$$

باستعمال جدول إحصائية t ومقارنة قيمة t المتحصل عليها $|1,91|$ مع القيمة المجدولة والتي هي $1,74$ ، وبما أن القيمة المحسوبة لـ t تفوق القيمة المجدولة أي أن معامل SPRODF له معنوية إحصائية و يؤثر حقيقة على المتغير التابع Ventes .

2 - اختبار المعنوية الإحصائية لمعامل SMATPR في النموذج ، وذلك

$$\text{باختبار الفرضية : } H_0 : \text{معامل SMATPR} = 0 .$$

$$\text{مقابل الفرضية : } H_A : \text{معامل SMATPR} > 0 .$$

و بمقارنة القيمة المحسوبة لـ t التي هي $3,25$ بالقيمة المجدولة $1,74$ ، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة تُرفض أيضا الفرضية H_0 وتُقبل الفرضية H_A ، أي أن معامل SMATPR له معنوية إحصائية و يؤثر حقيقة على المتغير التابع Ventes .

3 - اختبار جودة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرين المفسرين : في

$$\text{هذه الحالة نختبر الفرضية : } H_0 : \beta_1 = 0 \text{ و } \beta_2 = 0$$

$$\text{ضد الفرضية : } H_A : \beta_1 > 0 \text{ و } \beta_2 > 0 .$$

حيث : β_1 هو معامل SPRODF ، و β_2 هو معامل SMATPR .

في هذه الحالة تُستعمل إحصائية F ، وتُقارن القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة ، وحسب الجدول F فإن القيمة المجدولة لها هي $3,59$ ، بينما القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة ، ومنه تُرفض الفرضية H_0 وتُقبل الفرضية

HA ، أي أن المتغيرين المفسرين لهما تأثير على المتغير التابع .
وعليه ومن خلال دراسة معامل الانحدار يُستنتج أن قيمة المواد واللوازم تمثل جزءاً معتبراً من الأصول المتداولة ، وتؤثر فعلاً في قيمة مبيعات المؤسسة .

المطلب الثالث: دراسة رأس المال العامل للمؤسسة:

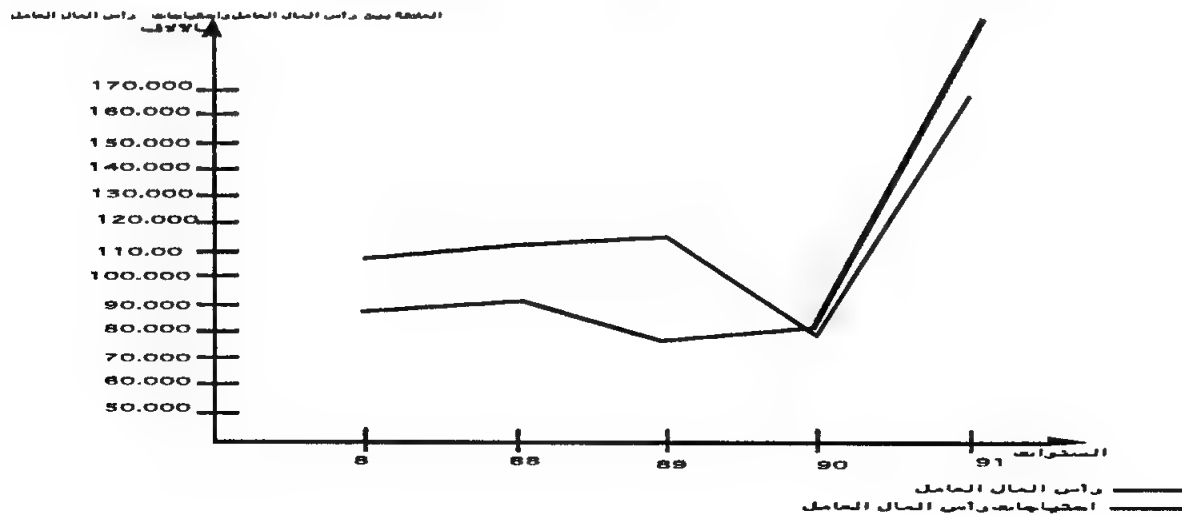
إذا كانت المؤسسة في حاجة إلى أموال إضافية لفترة معينة من السنة لمواجهة احتياجات موسمية ناتجة عن زيادة حجم المخزون أو عنصر المدينون ، فيمكنها أن تحصل على قروض قصيرة الأجل لتغطية هذه الاحتياجات ، و يلعب رأس المال العامل دوراً مهماً في تغطيتها .

ويُظهر الجدول 16.3 تطور رأس المال العامل كما يلي :

العناصر	1987	1988	1989	1990	1991
الرسمية الصافية	68.783.587,50	53.653.792,240	43.240.523,39	-1.856.237,18	25.313.555,74
قروض طويلة ومتوسطة	333.630.129,67	331.354.174,68	341.160.359,07	367.627.754,83	513.086.444,86
الأموال الدائمة	402.413.717,2	385.007.998,8	384.400.882,46	365.771.517,65	583.400.000,80
خالص الاستثمارات الصافية	292.925.595,59	272.312.083,47	268.550.914,11	287.113.241,74	369.280.004,51
رأس المال العامل	109.488.121,80	112.695.883,4	115.849.968,35	78.656.275,91	169.119.998,09

جدول 16.3 : تطور التمويل الذاتي .

ويمكن تمثيل هذا التطور بالشكل البياني 17.3 التالي :



شكل 17.3 : العلاقة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل .

يلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن رأس المال العامل قد تزايد في سنوات 87 ، 88 ، 89 ، حيث غطى كل احتياجات التمويل ، وقد بلغت نسبة التغطية على التوالي :

122٪ (أي غطى 100٪ احتياجات المؤسسة الدورية وبقي فائض في الخزينة يقدر بـ 22٪) ، 122٪ ، و 149٪ (أي غطى 100٪ الاحتياجات الدورية وبقي فائض يقدر بـ 49٪) .

كما تحسنت الخزينة في سنة 89 لارتفاع تغطية رأس المال العامل ، والزيادة في التغطية ناتجة عن ارتفاع القروض قصيرة الأجل بنسبة أكبر من نسبة زيادة الاحتياجات الدورية .

أما في سنتي 90 ، 91 فقد تدهورت هذه الوضعية ، وأصبح رأس المال العامل يغطي 98٪ من احتياجات سنة 90 ؛ مما أدى بالمؤسسة إلى اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل إضافية لتمويل العجز في الخزينة ، كما ازداد تدهور الوضعية في سنة 91 ، بحيث بلغت نسبة التغطية 70٪ مما زاد في عجز الخزينة الذي أصبح يمثل 30٪ (66.741.270,61 دج)⁽¹⁾ ، وارتفع أيضا مبلغ التسبيقات المصرفية لتغطية العجز ، ومقابل التسبيقات تتحمل المؤسسة تكاليف إضافية تتمثل في سعر الفائدة الذي يزيد من المصاريف المالية ويقلل من الأرباح .

وقد تتحمل المؤسسة مخاطر إضافية في حالة عدم التسديد في الآجال المتفق عليها ؛ لأن وضعية المؤسسة في تدهور مستمر وتعاني من عجز الخزينة ، الذي إذا استمر بنفس الوتيرة فسوف تتعرض المؤسسة لعدم الإيفاء بالتزاماتها قصيرة المدى بما فيها التسبيقات المصرفية (السحب على المكشوف) ، بالرغم من أن هذا القرض يتميز في بعض الأحيان بانخفاض نسبة فائدته ، إلا أنه يعرض المؤسسة لقدرة أكبر من مخاطر العسر المالي .

في هذا المجال يظهر أثر اختلاف مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسة واضحا في بنود الميزانية ؛ حيث اعتمدت المؤسسة في سنة 91 على القروض

(1) - أنظر جدول رقم 203 ص 138 .

قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل بنسبة مرتفعة جدا ، لتغطية الاحتياجات الدورية والاستثمارات ، الأمر الذي أدى إلى زيادة مبلغ فوائد القروض سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل حيث أثرت على نتيجة الدورة .

و يمكن توضيح أثر مصادر التمويل على "معدل العائد على الاستثمار" وعلى الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اعتمادها على هذه الطريقة في التمويل ، وفي هذا الصدد يُحسب معدل العائد على الاستثمار لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أجل تغطية هذا العجز والخروج من الوضعية المزرية التي تعاني منها ، ويتحدد معدل العائد على الاستثمار بالمعادلة التالية :

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول⁽¹⁾

وتقوم هذه المعادلة على فرض منطقي هو : أن فعالية الأصول في توليد الأرباح تقاس بصافي الربح قبل خصم الفوائد والضريبة ، وبتطبيق المعادلة على المؤسسة محل الدراسة نحصل على تطور معدل العائد على الاستثمار كما يلي :

1987: 1.8 %- ، 1988: 1.5 %- ، 1989: 0.5 % ، 1990: 2 %- ، 1991: 6 %⁽²⁾ .

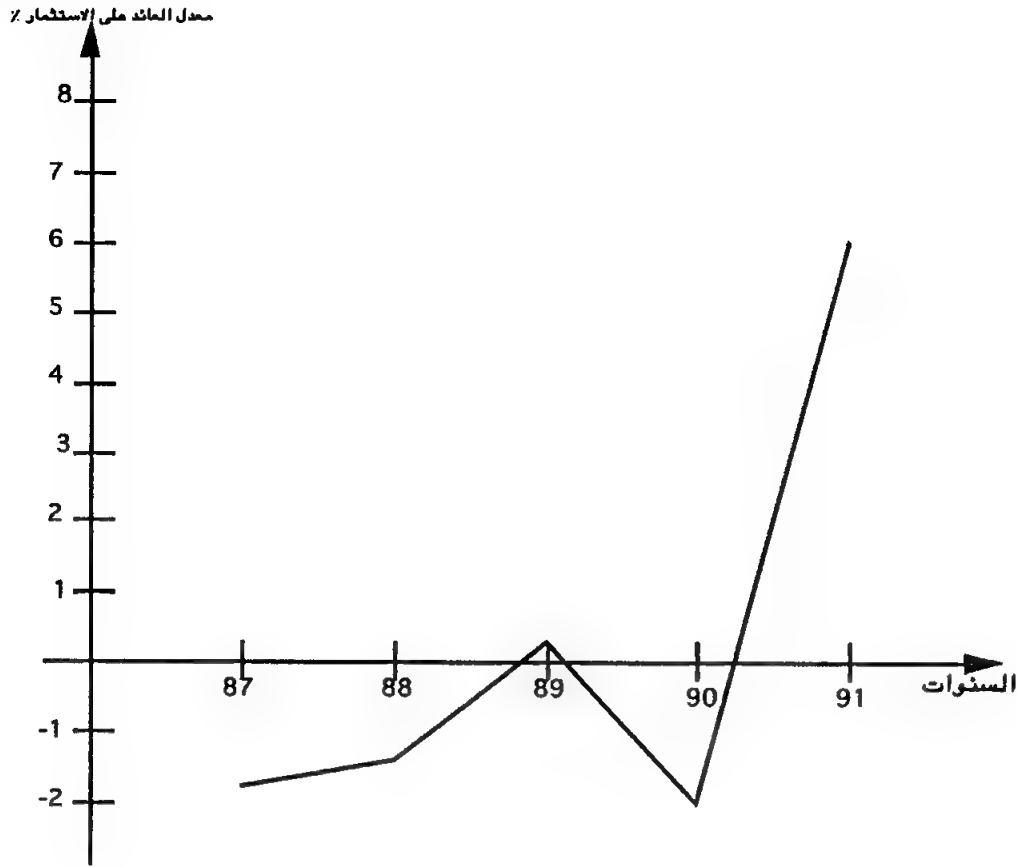
ويمثل هذا التطور بالشكل البياني 183 كما يلي :

(1) - منير صالح هندي : الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ،

الاسكندرية - ط 2 - 1989 ، ص 60.

(2) - مصدر حساب النسب : جداول النتائج وجداول عناصر التكاليف لجميع السنوات

(الملاحق: 2، 3، 6، 7، 11، 14، 15، 18، 20) .



شكل 18.3 : تطور معدل العائد على الاستثمار .

يتضح من خلال الشكل أن معدل العائد على الاستثمار ضعيف جدا حيث بلغ في سنوات 87 ، 88 ، 90 أقل من الصفر ، رغم ارتفاعه عن المنطقة السالبة في عامي 89 و 91، فإنه لم يصل الحد المرغوب فيه للخروج من الوضعية الصعبة التي تعاني منها المؤسسة ، وهذا ما يبرر أن السياسة التسييرية لعناصر الأصول المعتمدة من طرف المؤسسة غير مجدية ، وأن اعتمادها على هذا الحجم الكبير من القروض لم يُعْطِ النتائج الإيجابية المنتظرة منها .

أما بالنسبة للمخاطر التي تنطوي عليها عملية التمويل المعتمدة من طرف المؤسسة ، فقد بلغت الحد الأقصى لها عام 1991، حيث بلغت نسبة السيولة السريعة هذا العام :

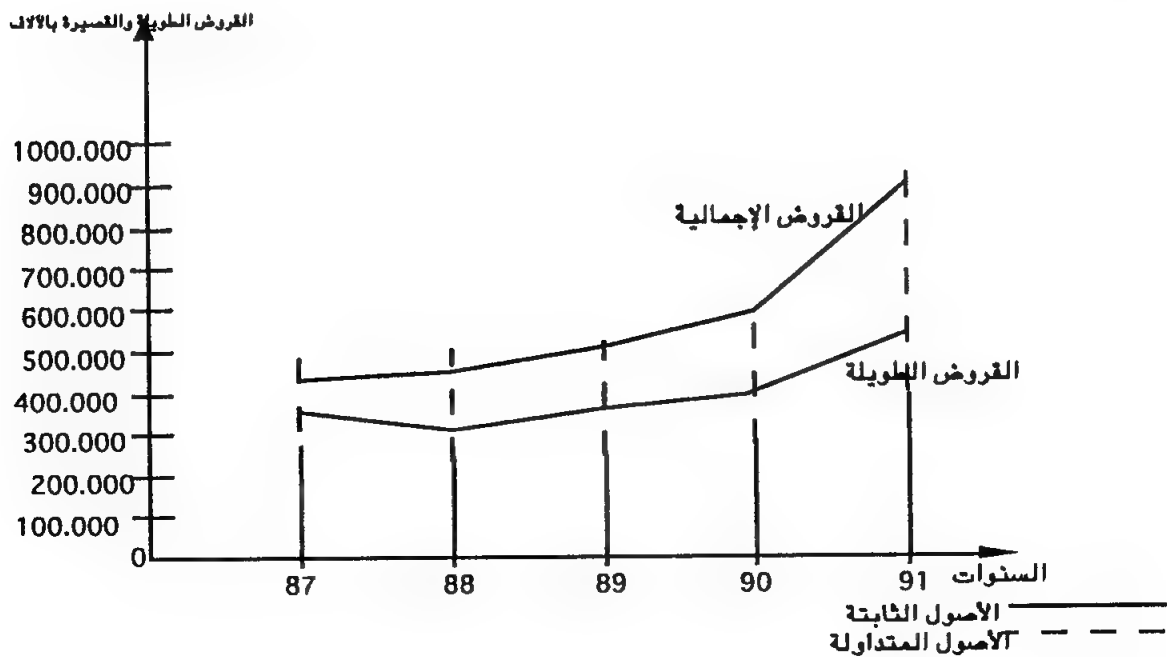
0,09⁽¹⁾ ، و بلغ رأس المال العامل : 169.119.196,09، وبهذه الوضعية لا يمكن أن

(1) -
$$\frac{37426946.13}{393948021.08} = \frac{\text{المتاح}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

تواجه المؤسسة الاحتياجات الدورية المطلوبة في الأشهر القليلة اللاحقة ؛ مما يوضح أن المؤسسة تواجه حالة العسر المالي ، ولا يمكنها تغطية حتى فوائد القروض بسبب الضعف في توليد الأرباح اللازمة لمواجهة المخاطر المختلفة من جهة ، وعدم قدرة السيولة المتاحة في هذه السنة على تغطية القروض قصيرة الأجل من جهة أخرى ، مما يزيد في تعقد الوضعية المالية للمؤسسة . فإذا استمرت هذه الأخيرة على حالها بالنسبة للسنوات المقبلة ، فإن الأموال قصيرة المدى تصبح تمويل الأصول الثابتة ؛ بمعنى أن المؤسسة تتعهد بتسديد القرض المستخدم في تمويل الاستثمارات بمعدل أسرع من المعدل الذي تتحول فيه هذه الأخيرة إلى سيولة .

لذا يستوجب على المؤسسة عدم تجاهل المخاطر المترتبة عن هذه الوضعية والتي قد تؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس ، كما يجب عليها الملاءمة بين المخاطر والتغطية .

والرسم البياني 19.3 التالي يوضح الكيفية التي اتبعتها المؤسسة في تمويل أصولها المتداولة :



شكل 19.3 : تمويل الأصول المتداولة .

يلاحظ من الشكل أن الأصول المتداولة زادت بحجم كبير - خاصة في السنوات الأخيرة - وتبع هذه الزيادة ارتفاع كبير في الاعتماد على القروض قصيرة الأجل : مما أدى إلى إضعاف المركز المالي وسبب زيادة مخاطر العسر المالي . وإن زيادة القروض قصيرة الأجل ناتجة عن انخفاض نسبة القروض طويلة الأجل والأموال الخاصة للمؤسسة .

المطلب الرابع :خزينة المؤسسة

إن تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصاريف يعد من المشاكل المتكررة التي تواجهها المؤسسة ، وتحديد مستوى الخزينة يتطلب تحليلاً مدققاً لعناصر أصول المؤسسة لمعرفة درجة سيولة هذه العناصر ، وكذا تحديد الحد الأمثل الذي يحتفظ به لمواجهة الالتزامات الفورية للمؤسسة .
والجدول 203 يبين تطور خزينة المؤسسة :

1991	1990	1989	1988	1987	السنوات
169.119.998,09	78.658.275,91	115.849.988,37	112.695.883,4	109.488.121,6	رأس المال العامل(1)
310.716.939,81	148.339.743,06	111.434.530,78	95.846.925,21	88.123.197,91	الاحتياجات الدورية : المخزونات
214.924.130,40	114.862.885,52	116.934.937,07	101.004.950	81.018.300,51	المدينون
289.779.804,30	183.075.459,5	150.655.287,5	105.026.271	79.404.103,22	الموارد الدورية: قروض قصيرة
235.861.266,71	80.127.169	77.714.200,37	91.825.604,21	89.404.103,22	احتياجات رم ع (2)
-66.741.270,81	-1.468.894	38.135.768,00	20.870.279,24	20.084.018,39	الخزينة (1) - (2)

جدول 203: تطور الخزينة .

ومن خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يلي :

أ - إن تدهور الخزينة يزداد في كل سنة بسبب الالتزامات قصيرة المدى ، حيث أصبح حجمها يمثل جزءاً كبيراً من الهيكل المالي للمؤسسة نسبة لتحول جزء كبير من الأموال طويلة المدى إلى مستحقات في المدى القصير خاصة في سنتي 90 ، 91. كما أصبحت المؤسسة تلجأ إلى البنوك للحصول على قروض إضافية لتمويل احتياجات دورة الاستغلال : مما أدى إلى زيادة المصاريف المالية (الفوائد)

وقد بلغت التسبيقات المصرفية في سنة 1991 : 104.168.216,72 دج⁽¹⁾ و تمثل 26% من مجموع القروض قصيرة المدى ، ورغم هذه الزيادة في حجم هذه القروض فإن الاحتياجات الدورية تتزايد بنسب أكبر من زيادة القروض ، مما سبب عجز الخزينة في السنوات الأخيرة .

ب - إن تطور الاحتياجات الدورية يزداد في كل سنة نتيجة لزيادة قيمة مشتريات المواد الأولية و المدينيين ، وأصبحت نسبة هذه الزيادة أكبر من نسبة زيادة الموارد الدورية ، حيث وصلت في بعض الأحيان تقريبا إلى الضعف ، حتى أصبح رأس المال العامل لا يغطي الاحتياجات ، الأمر الذي أدى إلى تدهور خزينة المؤسسة في سنتي 90 و 91 .

ج - تزايدت القروض قصيرة الأجل بنسب مرتفعة جدا ، مما أدى إلى صعوبة في تغطية هذه الالتزامات وتغطية الفوائد ، وتعد مقدرة المؤسسة على تغطية الفوائد مؤشرا للمخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة ، وكذا مؤشرا مهما بالنسبة لمسيري المؤسسة والمقرضين .

وللوقوف على القدرة على تغطية الفوائد يستخدم "معدل تغطية الفوائد" الذي يتم حسابه بقسمة صافي الربح (قبل الضريبة والفوائد) على المصاريف المالية (فوائد) ، وعليه تطور هذا المعدل كما يلي :

1.32:1987 ، -0.88:1988 ، 0.21:1989 ، -1.54:1990 ، 1.84:1991 .

وهذا يعني أن المؤسسة خلال السنوات الأولى لم تستطع تغطية الفوائد نتيجة الخسائر المحققة في تلك السنوات ولكن تحسن هذا المعدل في سنة 1991 حيث أصبحت المؤسسة قادرة على تغطية الفوائد وجزء آخر من الالتزامات قصيرة المدى ، ونتيجة للخسائر المتراكمة فإن المؤسسة ملزمة بتغطيتها لتحسين الهيكل المالي ، ورغم هذه المعدلات السلبية للتغطية (باستثناء سنة 91) ، فإن المؤسسة تعتمد كليا على الأموال المقترضة لتمويل التزاماتها .

(1) - انظر ملحق 19 (جدول الديون) .

وبناء عليه يمكن استنتاج أن الوضعية التي وصلت إليها المؤسسة ناتجة

عن العوامل التالية :

- 1 - إن المؤسسة غير قادرة على إدارة أصولها - خاصة الأصول المتداولة - بكفاءة ؛ مما أدى بالمؤسسة إلى تحقيق خسائر في أغلب سنوات محل الدراسة .
- 2 - اعتماد المؤسسة على المزيد من القروض رغم وضعيتها السيئة زاد في تدهور استقلالها المالي من جهة ، وأصبحت غير قادرة على الإيفاء بالالتزامات قصيرة المدى من جهة أخرى .
- 3 - زيادة حجم مخزون المواد الأولية بنسب مرتفعة جدا أدى إلى زيادة احتياجات التمويل ، خاصة في سنتي 90 ، 91 .
- 4 - رغم الزيادة الكبيرة لحجم مخزون المواد الأولية فإن العملية الانتاجية لا تستوعب إلا جزء ضئيلا منها ، وذلك يرجع إلى تعدد أجزاء المنتج وطول فترة الإنتاج .

المبحث الثالث :دراسة ربحية المؤسسة الوطنية لاجهزة

القياس والمراقبة

المطلب الأول: مؤشر الربحية في المؤسسة:

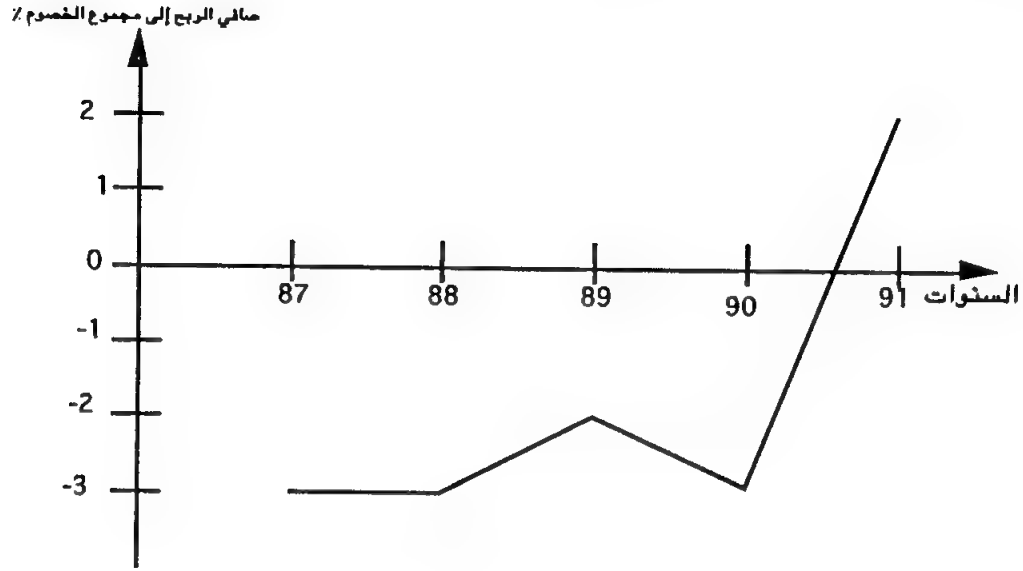
يمكن حساب نسب جزئية للربحية في مختلف مراحل نشاط المؤسسة ، وهذا حسب توفر المعلومات والمعطيات المحاسبية ثم الوصول إلى الربحية النهائية التي تعتمد على ربحية كل عنصر من عناصر الإنتاج ، وهذا ما يوضحه بشكل جيد معدل العائد على الاستثمار والتي اعتمدت عليه مؤسسة DUPONT⁽¹⁾ لتحليل المراحل المختلفة لتحقيق الربحية ، ويتطور هذا المعدل في المؤسسة

(1) - تم حساب معدل العائد على الاستثمار حسب مؤسسة DUPONT على أساس الربح الصافي بعد

محل دراسة كما يلي :

1987 : -0.03 ، 1988 : -0.03 ، 1989 : -0.02 ، 1990 : -0.03 ، 1991 : 0.02 .

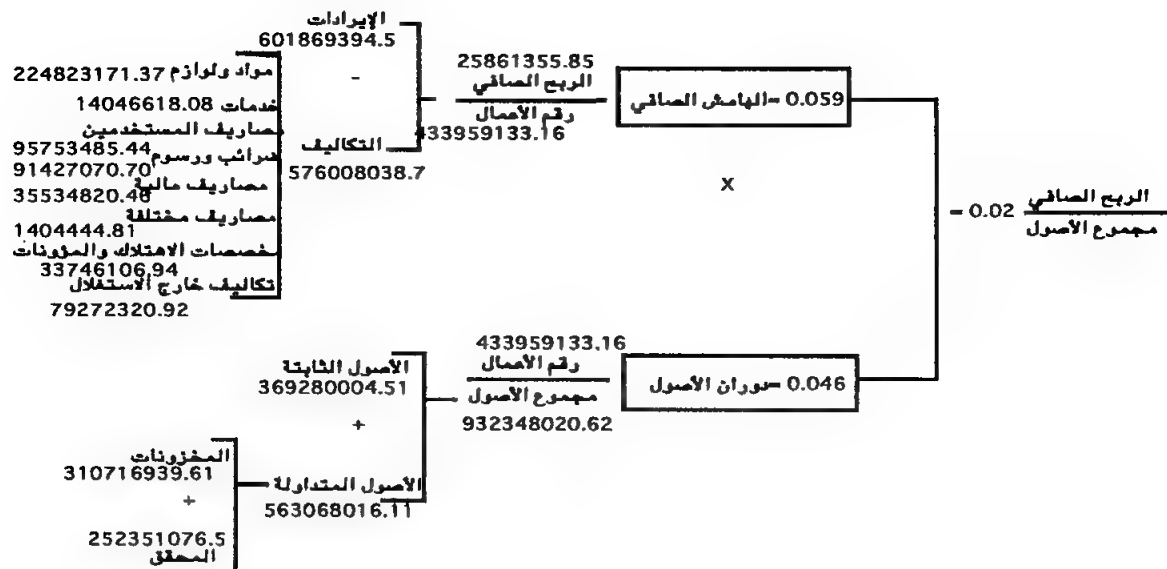
ويمثل هذا المعدل الذي يتم الحصول عليه بقسمة صافي الربح على مجموع الخصوم بالشكل البياني 2 1.3 التالي :



شكل 2 1.3 : معدل العائد على الاستثمار .

إن المؤسسة غير قادرة على تحقيق معدل مقبول للعائد على الاستثمار لعدم تحكمها في المصاريف بصفة جيدة وبالتالي التحكم في مراحل الإنتاج ، وقد حققت المؤسسة خسائر خلال السنوات الأربعة الأولى (87 - 90) ، واستطاعت في سنة 1991 تحقيق ربح يقدر بـ 2% ، ولكن هذا القدر غير كاف لتغطية العجز الذي تعاني منه المؤسسة حيث أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق 0.02 دج من الأرباح ، وللوقوف على المؤثرات التي تعيق المؤسسة عن تحقيق أرباح أكبر يمكن تمثيل هذا المعدل حسب شكل مؤسسة DUPONT كما يلي⁽¹⁾ :

(1) - كما هو موضح في الصفحة 43.



شكل 22.3: هيكل المعدل العائد على الاستثمار للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة حسب هيكل مؤسسة Dupont (سنة 91)⁽¹⁾.

إن الربحية المحققة في سنة 91 هي حاصل ضرب نسبة الهامش الصافي ونسبة معدل دوران الأصول ، وبتدقيق وتحليل هاتين النسبتين ، يلاحظ أن حجم المخزونات والقيم المحققة تُكوّن الجزء الأكبر من عناصر الأصول مما أدى إلى انخفاض هذا المعدل ، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم التكاليف يرتفع بنسب متزايدة من عام إلى عام ، الأمر الذي يؤكد أن المؤسسة غير قادرة على التحكم في هذه المصاريف .

أما السبب الرئيسي في زيادة الإيرادات فيرجع إلى زيادة أسعار المنتجات المختلفة بنسب مرتفعة جدا خاصة في سنة 91 ، ويمكن متابعة تطور عنصر الإيرادات وعناصر التكاليف في المؤسسة حسب الجدول 23.3 :

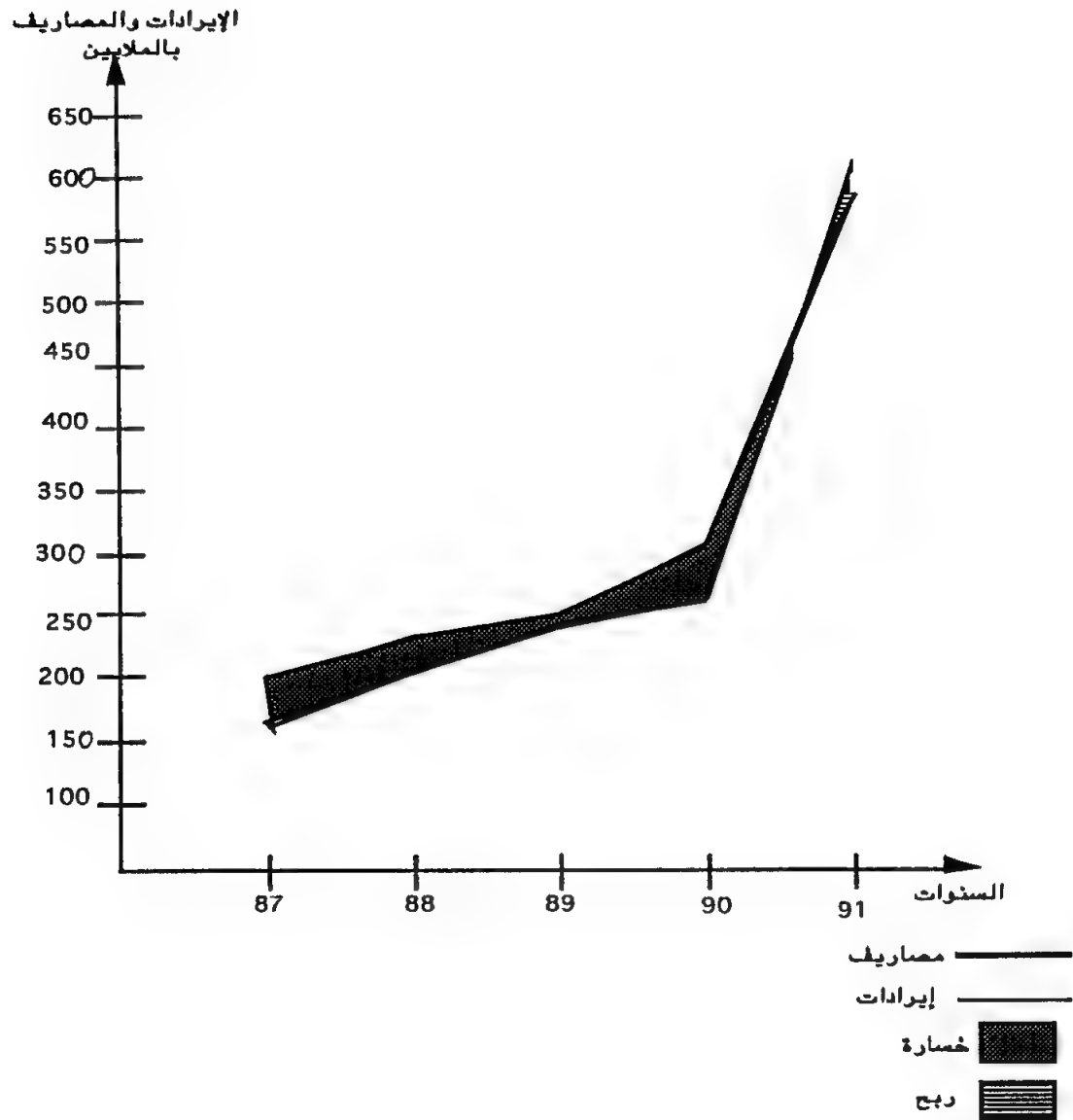
(1) - المصدر الأرقام : جدول النتائج لسنة 1991 (ملحق رقم 18) .

1991	1990	1989	1988	1987	
					الإيرادات
433959133.16	211823912.52	197487434.97	198883355.39	187983033.41	7.1 إنتاج مباح
77488043.31	19316613.06	13618939.41	670816.02	-19087865.91	7.2 إنتاج مخزون
423049.80	/	/	/	/	7.3 إنتاج المؤسسة للاستخدام الذاتي
573623.83	157227.40	108479.50	379106.45	296238.90	7.4 اداء خدمات
4850800.44	1439357.59	989003.16	652362.01	3643873.32	7.5 تحويل تكاليف الإنتاج
1699954.78	444977.57	100125.03	103242.41	99301.76	7.7 نواتج مختلفة
23791526.46	286068.20	3138055.45	1072130.04	323021.93	7.8 تحويل تكاليف الاستغلال
59083262.79	18053897.22	10716479.24	7713583.62	3964888.00	7.9 نواتج خارج الاستغلال
601869394.50	251522053.50	226158516.70	209474595.90	177202491.40	الإيرادات الكلية
224823171.37	87995808.07	70201939.05	77401054.00	54680776.89	8.1 مواد و لوازم مستهلكة
14046618.08	8527089.99	7996493.82	6910883.03	8854765.68	8.2 خدمات
					8.1 القيمة المضافة
278424861.09	136214212.51	134005424.17	116273702.84	109279737.15	(75+74+73+72+71) - (62+61)
95753485.44	76158415.65	65664744.25	49975593.98	49543326.65	8.3 مصاريف المستخدمين
91427070.70	41018170.15	38617183.14	41963662.33	40979593.56	8.4 ضرائب و رسوم
35534820.46	9975327.34	14807762.14	9727875.89	8294420.04	8.5 مصاريف مالية
1404444.81	1186674.14	1185541.02	1388007.21	1544300.14	8.6 مصاريف مختلفة
33746106.94	26334203.59	23886496.18	22786351.21	22907299.13	8.8 مخصصات المؤنات و الاهتلاك
79272320.92	21982464.04	14550162.43	14791500.39	5945661.01	8.9 تكاليف خارج الاستغلال
					8.3 نتيجة الاستغلال
46050413.98	-17707532.59	-6918122.48	-8390415.33	-13566838.68	(78+77+61)-(68+66+65+64+63)
					8.8 نتيجة الصافية للدورة المالية
25861355.85	-21636099.41	-10751805.67	-15468332.10	-15547611.69	(مجموع الإيرادات - مجموع التكاليف)
576008038.7	273158153	236910322.4	224942928	192750103.1	مجموع التكاليف
496735717.8	251175689	222360160	210151427.6	186804442.1	مجموع تكاليف الاستغلال

جدول رقم 233 : تطور عناصر التكاليف والإيرادات .

إن رقم أعمال المؤسسة في زيادة مستمرة حيث تضاعف في سنة 91 ، إلا أن الزيادة في رقم الأعمال تبعتها زيادة أكبر في المصاريف ، مما يفسر الخسائر المحققة في سنوات 87 ، 88 ، 89 ، 90 ، ويلاحظ أن النسبة المعتبرة من المصاريف تتمثل في المواد المستهلكة ، مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم ، حيث

أصبحت هذه الأخيرة تمثل نفس قيمة مصاريف المستخدمين في سنة 91 ، كما أن المصاريف المالية في تزايد مستمر حيث ارتفعت في سنة 91 بنسبة أكبر مقارنة بسنة 90 ، ذلك نتيجة للسحب على المكشوف الذي اعتمدت عليه المؤسسة في سنة 90 ، مما نتج عنه زيادة فوائد القروض .
ويمكن تمثيل هذا التطور بيانيا بالشكل 24.3 كما يلي :



شكل 24.3 : العلاقة بين المصاريف والإيرادات .

ويلاحظ أن المؤسسة لم تُغطّ تكاليفها الكلية إلا في سنة 91 ، حيث أصبحت الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية لزيادة الأسعار بنسب مرتفعة جدا (كما سبق الذكر) ، مما يبرز أن المؤسسة لم توجه اهتمامها للتحكم في المصاريف وتسييرها بصورة عقلانية وبالتالي توليد أرباح أكبر لمواجهة الأخطار الحالية والمستقبلية .

ولتحليل هذه الوضعية تمت دراسة مدققة لعناصر حسابات التسيير كما

هي مبينة (في الجدول 233) بالشكل التالي :

91/87 (%)	91/90 (%)	91 (%)	90/89 (%)	90 (%)	89/88 (%)	89 (%)	88/87 (%)	88 (%)	87 (%)	عناصر التكاليف / السنوات
4,11	2,55	39	1,25	32	0,91	30	1,41	34	28	61 مواد ولوازم مستهلكة
1,59	1,65	2	1,07	3	1,15	3	0,78	3	4	62 خدمات
1,93	1,25	17	1,18	28	1,31	28	1	23	28	63 مصاريف المستخدمين
2,23	2,23	18	1,06	15	0,92	16	1,02	18	21	64 هراثب ورسوم
4,28	3,56	6	0,67	4	1,52	6	1,17	4	4	65 مصاريف مالية
0,90	1,20	0,2	0,98	0,4	0,85	0,5	0,89	1	1	66 مصاريف مفتلة
1,47	1,28	6	1,10	10	1,04	10	1	10	12	68 مخصصات المؤنات والامتلاكات
2,65	1,98	86,2	1,13	92,4	1,05	93,5	1,12	93	96	تكاليف الاستغلال
13,33	3,6	13,8	1,51	7,6	0,98	6,5	2,48	7	4	69 تكاليف خارج الاستغلال
2,99	2,10	100	1,15	100	1,05	100	1,18	100	100	التكاليف الكلية

جدول 253 : نسب تطور عناصر التكاليف ⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تحليل حسابات التكاليف

إن مبلغ التكاليف الإجمالية لسنة 91 يقدر بـ 576.008 ألف دينار مقابل 273.158 ألف دينار في سنة 1990 ، حيث سجلت زيادة بنسبة 110٪ وبلغت 199٪ مقارنة بسنة 87 ، أما تكاليف الاستغلال لسنة 91 فبلغت 496.735 ألف دينار مقابل 251.175 ألف دينار في سنة 90 بزيادة تقدر بـ 245.550 ألف دينار أي بنسبة 98٪ ، ومقارنة بسنة 87 فإن نسبة الزيادة بلغت 165٪ .

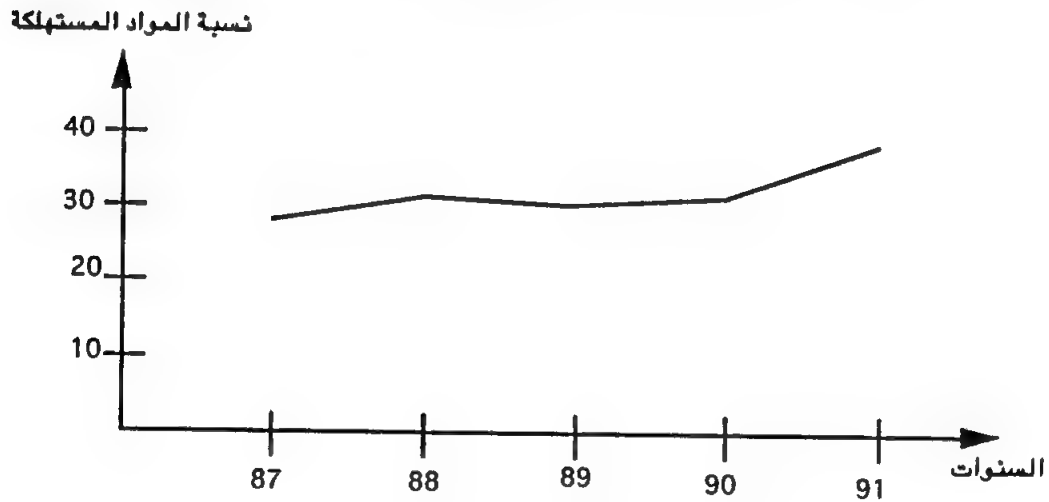
وتفصيل هذه التكاليف حسب طبيعتها كما يلي :

(1) - جدول مستخلص من الجدول رقم 233 .

1 - المواد واللوازم المستهلكة :

بلغت المواد واللوازم المستهلكة في سنة 91 : 224.823 ألف دينار مقابل 87.995 ألف دينار في سنة 90 أي بزيادة تقدر بـ 255% ، بينما بلغت في سنة 87 : 54.680 ألف دينار أي بزيادة تقدر بـ 411% مقارنة بسنة 1991، وهذه الزيادة في الاستهلاكات ناتجة عن زيادة حجم الطاقة الانتاجية للمؤسسة وكذلك توسع المؤسسة في إنتاج منتوجات جديدة والتي دخلت طور الإنتاج ابتداء من سنة 91 ، وترجع كذلك هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار المواد واللوازم الناتجة عن تدهور قيمة الدينار بالنسبة للعملة الأخرى ، ويلاحظ أن هذا العنصر من التكاليف يمثل الجزء الأكبر من التكاليف الكلية .

ويمثل تطور هذا العنصر بالشكل البياني 26.3 التالي :



شكل 26.3 : تطور نسبة المواد المستهلكة⁽¹⁾ .

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن هذا العنصر في زيادة مستمرة باستثناء سنة 89 ، حيث انخفض استهلاك المواد مقارنة بسنة 88 بنسبة 9% ، نتيجة تدهور الإنتاج لنقص التموين المستمر من المواد الأولية حيث بلغ 213.323 ألف دينار في سنة 89 مقابل 222.179 ألف دينار في سنة 88.

(1) - انظر الجدول 25.3 .

2 - الخدمات :

بلغت قيمة الخدمات في سنة 91 : 14.046 ألف دينار مقابل 8527 ألف دينار في سنة 1990 بزيادة تقدر بـ 5519 ألف دينار أي بنسبة 64 % ، وتمثل من مجموع التكاليف الكلية للاستغلال 3,09 % ، ومقارنة بالسنوات السابقة فهي في تزايد مستمر ، وتُفصّل هذه التكاليف يكون حسب الجدول 27.3 بالشكل التالي :

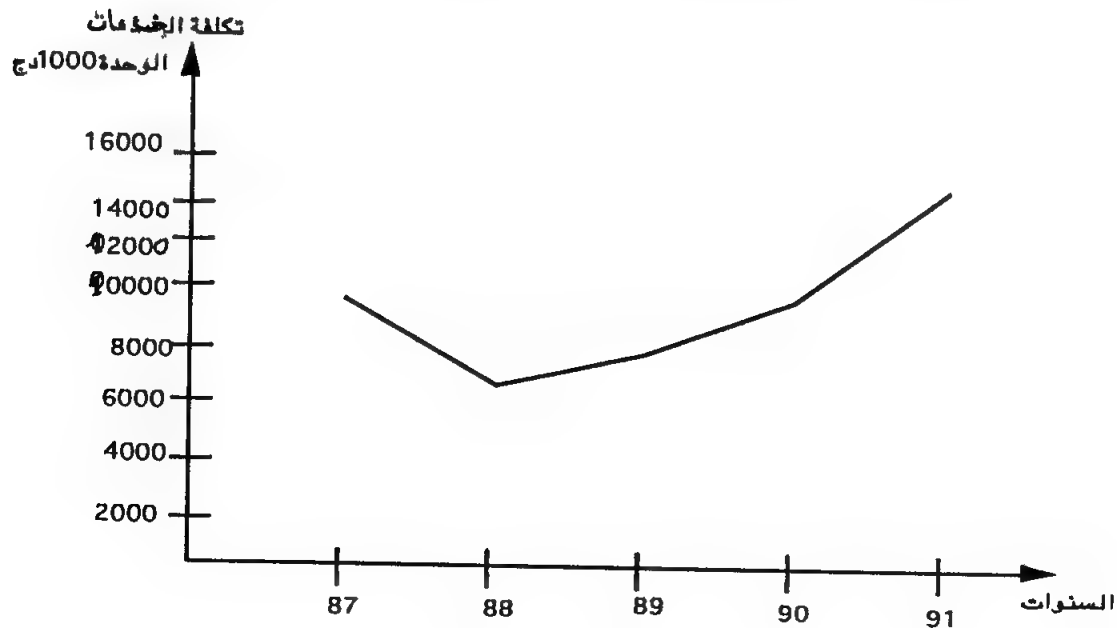
الوحدة : بالآلاف .

مناصر الخدمات / السنوات	1988	1989	89/88 (%)	1990	90/89 (%)	1991	91/90 (%)
النقل	74	68	0.89	35	0.53	65	1.85
الإيجار	158	172	1.09	214	1.24	189	0.88
صيانة وإصلاحات	185	781	4.22	461	0.59	936	2.03
إشغال	1212	1549	1.28	999	0.64	1025	1.02
وقائق	168	77	0.46	115	1.49	2370	20.60
ملاوات للغير	1942	2510	1.29	2234	0.89	3684	1.64
إشهار	487	415	0.85	528	1.27	340	0.64
انتقالات واستقبالات	1975	2010	1.02	2874	1.42	4129	1.43
الهاتف	268	213	0.80	279	1.30	472	1.69
تكاليف سنوات مالية سابقة	442	203	0.50	767	3.87	836	1.08
المجموع	6911	7998	1.16	8526	1.06	14046	1.64

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 27.3 : مكونات عنصر الخدمات .

ويمثل هذا التطور بالشكل البياني 28.3 التالي :



شكل 28.3 : تطور الخدمات .

يلاحظ أن الاتجاه العام لهذا العنصر في ارتفاع متواصل ، وقد زاد مبلغ الخدمات خاصة في سنة 1991 بنسبة 64% مقارنة بسنة 1990، نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة حساب الوثائق ، علاوات الغير والانتقالات والاستقبالات ، ورغم ذلك فهي لا تمثل إلا جزء ضئيل من عناصر التكاليف الكلية حوالي 3% .

3 - مصاريف المستخدمين :

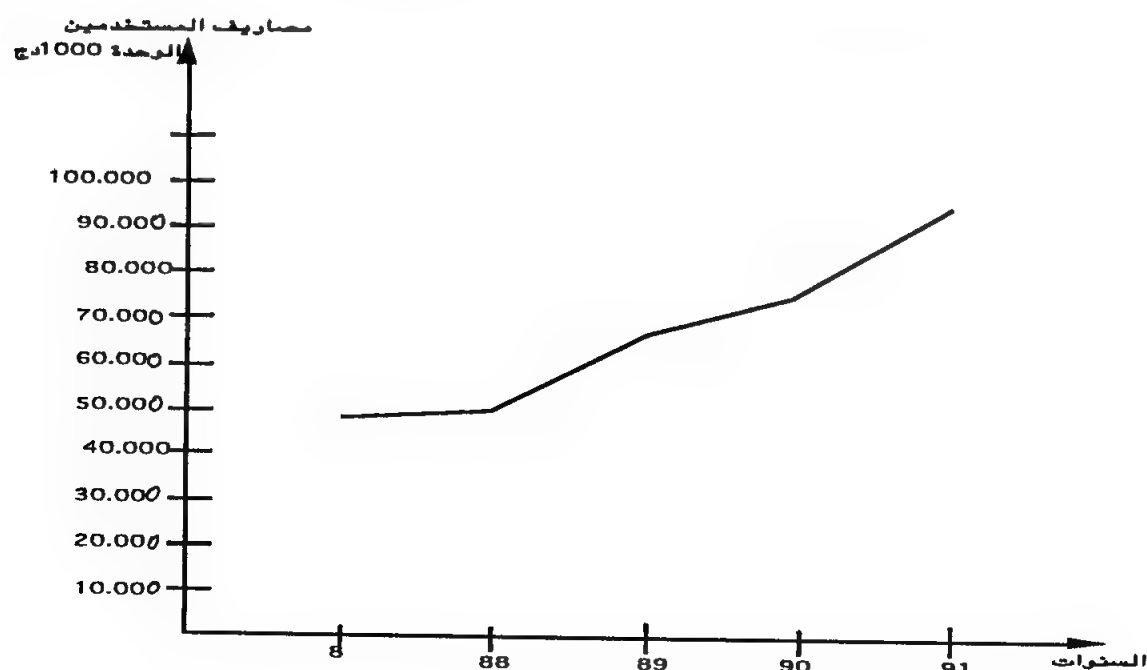
بلغت مصاريف المستخدمين في سنة 91 : 95.753 ألف دينار مقابل 76.158 ألف دينار في سنة 90 ، و 49.543 ألف دينار في سنة 87 ، أي بزيادة تقدر بـ 19.595 ألف دينار مقارنة بسنة 90 ، وبزيادة 46.200 ألف دينار مقارنة بسنة 87 .

و يمثل تطور هذه المصاريف بالجدول 29.3 والشكل البياني 30.3 كما يلي :

العناصر / الصفحات	1988	1989	89/88 (%)	1990	90/89 (%)	1991	91/90 (%)
أجور المستخدمين	37571	49020	1.30	49770	1.01	87334	1.35
تموينات وإداءات مباشرة	2839	4402	1.55	11351	2.57	10183	0.89
مساهمات في النفايات الاجتماعية	1169	1061	0.91	1396	1.31	1488	1.06
اشتراكات اجتماعية	8397	11182	1.33	13641	1.21	16748	1.22
المجموع	49976	65665	1.30	76158	1.15	95753	1.25

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 29.3 : مكونات مصاريف المستخدمين .



شكل 30.3: تطور مصاريف المستخدمين .

يلاحظ أن هذه المصاريف في تزايد مستمر ، وقد زادت قيمتها بنسبة 25٪ مقارنة بسنة 90 ، نتيجة الزيادة في الأجور ، وتمثل هذه المصاريف 21,10 ٪ من مجموع تكاليف الاستغلال وتبقى ذات أهمية وعنصرا مؤثرا على تحديد نتيجة الاستغلال للمؤسسة .

4 - الضرائب والرسوم :

إن مبلغ الضرائب والرسوم في تزايد من سنة إلى أخرى بحيث أصبح يمثل 91.427 ألف دينار في سنة 91 مقابل 41.018 ألف دينار في سنة 90 أي بزيادة 123٪ مقارنة بسنة 90 .

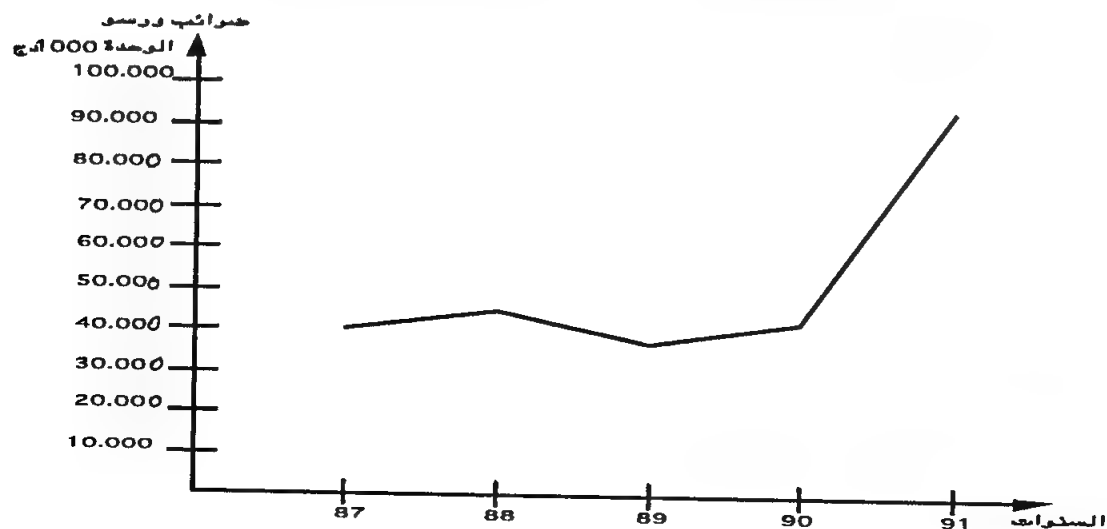
وقد تطورت هذه المصاريف حسب الجدول 31-3 والشكل البياني 32-3 كما يلي :

الوحدة : بالآلاف .

العناصر / السنوات	1988	1989	89/88(٪)	1990	90/89(٪)	1991	91/90(٪)
الدفع الجزائي	2387	2979	1.25	3472	1.17	4369	1.25
رسوم على النشاط الصناعي والتجاري	2869	2890	1.01	3200	1.11	6658	2.07
الرسوم الوحيد الإجمالي على الانتاج	34931	31911	0.91	33447	1.05	79465	2.37
الرسوم الوحيد الإجمالي على الخدمات	34	10	0.21	15	1.5	14	0.93
حقوق التسجيل	9	39	4.33	14	0.4	14	1
ضرائب ورسوم أخرى	1023	703	0.69	727	1.03	695	0.95
سنوات سابقة	711	85	0.12	143	1.68	227	1.58
المجموع	41984	38964	0.92	41018	1.06	91442	2.22

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 31-3 : مكونات الضرائب والرسوم .



شكل 32-3 : تطور الضرائب والرسوم .

يلاحظ أن الزيادة في هذا العنصر كانت في سنة 91 ، حيث بلغت 20.15 ٪ من إجمالي تكاليف الاستغلال ، وترجع أساسا إلى زيادة قيمة الأجور الخاضعة للدفع الجزافي ، وكذلك لزيادة رقم الأعمال الذي أدى بدوره إلى زيادة الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم على النشاط الصناعي والتجاري .

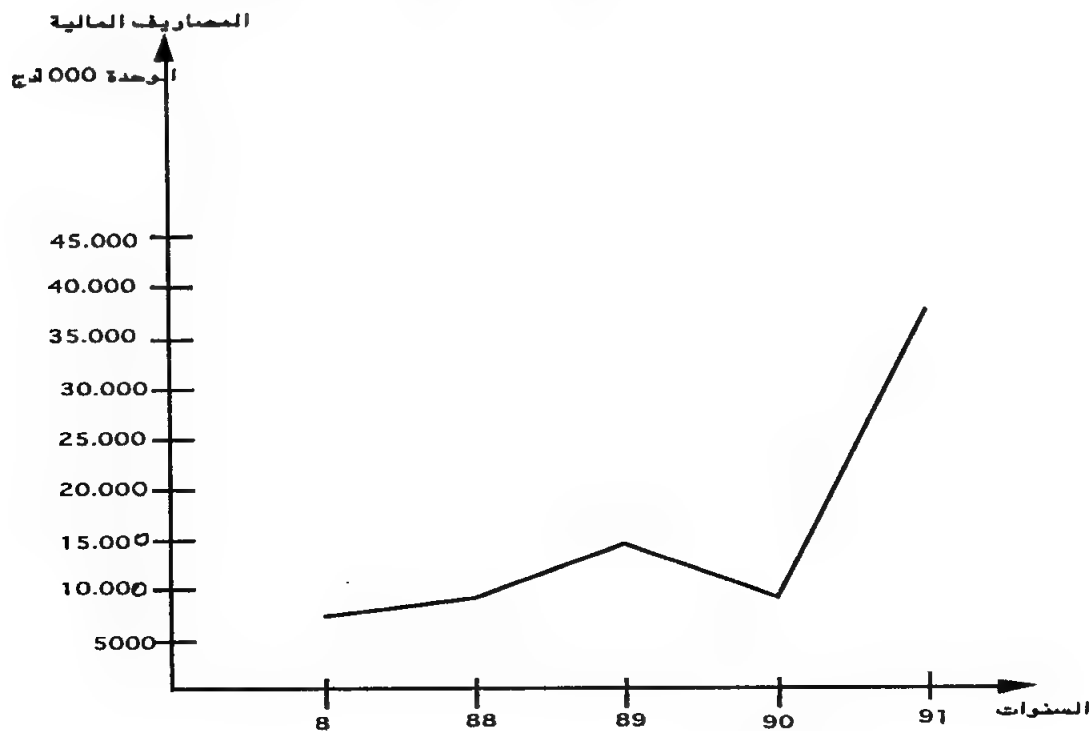
5 - المصاريف المالية :

تمثل المصاريف المالية في سنة 1991 : 35.534 ألف دينار مقابل 9.975 ألف دينار في سنة 1990 بزيادة تقدر بـ 25.559 ألف دينار . ويتطور هذا العنصر حسب الجدول 33.3 والشكل البياني 34.3 كمايلي :

الوحدات : بالآلاف .	1991	1990	المكونات / السنوات
13.20	132	10	عمولة التمييز
2.34	20799	8821	فوائد على أقساط سابقة
—	1447	—	مصاريف أوراق القبض والدفع
—	—	3	مصاريف الحساب الجاري
—	9926	—	فوائد مصرفية على المسح على المكشوف
1.38	1087	772	عمولة قرض التوثيق
3.32	2141	643	عمولات أخرى
0.30	22	72	مصاريف مالية لسنوات سابقة
3.58	35534	9975	المجموع

المصدر : مديرية المحاسبة والمالية .

جدول 33.3: مكونات المصاريف المالية



شكل 34.3 : تطور المصاريف المالية .

يلاحظ أن الزيادة الكبيرة في هذه المصاريف كانت في السنة الأخيرة حيث بلغت نسبة الزيادة 256٪ ، وتتمحور حول العناصر التالية :

- فوائد الأقساط السابقة التي زادت بـ 134٪ و تتعلق بفوائد القروض طويلة الأجل .

- فوائد بنكية وتعلق بالسحب على المكشوف الذي ظهر في سنة 91 بسبب العجز في الخزينة ، وتبلغ هذه الفوائد 9.926 ألف دينار وتمثل 17٪ من مجموع المصاريف المالية .

- العمولات الأخرى التي زادت بنسبة 232٪ ، وأصبحت تمثل تقريبا 4 مرات مبلغ سنة 1990 .

6 - المصاريف المختلفة ⁽¹⁾ :

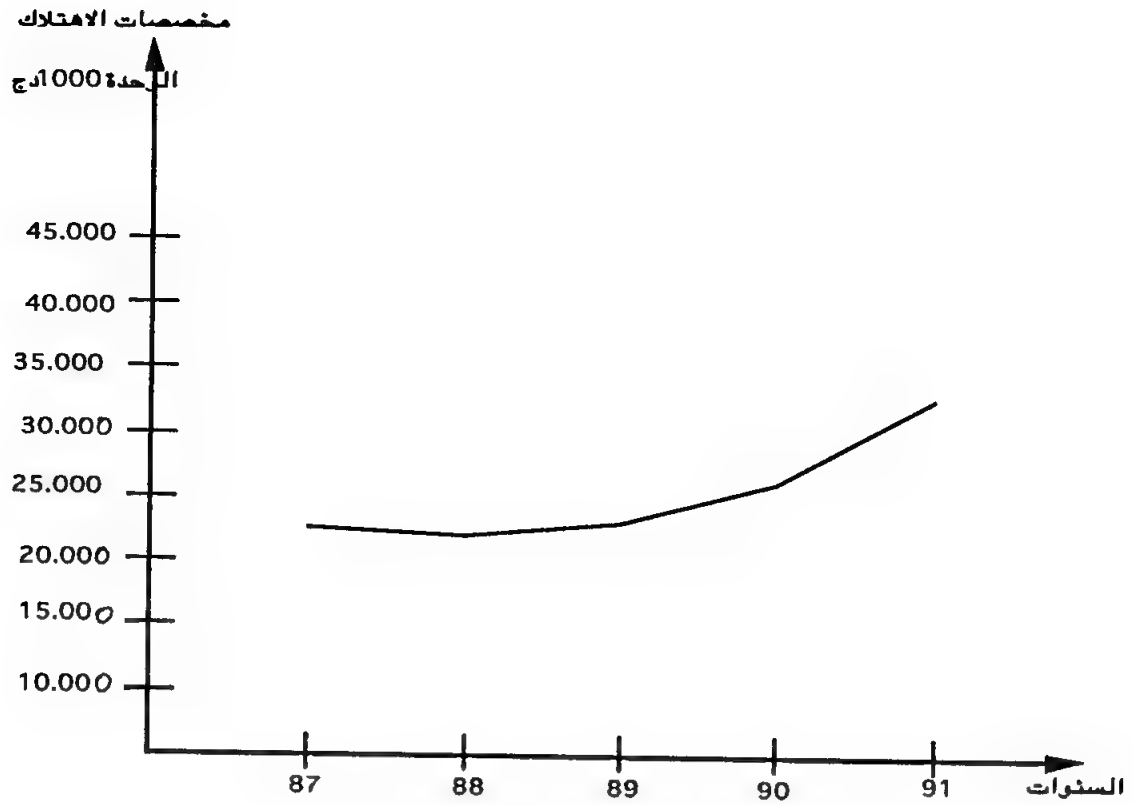
بلغ هذا العنصر في سنة 1991 : 1404 ألف دينار مقابل 1166 ألف دينار في سنة 1990 بزيادة تقدر بـ 233 ألف دينار ، ومقارنة بالسنوات السابقة فإن هذا العنصر لم يتغير كثيرا ، ويمثل جزءا ضئيلا من التكاليف الإجمالية للاستغلال ، حيث يمثل في سنة 91 : 0.30٪ ، وقد تناقص في السنوات الأربعة الأولى ثم ازداد في سنة 91 ، ورغم ذلك فإنه عديم التأثير على تكاليف الاستغلال للمؤسسة .

7 - مخصصات الاهتلاك :

تبلغ مخصصات الاهتلاك لسنة 91 : 33.746 ألف دينار مقابل 26.334 ألف دينار في سنة 90 ، أي بزيادة تقدر بـ 28٪ ، وهذا راجع إلى تحويل « الاستثمارات قيد الإنجاز » إلى استثمارات خاضعة للاهتلاك ، والمتعلقة بتجهيزات شركتي Télémecanique و Nuovo Pignone .

وقد تطور هذا العنصر بالشكل البياني 353 كما يلي :

(1) - مصدر الأرقام: مصلحة المحاسبة والمالية

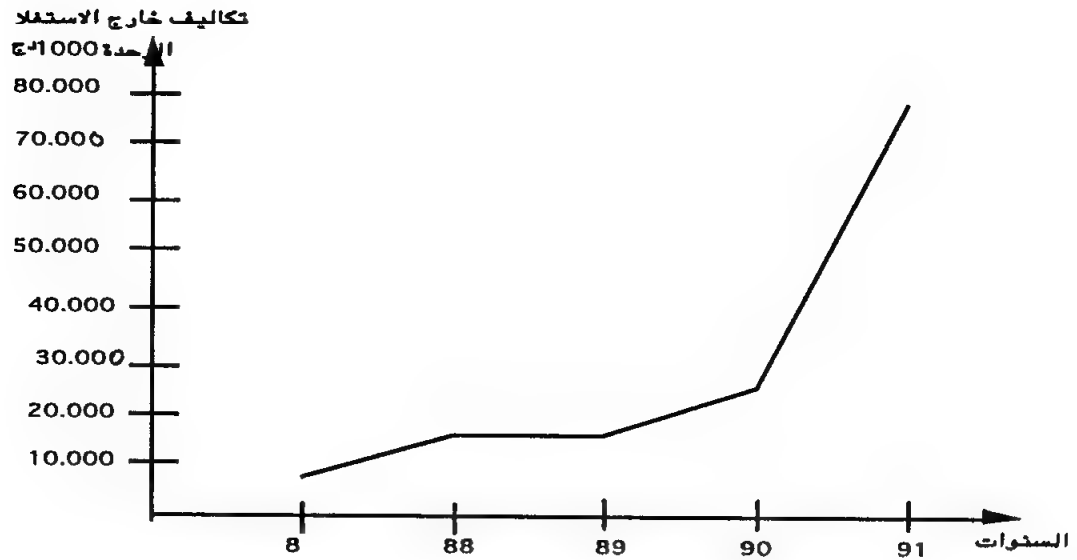


شكل 35.3 : تطور مخصصات الاهتلاك .

8 - تكاليف خارج الاستغلال :

إن مبلغ تكاليف خارج الاستغلال قد زاد بنسبة مرتفعة جدا (خاصة في السنة الأخيرة) حيث أصبح هذا العنصر يمثل 13.8٪ من مجموع التكاليف الكلية ، وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى مؤونة الخسارة في أسعار الصرف ، التي بلغت في سنة 1990 : 34.224 ألف دينار ، وقد زادت في سنة 1991 بسبب خسارة الصرف الناتجة عن تدهور قيمة الدينار ، وتضاعفت هذه الخسارة مقارنة بسنة 1990 وبلغت 33.997 ألف دينار ، وكذلك تأثر هذا العنصر من التكاليف بمؤونة الخسائر المحتملة التي بلغت في سنة 1991 : 36.501 ألف دينار .

وقد تطورت هذه التكاليف بالشكل البياني 36.3 كما يلي :



شكل 36.3 : تطور التكاليف خارج الاستغلال .

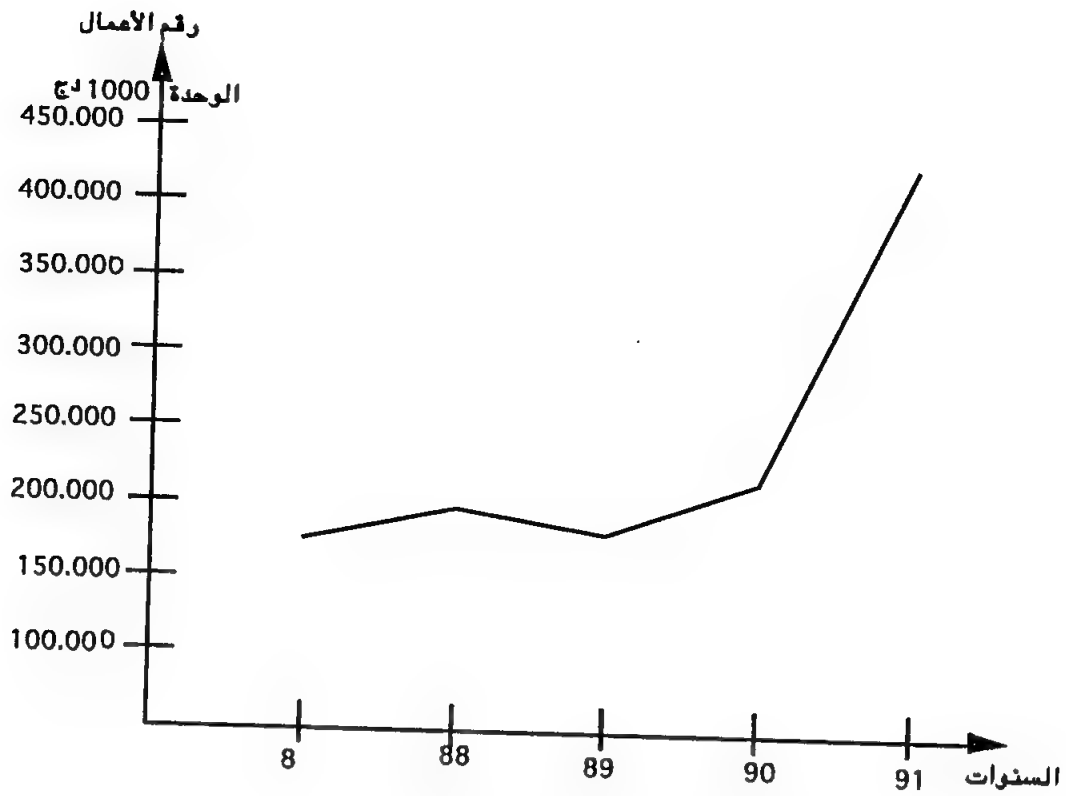
المطلب الثالث: تحليل عناصر الإيرادات

تتمثل أهم عناصر الإيرادات بالنسبة للسنوات محل الدراسة في ⁽¹⁾ :

1 - رقم الأعمال :

إن رقم الأعمال قد زاد بنسب كبيرة جدا ، حيث بلغ في سنة 1991 بالنسبة لجميع المنتوجات 433.959 ألف دينار مقابل 211.823 ألف دينار في سنة 1990 و 197.487 ألف دينار في سنة 1989 أي بزيادة تقدر بـ 104٪ مقارنة بسنة 1990 ، وبـ 119٪ مقارنة بسنة 1989 ، وبـ 130٪ مقارنة بسنة 1987 ويمكن ملاحظة ذلك بالشكل البياني التالي :

(1) - مصدر الأرقام : مصلحة المحاسبة والمالية .



شكل 37-3 : تطور رقم الأعمال .

يلاحظ أن الزيادة الكبيرة في رقم الأعمال كانت في سنة 1991 ، بينما في السنوات الماضية كان اتجاه تطور رقم الأعمال مستقراً نوعاً ما ، وهذه الزيادة الأخيرة كانت نتيجة ارتفاع في أسعار المنتجات المختلفة بنسب مرتفعة جداً بالإضافة إلى بيع منتج جديد يتمثل في موزعات البنزين الذي قامت بإنتاجه المؤسسة في هذه السنة ، وقد تطور رقم الأعمال حسب كل منتج كما يلي :

أ - عداد الكهرباء :

يلاحظ أن المبيعات المتعلقة بعدادات الكهرباء ازدادت بحوالي 63% مقارنة بسنة 1990 ، وقد تم تصدير جزء ضئيل من هذا المنتج كعينة للتعرف على جودته ووضعيته في السوق العالمية .

ب - عداد المياه :

إن رقم الأعمال بالنسبة لعداد المياه لسنة 1991 ارتفع بحوالي 50% مقارنة بسنة 1990 نتيجة ارتفاع الأسعار (50605 ألف دينار مقابل 33607 ألف دينار

على التوالي) ⁽¹⁾ ، بينما بلغ في هذه السنة الأخيرة 33607 ألف دينار مقابل 58.412 ألف دينار في سنة 1989 أي بانخفاض يقدر بـ 43٪ وهذا راجع إلى انخفاض أسعار بيع التصدير ، ويمثل رقم الأعمال بالنسبة لهذا المنتج 11.64 ٪ من رقم الأعمال الإجمالي لسنة 91 .

ج - عداد الغاز :

يقدر رقم الأعمال بالنسبة لعدادات الغاز والضابط 22٪ من المبيعات الإجمالية لسنة 1991 ومقارنة بسنة 1990 قد ازدادت بنسبة 100٪ نتيجة ارتفاع الأسعار ، ويلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في مبيعات منتج عداد الغاز والضابط ، لطبيعة المنتج الذي يتميز بطلب كبير ومتزايد .

د - منتج القاطع :

يمثل هذا المنتج 20٪ من رقم الأعمال الإجمالي في سنة 91 ، ومقارنة بسنة 90 قد ازدادت المبيعات منه بنسبة 76٪ ، وهذا راجع كما سبق ذكره إلى زيادة الأسعار .

هـ - منتج المشغل وموزعات البنزين :

رقم أعمال المشغل (Relais et contacteurs) يمثل 2.58٪ من مجموع المبيعات الإجمالية لسنة 1991 .

بينما رقم أعمال عداد البنزين (Volucompteurs) يمثل 12٪ من رقم أعمال سنة 1991 ، ويلاحظ أن هذا المنتج دخل الإنتاج والتسويق ابتداء من سنة 1991 .

وقد اهتمت الدراسة بعنصر رقم الأعمال فقط نسبة للقيمة المتدنية نسبيا لبقية عناصر الإيرادات الكلية .

(1) - مصدر الأرقام : مصلحة المحاسبة والمالية .

المبحث الرابع : دراسة وتحليل ربحية المؤسسة :

المطلب الأول: دراسة التوازن العام للمؤسسة .

تُدرس الربحية عن طريق تحديد دقيق لكل من التكاليف والإيرادات المتعلقة بالاستغلال العادي للمؤسسة ، بالإضافة إلى تصنيف التكاليف الكلية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة . هذا التصنيف يلعب دورا كبيرا في تحديد ربحية المؤسسة بدقة وتحديد جميع العوامل المؤثرة على الربحية ، ونظرا لعدم توفر معطيات عن تصنيف التكاليف بسبب عدم وجود قسم المحاسبة التحليلية في المؤسسة ؛ فإنه يمكن اعتبار كل من المواد واللوازم المستهلكة والخدمات من ضمن التكاليف المتغيرة ، وكل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية ، والمصاريف المختلفة ، ومخصصات الاهتلاك والمؤونات من ضمن التكاليف الثابتة ، ومنه يمكن الحصول على الجدول التالي :

العناصر/السنوات	1987	%	1988	%	1989	%	1990	%	1991	%
رقم الأعمال	187.963.033,41	100	198.683.355,39	100	197.487.434,97	100	211.823.912,52	100	433.959.133,16	100
تكاليف متغيرة	63.535.542,51	34	84.311.937,03	42	78.198.432,87	39	96.522.846,06	45	238.869.789,4	55
هامش التكاليف المتغيرة	124.427.490,8	66	114.571.418,3	58	119.889.002	61	115.301.014,4	55	195.089.343,7	45
تكاليف ثابتة	123.268.899,5		125.839.490,6		144.161.727,1		154.652.790,9		257.865.928,4	
النتيجة الصافية	1.158.591,28		-11.288.072,32		-24.872.725,13		-39.351.778,47		-62.776.584,65	

جدول 38.3 : تطور النتيجة الصافية .

يلاحظ أن تطور التكاليف المتغيرة كان بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى نظرا لكمية المواد المستهلكة في العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى التي ارتفعت أسعارها نتيجة تدهور قيمة الدينار - خاصة في سنة 1991 - ، وكذلك لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ، وقد أصبحت التكاليف المتغيرة في سنة 1991 تمثل

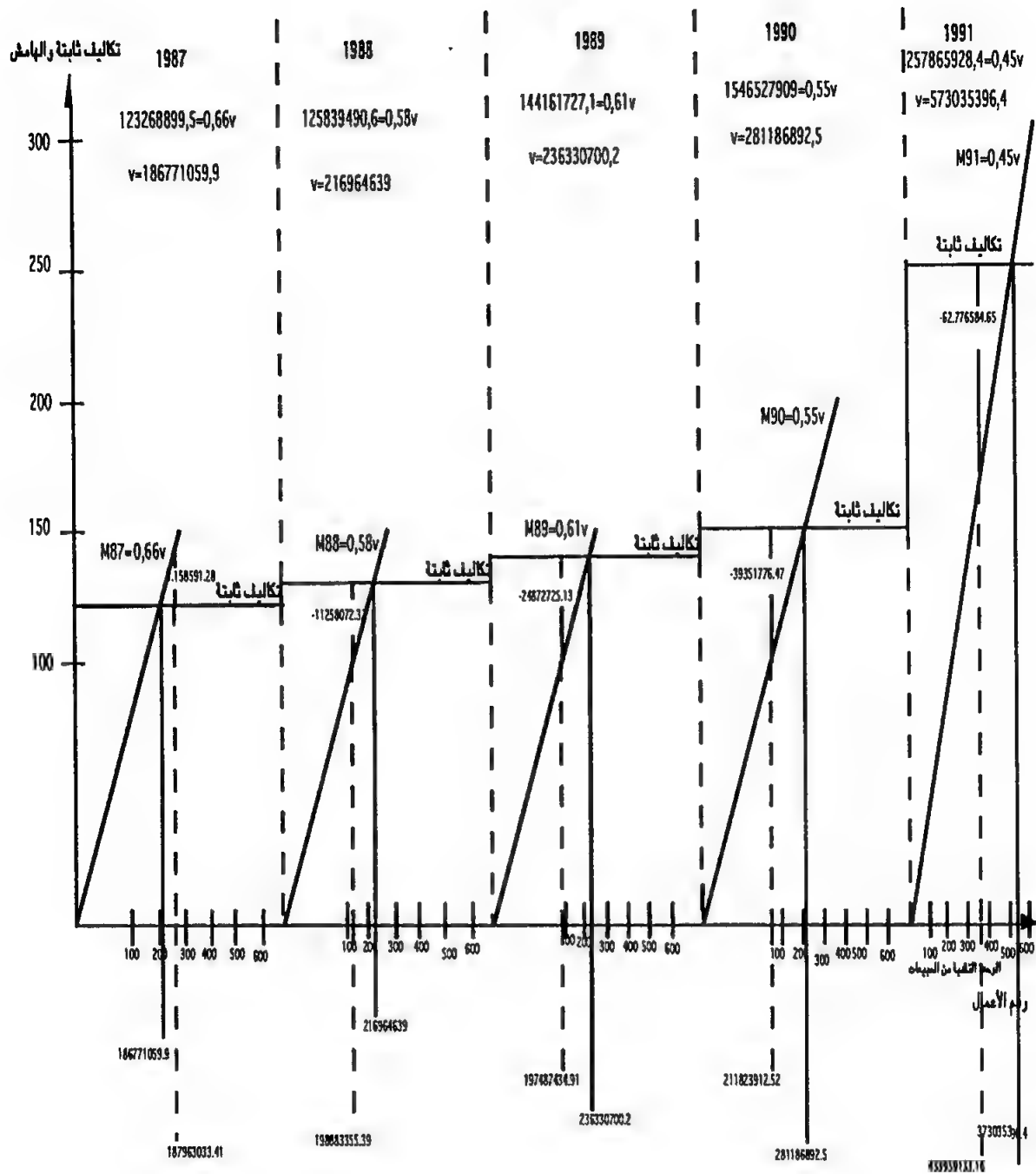
أكثر من نصف رقم الأعمال ، مما ترتب عنه انخفاض الهامش على التكاليف المتغيرة بنسبة 45٪ ، وفي نفس السنة زادت الكميات المستهلكة من المواد بـ 3 أضعاف مقارنة بسنة 1990 .

إن زيادة التكاليف المتغيرة تبعثها زيادة في رقم الأعمال ولكن ليس بالنسب المرجوة ، حيث أصبح رقم الأعمال لا يغطي التكاليف الثابتة - خاصة في السنوات الأربعة الأخيرة - مما أدى إلى تحمل المؤسسة لخسائر في هذه السنوات ، وقد تضاعف رقم الأعمال سنة 91 مقارنة بسنة 1990 ، نتيجة زيادة أسعار كل منتجات المؤسسة بنسب مرتفعة جدا . ورغم هذه الزيادة فإن المؤسسة تعاني من العجز المالي المتزايد في كل سنة . أما معاملات التكاليف المتغيرة فهي على التوالي (بالنسبة لسنوات الدراسة) :

34٪ ، 42٪ ، 39٪ ، 45٪ ، 55٪ ، ويلاحظ أن الاتجاه العام لتطور هذا المعامل في ارتفاع من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 1989 ، حيث انخفضت هذه التكاليف مقارنة بسنة 1988 ، بسبب مشاكل التمويل التي واجهتها المؤسسة في تلك السنة، فيما بلغت معاملات الهامش على التكاليف المتغيرة بالنسبة للسنوات محل الدراسة على التوالي : 66٪ ، 58٪ ، 61٪ ، 55٪ ، 45٪ ، ويلاحظ أن هذه المعاملات في انخفاض مستمر لأن التكاليف المتغيرة وخاصة المواد المستهلكة ازدادت بنسب مرتفعة . ويمكن التعرف على نقطة التعادل بالنسبة لجميع السنوات بالشكل 39.3⁽¹⁾

(1) - مصدر البيانات : جداول النتائج للسنوات الخمس (أنظر الملاحق رقم : 2، 0.6، 1 4.1 18.1) وهذا

باعتبار كل من المواد واللوازم والخدمات تكاليف متغيرة ، واعتبار مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية والمصاريف المختلفة من ضمن التكاليف الثابتة .



شكل 39.3 : نقاط التعادل لجميع السنوات .

تحدد معاملات الهامش على التكاليف المتغيرة لكل سنة بما يلي :

$$M_{87} = 0,66V , M_{88} = 0,58V , M_{89} = 0,61V , M_{90} = 0,55V ,$$

$$M_{91} = 0,45V .$$

بحيث :

M: الهامش على التكاليف .

V : رقم الأعمال .

ويتضح من خلال الشكل 39.3 أن المؤسسة تحقق أرباحا عند وصول رقم الأعمال إلى القيمة 186.771.059.9 دج في سنة 1987 حيث حققت المؤسسة ربحا صافيا للاستغلال يقدر بـ 1.158.591.28 دج ، أما في سنة 1988 فتبدأ في تحقيق أرباح عندما يبلغ رقم الأعمال 216.964.639 دج ، أما المؤسسة فقد حققت رقم أعمال بمقدار 198.883.555.39 دج ، وبالتالي تحققت خسارة بمقدار 11.268.172.32 دج ، وهذا المبلغ موجود في منطقة الخسارة المبينة في الشكل رقم 39.3 .

أما في سنة 1989 فتبدأ المؤسسة في تحقيق أرباح عند مبلغ 236.330.700.20 دج وحققت المؤسسة رقم أعمال يقدر بـ 197.487.434.91 دج ولكن هذا المبلغ أقل من نقطة التعادل المحققة في هذه السنة ، هذا ما أدى بالمؤسسة إلى تحقيق خسارة بمقدار 24.872.725.13 دج .

أما في سنة 1990 فإن نقطة التعادل تتحدد عند رقم أعمال يبلغ 281.186.892,50 دج ، بينما مبلغ المبيعات المحققة تُقدر بـ 211.823.912.52 دج وهذا ما نتج عنه خسارة تقدر بـ 39.351.776.47 .

أما في سنة 1991 فإن نقطة التعادل تتحقق عند حد 573.035.396.4 دج أي أن رقم الأعمال المحقق في هذه السنة بلغ 433.959.133.16 دج ، وهذا المبلغ يقع في أسفل نقطة التعادل ؛ مما أدى إلى تحقيق خسارة بمبلغ 62.776.584.65 دج .
ويلاحظ أن المؤسسة تزداد مصاريفها - خاصة المصاريف المتغيرة - بنسب أكبر من زيادة رقم الأعمال؛ مما أدى بالمؤسسة إلى تحقيق خسائر خلال السنوات الأربعة الأخيرة .

وتُقاس مرونة النتيجة الصافية بمقارنة تغير النتيجة الصافية بتغير رقم الأعمال .

المطلب الثاني: دراسة مرونة النتيجة الصافية للاستغلال

وتحدد بالمعادلة التالية :

$$S = \frac{\frac{\Delta R}{R}}{\frac{\Delta V}{V}} = \frac{\frac{\Delta Q (P - V)}{(P - V)Q - F}}{\frac{P \Delta Q}{PQ}} = \frac{(P - V)Q}{(P - V)Q - F} = \frac{M}{R}$$

$$M = (P - V)Q = u V , R = (P - V)Q - F = u V - F$$

بحيث :

S المرونة .

R النتيجة الصافية للاستغلال .

V رقم الأعمال .

P سعر الوحدة الواحدة .

Q عدد الوحدات .

M الهامش على التكاليف المتغيرة .

ويُتوصل إلى مرونة نتيجة الصافية للاستغلال لكل سنة ولكل مستوى من

رقم الأعمال بالشكل التالي :

$$S_{87} = \frac{0,66V}{0,66V - 123268899,5} , S_{88} = \frac{0,58V}{0,58V - 125839440,6}$$

$$S_{89} = \frac{0,61V}{0,61V - 144161727,1} , S_{90} = \frac{0,55V}{0,55V - 154652790,9}$$

$$S_{91} = \frac{0,45V}{0,45V - 257865928,4}$$

وبتعويض V بالقيم المحققة في كل سنة يُحصل على :

فبالنسبة لعام 1987 فإن المرونة تكون :

$$S_{87} = \frac{124427490,8}{124427490,8 - 123268899,5} = 107.$$

هذا يدل أن المؤسسة تحقق دينارا من الربح عندما يبلغ الهامش على التكاليف المتغيرة 107 دج . أما بالنسبة لعام 1988 :

$$S_{88} = \frac{114571418,3}{114571418,3 - 125839490,6} = -10,23 .$$

إن المؤسسة تحصل على دينار خسارة كلما حققت هامشا على تكاليف متغيرة بـ 0 دج ، لهذا يستوجب زيادة رقم أعمالها بمقدار 8.95%⁽¹⁾ لكي تصل إلى نقطة التعادل . وبالنسبة لعام 1989 يتم الحصول على المرونة :

$$S_{89} = \frac{119889002}{119889002 - 144161727,1} = -4,82 .$$

هذا يعني أن المؤسسة تحصل على دينار خسارة كلما حققت 4.82 دج من الهامش على التكاليف المتغيرة ، ولكي تصل إلى نقطة التعادل لا بد أن تزيد رقم أعمالها بنسبة 16.84% . وفي عام 1990 تكون المرونة :

$$S_{90} = \frac{115301014,46}{115301014,46 - 154652790,9} = -2,93 .$$

وبالتالي فإن المؤسسة تحصل على دينار خسارة كلما حققت 2.93 دج من الهامش على التكاليف المتغيرة ، ومن أجل تغطية هذا العجز لا بد من زيادة رقم الأعمال بنسبة 25.44% . وأخيرا تكون المرونة بالنسبة لعام 1991 :

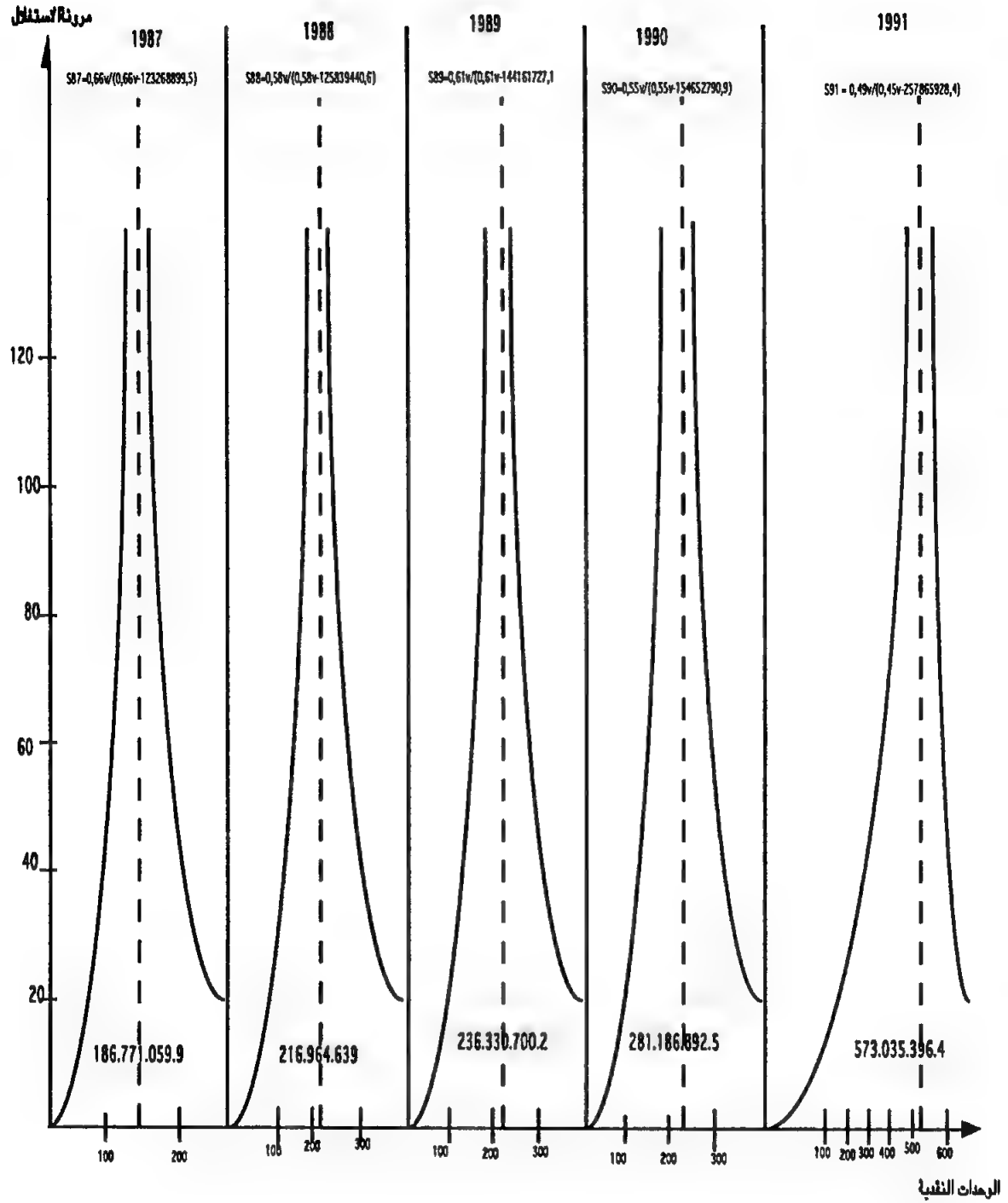
$$S_{91} = \frac{195089343,7}{195089343,7 - 257865928,4} = -3,10$$

وعلى هذا الأساس تحصل المؤسسة على دينار خسارة كلما حققت 3.10 دج من الهامش على التكاليف المتغيرة ، ومن أجل الوصول إلى نقطة التعادل لا بد من زيادة رقم الأعمال بنسبة 24.34% .

أما تمثيل مرونة النتيجة الصافية للاستغلال حسب هذه المعطيات فيكون بالشكل البياني 40.3 :

$$(1) - \frac{125839490,6}{100 \times 114571418,3} = -91.05\% .$$

$$100\% - 91.05\% = 8.95\% .$$



شكل 40.3 : مرونة النتيجة الصافية للاستغلال لفترة الدراسة .

إن التمثيل البياني 40.3 لدالة مرونة الاستغلال ، يبين أن منحنى هذه الأخيرة في تزايد كلما زاد رقم الأعمال وينخفض كلما انخفض ، وعند نقطة التعادل يتجه هذا المنحنى إلى اللانهاية .

ويلاحظ أيضا أن مرونة النتيجة الصافية للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال سالبة وهذا في الأربع سنوات الأخيرة ، بحيث أنه كلما زاد رقم الأعمال كلما انخفضت النتيجة (الخسائر) ، وهذه الوضعية تفسر أن المؤسسة تعاني من مشكل التحكم في المصاريف حيث أنه كلما زاد رقم الأعمال زادت التكاليف بنسب أكبر من زيادة رقم الأعمال .

المطلب الثالث: دراسة الرفع المالي للمؤسسة:

تقتضئ المؤسسة بسعر فائدة محدد من البنك بنسبة 19٪ ، أما ربحية الاستغلال (بعد الضريبة وقبل المصاريف المالية) فتتحدد عن طريق النسبة التالية :

[الربح الصافي + المصاريف المالية (الفوائد)] / مجموع الأصول .

ففي سنة 91 حققت ربحا بمقدار 25.861.355,85 دج⁽¹⁾ ومجموع الفوائد 30.705.754.44 دج ، أما مجموع الأصول فتقدر بـ 932.348.020.62 دج .

وبالتالي تكون ربحية الاستغلال كما يلي :

$$\text{ربحية الاستغلال} = \frac{30705754,44 + 25861355,85}{932348020,62} = 6\%$$

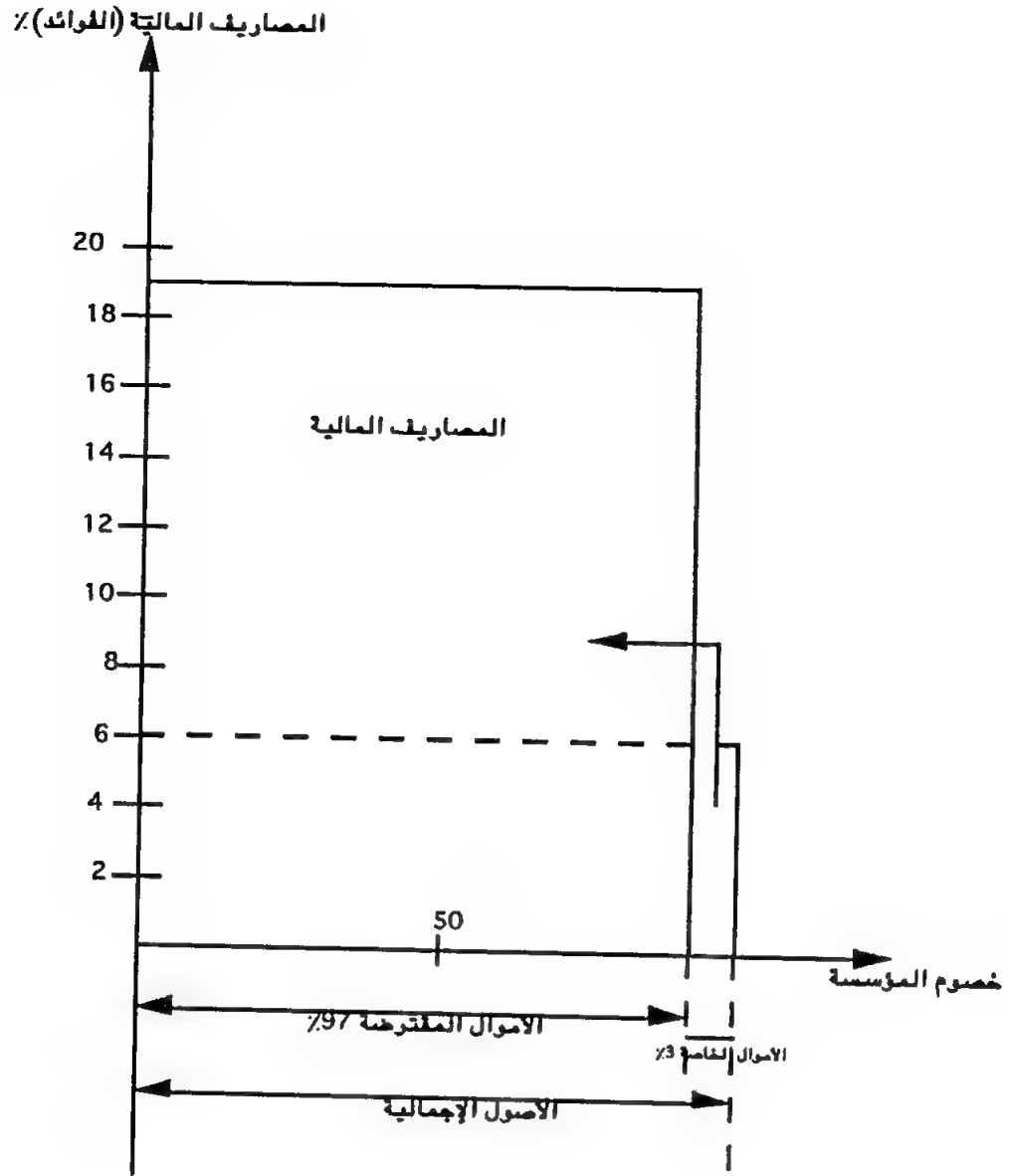
أما نسبة الهيكل المالي فتتحدد بـ :

$$\text{الأموال الخاصة / الأموال المقترضة} = \frac{25313555,74}{907034465,8} = 3\%$$

تعتبر هذه النسبة عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة ، لذا فإن البنوك لا يمكن أن تقوم بتمويل المؤسسة في مثل هذه الظروف .

ولمعرفة مدى إمكانية المؤسسة على زيادة الطاقة الاقتراضية لا بد من أخذ الرفع المالي بعين الاعتبار كمؤشر للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أموالها المقترضة ، والمعروف أن الرفع المالي يتحدد بالمقارنة بين ربحية الاستغلال ونسبة الهيكل المالي من جهة ، ونسبة الفوائد من جهة أخرى ، ويمثل الرفع المالي بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة بالشكل 3-4 كما يلي :

(1) - المصدر : جدول النتائج لسنة 91 (ملحق رقم 18) .



شكل 4 1-3 : الرفع المالي .

يلاحظ من خلال الشكل 4 1-3 أن المؤسسة لا تستطيع تغطية الفوائد رغم أنها تستعمل كلاً من ربحية الاستغلال وأموالها الخاصة ، وبما أن ربحية الاستغلال تمثل نسبة 6% فقط ، ونسبة الاقتراض تصل إلى 19%⁽¹⁾ ، فهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في إدارة هذه الأموال بصفة عقلانية .

أما اختلال توازن الهيكل المالي للمؤسسة فيرجع أساساً لتآكل رأس المال بسبب الخسائر المتراكمة .

(1) - مصدر النسبة : البنك الوطني الجزائري .

ويمكن تحليل الرفع المالي بافتراض ما يلي :

P الأموال الخاصة .

E الأموال المقترضة .

t تكلفة الأموال المقترضة (الفائدة) .

A الأصول الإجمالية

K ربحية الاستغلال قبل المصاريف المالية وبعد الضريبة .

إن زيادة قيمة الأموال الخاصة تتحقق عندما تكون النتيجة الصافية للاستغلال (بعد الضريبة) أكبر من المصاريف المالية (الفوائد) وتتمثل عن طريق المعادلة التالية :

$$KA - tE = K (E+P) - t E = kE + KP - tP = KP + (K-t)E \quad (1)$$

ومنه تتحدد نسبة ربحية الأموال الخاصة بالمعادلة التالية :

$$r = \frac{KP + (K-t)E}{P} = \frac{KP}{P} + \frac{(K-t)E}{P} = K + (K-t)\frac{E}{P}$$

وتتحدد هذه الربحية في المؤسسة بالشكل التالي :

$$r = 6\% + (6\% - 19\%) \frac{907034465,8}{25313555,74} = 6\% - 12,65\% = -6,65\% .$$

إن ربحية الأموال الخاصة تعتبر سلبية ؛ بمعنى أن كل استثمار تقوم به المؤسسة من أموالها الخاصة تحقق خسارة بمقدار 6.65٪ من هذه الأموال .
ويلاحظ أيضا أن المؤسسة لا تغطي من أموالها الخاصة سوى 3٪ من الفوائد ، وبالتالي فهي غير قادرة على توليد أرباح لمواجهة هذه الوضعية الصعبة ، خاصة وأن ربحية أموالها الخاصة سالبة (-6.65٪) أي أن كل دينار يُستثمر من أموالها الخاصة يحقق خسارة بمقدار 0.0665 دج ، ففي هذه الحالة يلعب الرفع المالي دورا سلبيا بالنسبة للمؤسسة لأن : $K-T < 0$ أي أن ارتفاع نسبة الرفع المالي يؤثر بالسلب على ربحية الأموال الخاصة ، وهذا ما تمت ملاحظته في المؤسسة حيث أن (6٪ - 19٪) > 0 ، أما في حالة كون ربحية الاستغلال أكبر من

(1) - B.Colasse: op. cit. P : 61.

تكلفة الاموال المقترضة $K-T > 0$ فإن الرفع المالي يلعب دورا إيجابيا بالنسبة للمؤسسة ، ويساعد على رفع نسبة الهيكل المالي وربحية الاموال الخاصة .

أما في السنوات السابقة فوضعية المؤسسة كانت سيئة بسبب تراكم الخسائر من سنة إلى أخرى ، وربحية الاموال الخاصة سالبة ، وهيكل رأس المال ضعيف جدا لأن الاموال الخاصة لا تمثل إلا جزء ضئيلا من مجموع الأصول ، حيث وصلت في سنة 1990 إلى أقل من الصفر .

المطلب الرابع : دراسة ربحية المؤسسة باستخدام البرمجة الخطية :

تم استخدام نموذج البرمجة الخطية بالنسبة لمنتوج عدادات المياه وذلك لتعظيم الأرباح وهذا بأخذ العوائق المختلفة بعين الاعتبار في النموذج المستخدم .

وفيما يلي الجدول رقم 423 ، الذي يبين معطيات نموذج البرمجة الخطية الخاص بأصناف عدادات المياه الثلاثة⁽¹⁾ :

STORM EDITOR : Linear & Integer Programming Module						
Title : A.M.C EL-EULMA						
Number of variables : 3						
Number of constraints: 8						
Starting solution given: NO						
Objective type(max/min): MAX						
R1 : C1	SNR15	SNR20	TNFE	CONSTTYPE	FIHS	RANGE
OBJCOEFF	103,23	135,18	199,1	/	/	/
USIMET	0,0175	0,0165	1.0000E-03	≤	8799	/
INJ PLAST	0,0933	0,0806	0,05225	≤	14321,71	/
USIPLAST	0,0504	0,04185	0,03785	≤	9830	/
ETALON	0,0574	0,0574	0,0574	≤	9500	/
MONTAGE	8.8000E-03	8.8000E-03	0,01142	≤	8098	/
PROD15	1	0	0	≤	158000	/
PROD 20	0	1	0	≤	38000	/
PROD T	0	0	1	≤	28500	/
VARBL TYPE	POS	POS	POS	/	/	/
LOWR BOUND	/	/	/	/	/	/
UPERBOUND	/	/	/	/	/	/
INIT SOLN	0	0	0	/	/	/

جدول 423 : معطيات نموذج البرمجة الخطية بالنسبة للأصناف

الثلاثة لعدادات المياه .

(1) - نظرا لعدم توفر معطيات المحاسبة التحليلية بالنسبة للمنتجات الأخرى تمت دراسة الربحية

بالنسبة للأصناف الثلاثة لعدادات المياه فقط .

من أجل تحليل وتحديد ربحية المؤسسة يمكن استخدام بعض النماذج الكمية ومن أهمها "البرمجة الخطية" التي تمكن من تحليل كل العوامل التي تؤثر على ربحية المؤسسة ، و تعتبر أداة مساعدة في عملية اتخاذ القرار في هذا المجال كما تستخدم في تعظيم دالة الربح .

وفيما يلي تطبيق لهذا النموذج الذي يعتمد على ثلاثة أصناف من عدادات المياه :

الصنف الأول : SNR15 .

الصنف الثاني : SNR20 .

الصنف الثالث : TNRE .

فهذه الأصناف الثلاثة تمثل في نفس الوقت عدد المتغيرات المأخوذة في النموذج ، أما القيود على مستوى مرحلة الإنتاج فتتمثل في عدد الساعات القصوى المتاحة لكل قسم من الأقسام الخمس التي تمر بها عملية إنتاج الأصناف الثلاثة ، كما أن هناك قيود أخرى تتمثل في الطاقة الإنتاجية لكل صنف من الأصناف .

وتتمثل هذه القيود في :

- قسم التصنيع المعدني USIMET (Usinage metalique):

$$0,0175 \text{ SNR15} + 0,0165 \text{ SNR20} + 0,001 \text{ TNRE} \leq 8799$$

حيث :

0.0175 : الوقت اللازم⁽¹⁾ لإنتاج وحدة من SNR15 .

0.0165 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR20 .

0.001 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE .

و 8799 : عدد الساعات الكلية السنوية التي لا يمكن تجاوزها (الطاقة القصوى) .

وحدة القياس لهذا القسم : ساعات العمل المباشرة .

(1) - بالساعات .

- قسم : حقن البلاستيك (Injection plastique)

$$0.0933\text{SNR15} + 0,0606 \text{ SNR20} + 0,05225 \text{ TNRE} \leq 14321,71$$

حيث :

. 0.0933 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 .

. 0.0606 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR20 .

. 0.05225 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE .

. 14321.71 : عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس : ساعات الآلة .

- قسم التصنيع البلاستيكي (Usinage plastique) :

$$0.0504\text{SNR15} + 0,041855 \text{ SNR20} + 0,03785\text{TNRE} \leq 9630$$

حيث :

. 0.0504 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 .

. 0.041855 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR20 .

. 0.03785 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE .

. 9630 : عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس ساعات العمل المباشرة .

- قسم المعايرة (Etalonnage) :

$$0.0574\text{SNR15} + 0,0574 \text{ SNR20} + 0,0574 \text{ TNRE} \leq 9500$$

حيث :

. 0.0574 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 , SNR20 , TNRE

. 9500 : عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس ساعة للمعايرة .

- قسم التركيب (Montage) :

$$0.0088\text{SNR15} + 0,0088 \text{ SNR20} + 0,01142 \text{ TNRE} \leq 8096 .$$

حيث :

0.0088 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من SNR15 و SNR20 .

0.01142 : الوقت اللازم لإنتاج وحدة من TNRE .

8096 : عدد الساعات الكلية السنوية .

وحدة القياس : ساعة تركيب .

أما قيد المنتجات تامة الصنع فهو يتمثل في

$PROD15 \leq 158000$ (تمثل عدد الوحدات المنتجة من عداد SNR15) .

$PROD20 \leq 38000$ (تمثل عدد الوحدات المنتجة من عداد SNR20) .

$PRODT \leq 28500$ (تمثل عدد الوحدات المنتجة من عداد TNRE) .

وتتمثل دالة الهدف أو دالة تعظيم الربح في المعادلة التالية :

$$P = 103,23 \text{ SNR15} + 135,18 \text{ SNR20} + 199,15 \text{ TNRE} - 1718508,87 .$$

حيث : 103.23 و 135.18 و 199.15 تمثل الهامش على التكاليف المتغيرة للوحدة

و 1717508.87 : تمثل التكاليف الثابتة .

وباستعمال هذه المعطيات في الإلغام الآلي تم الوصول إلى الجدول 43.3 :

AMD EL-EUTMA			
OPTIMAL SOLUTION - SUMMARY REPORT (NONZERO VARIABLES)			
	VARIABLE	VALUE	COST
1	SNR15	99005,23	103,23
2	SNR20	38000,00	135,18
3	TNRE	28500,00	199,10

جدول 43.3 : حجم الإنتاج الأمثل .

الذي يتضح من خلاله أن الكمية المنتجة من SNR15 هي 99005,23 وحدة ، أي أن المؤسسة لكي تصل إلى طاقة إنتاجية 158000 تعتمد على استغلال ساعات المنتجات الأخرى ، بينما يتحقق إنتاج SNR20 و TNRE لأن الهامش على التكاليف المتغيرة أكبر من الهامش على التكاليف المتغيرة لعداد SNR15 ، أما الساعات المستغلة فعلا من طرف المؤسسة (ساعات العمل الفعلية) في كل قسم فهي موضحة

بالجدول 44.3 :

SLACK VARIABLES		الطاقة المطلوبة	الطاقة المستعملة
1	USIMET	6410.9080	2388.10
2	INJ PLAST	1292.5970	13029.113
3	USIPLAST	1971,1110	7658,889
4	MONTAGE	6564,884	1531,116
5	PROD 15	58994,77	99005,83

جدول 44.3 : الطاقة العاطلة والمستعملة لكل ورشة .

- ففي قسم التصنيع المعدني USIMET تبلغ 2388,10 ساعة ، بينما 6410,908 ساعة تعتبر طاقة عاطلة أي بمعدل استعمال 27,14٪ فقط .

- أما قسم الحقن البلاستيكي INJPLAST فتبلغ الطاقة المستعملة فعلا 13029,113 ساعة ، بينما 1292,597 ساعة تعتبر طاقة عاطلة ، أي بمعدل استعمال مقداره 90,97٪ .

- قسم التصنيع البلاستيكي usiplast فهي تبلغ 7658,889 ساعة ، بينما 1971,11 ساعة تعتبر طاقة عاطلة بمعدل استعمال قدره 79,53٪ .

- قسم المعايرة ETALONNAGE تبلغ الطاقة المستعملة 9500 ساعة بمعدل استعمال 100٪ ، ففي هذا الفرع يكمن مركز الاختناق بالنسبة لمنتوج عدادات المياه ، بحيث إذا زادت المؤسسة وحدة واحدة من هذا المنتج فإن هذا الفرع لا يمكنه استيعاب هذه الوحدة ، وحسب حل المسألة الثنائية فإن كل ساعة إضافية في هذا الفرع تحقق ربحا إضافيا بمقدار 1798,432 دج (انظر جدول 45.3 : حل المسألة الثنائية) ، ويعتبر كمؤشر بالنسبة للمؤسسة في حالة ما إذا أرادت المفاضلة بين شراء آلة جديدة واستعمال الخدمة للغير (sous-traitance) في مؤسسة أخرى ، وتعتمد هذه المفاضلة على تكلفة الآلة المشتراة وتكلفة الخدمة للغير ، فإذا تعدت تكلفة الآلة الجديدة مبلغ 1798,432 دج فإن المؤسسة تفضل الخدمة للغير عندما

تكون تكلفة هذه الأخيرة أقل من 1798,432 دج ، أما في حالة كون تكلفة الآلة للساعة الواحدة أقل من الخدمة للغير فإن المؤسسة تفضل شراء آلة جديدة من أجل تعظيم أرباحها من هذا النوع من المنتج ، ومنه زيادة طاقة التمويل الذاتي والخروج من الوضعية المزرية التي تعاني منها ويبين الجدول (45.3) حل المسألة الثنائية :

AMC EL- EULMA					
OPTIMAL SOLUTION - DETAILED REPORT					
	constraint	Type	RHS	Slack	Shadow price
1	USINET	≤	8799,00	6410,908	0
2	INJPLAST	≤	14321,71	1292,597	0
3	USIPLAST	≤	9830,00	1971,111	0
4	ETALON	≤	9500,00	0	1798,432
5	MONTAGE	≤	8098	6564,884	0
6	PROD15	≤	158000	58994,77	0
7	PROD 20	≤	38000	0	31,95
8	PROD T	≤	28500	0	95,87
Objective Function Value = 21031500					

جدول 45.3 : حل المسألة الثنائية

- فرع التركيب (MONTAGE) : تبلغ الطاقة المستعملة 1531,116 ساعة بينما الطاقة العاطلة تبلغ 6564,889 ساعة وبالتالي يكون معدل الاستغلال 19٪ .
وفي الأخير وحسب حل المسألة الثنائية (جدول 45.3) فإن المؤسسة تعظم أرباحها من هذا النوع من المنتج بالمعادلة التالية :

$$Z_{\max} = 103,23 \text{ SNR15} + 135,18 \text{ SNR20} + 199,10 \text{ TNRE} - 1718508,87$$

وبتعويض كل من SNR15 ، SNR20 ، TNRE بحجم الانتاج الأمثل يتم الحصول :

$$Z_{\max} = 103,23 \times 99005,23 + 135,18 \times 38000 + 199,10 \times 28500 - 1718508,87$$

وبالتالي فإن الربح الصافي يساوي : 19312991.13 دج .

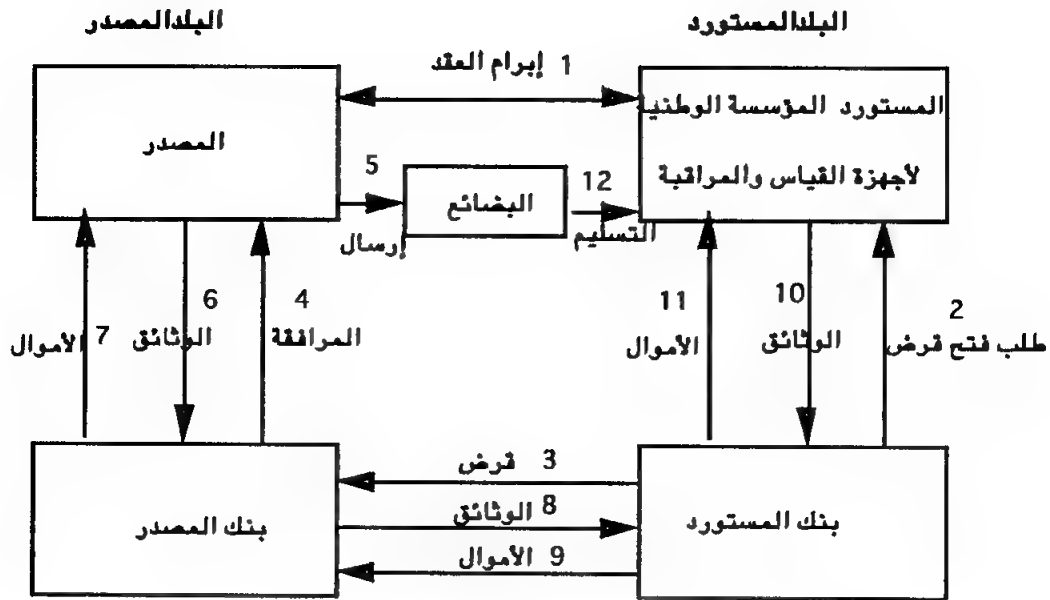
المبحث الخامس : النتائج والحلول المقترحة

المطلب الأول: نتائج دورة الاستغلال

بعد دراسة دورة الاستغلال في المؤسسة تم حصر مجموعة من المشكلات تتعلق بالمجالات المختلفة لنشاط المؤسسة ، مع التركيز على التمويل ، الإنتاج والمالية .

أما مشكلة التمويل فيمكن تلخيصها فيما يلي :

- 1- إن المؤسسة تعاني من مشكلة تخزين المواد الأولية (انظر ص 121) ؛ مما أدى إلى زيادة تكاليف التخزين ، لاعتمادها على خطة تمويل عشوائية بحجة استيراد المواد من الخارج لضمان العملية الإنتاجية ، ورغم أن هذه الحجة مقبولة مبدئيا إلا أنه لا يمكن أن تكون مبررا لتخصيص أموال ضخمة لهذه المرحلة وإهمال بقية المراحل الأخرى .
- 2- إن تغطية هذا النوع من المخزون بالأموال الدائمة في تناقص مستمر ، حيث أصبح رأس المال العامل لا يغطي سوى 50% (أنظر الجدول 3-9) ، مما أدى بالمؤسسة إلى البحث عن وسائل تمويل أخرى لتغطية هذه الاحتياجات .
- 3- إن معدل دوران مخزون المواد الأولية بطيء نتيجة طول مرحلة الإنتاج (أنظر الصفحة 121) ، مما ترتب عنه تحمل أعباء إضافية ناتجة عن زيادة تكلفة التخزين ، وبالتالي التأثير على ربحية المؤسسة .
- 4- لا يمكن للمؤسسة الاعتماد على قرض المورد في تمويل التزاماتها إلا فيما يخص الجزء الضئيل للمواد المحلية ، أما بالنسبة للمواد المستوردة فلا تستطيع المؤسسة أن تعتمد على هذه الطريقة في التمويل لشروط الدفع المحددة من طرف المورد الأجنبي والمتمثلة في "قرض التوثيق" ، الذي يتطلب سيولة كافية في بنك المؤسسة ، وتلخص هذه الطريقة بالشكل 4.3 كما يلي :



شكل 3-47 : مراحل قرض التوثيق⁽¹⁾ .

وتتمثل مراحل هذا القرض في الخطوات التالية :

- (1) - إبرام العقد بين المستورد والمصدر .
- (2) - طلب فتح قرض من طرف المستورد من عند بنكه .
- (3) - القبول بفتح قرض وإبلاغ بنك المصدر بذلك .
- (4) - رأي فتح القرض .
- (5) - إرسال البضائع .
- (6) - منح الوثائق إلى بنك المصدر .
- (7) - تسديد المستحق للمصدر من طرف بنكه .
- (8) - إرسال وثائق إلى بنك المستورد .
- (9) - تحويل الأموال من بنك المستورد إلى بنك المصدر .
- (10) - منح الوثائق إلى المستورد من طرف بنكه .
- (11) - خفض حساب المؤسسة بالأموال المرسلة لبنك المصدر .
- (12) - تسليم البضائع للمستورد .

(1) - المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية .

ويلاحظ أن هذا النوع يعتبر ضمانا لأموال المورد ، إلا أنه يعرض المشتري
لقدر أكبر من المشاكل في حالة عدم وجود سيولة كافية في حسابه (بنك المستورد)
وهو ما تمثله المرحلة التاسعة من مرحلة قرض التوثيق .

أما مشكلة الإنتاج فهي تتمثل أساسا في الاختناق التي يعاني منه قسم
المعايرة (Etalonnage) ، فهذا القسم لا يستطيع استيعاب كل مخرجات قسم
التركيب من عدادات المياه (كما تم توضيحه باستخدام نموذج البرمجة الخطية
(الفصل الثالث) .

أما المشكل المالي الذي يعتبر المشكل الأساسي فيتلخص فيما يلي :

- 1 - إن تمويل الأصول المتداولة في تدهور مستمر من سنة إلى أخرى
نتيجة ضخامة مخزون المواد واللوازم الذي أصبح تمويله من الأمور الصعبة ؛ بسبب
تناقص رأس المال العامل من سنة إلى أخرى (أنظر الجدول 16.3) .
- 2 - تدهور خصوم المؤسسة - خاصة الأموال الخاصة - (أنظر جدول 4.3-ب)
نتيجة الخسائر المتراكمة من سنة إلى أخرى ، ورغم تحقيق المؤسسة لأرباح في
عام 1991 إلا أن هذا لا يعتبر مؤشرا لمدى كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح .
- 3 - اعتماد المؤسسة الكلي على القروض في تمويل دورة استغلالها بحيث
أصبحت تمثل 100٪ من خصوم المؤسسة (أنظر الجدول 4.3-ب) ، واتضح ذلك
خاصة في سنة 1990 ، حيث أصبح الهيكل المالي للمؤسسة يتكون أساسا من
القروض .

- 4 - تزايد القروض قصيرة الأجل خاصة في السنوات الأخيرة (أنظر الجدول
4.3-ب) لعجز الخزينة وتحول جزء من القروض طويلة الأجل إلى قروض قصيرة
الأجل .

- 5 - إن طاقة الاقتراض للمؤسسة بلغت حدها الأقصى ، ولا يمكنها بالتالي
الاعتماد على القروض مستقبلا ، وقد بلغت نسبة الاقتراض في السنوات محل
الدراسة على التوالي : 83٪ ، 88٪ ، 92٪ ، 100٪ ، 98٪ .

- 6 - زيادة مخاطر العسر المالي لأن أصول المؤسسة أصبحت غير كافية لتغطية أموال المقرضين .
- 7 - عدم كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها وكذا أصولها الكلية بطريقة سليمة ؛ مما أدى إلى ضعف الربحية نتيجة ضخامة التكاليف مقارنة بالإيرادات في كل السنوات محل الدراسة (أنظر الجدول 233) .
- 8 - تدهور السيولة أدى إلى الاعتماد على السحب على المكشوف لتغطية هذا العجز ، وبالتالي زيادة تكلفة الأموال المقترضة .
- 9 - إن الخزينة في تدهور مستمر من عام إلى عام ؛ نتيجة تحول جزء كبير من القروض طويلة الأجل إلى مستحقات في الأجل القصير من جهة ، بالإضافة إلى تزايد الاحتياجات الدورية بنسب أكبر من نسبة تزايد القروض من جهة أخرى .
- 10 - عدم تحكم المؤسسة في المصاريف أثر على معدل العائد للاستثمار بالسلب نتيجة زيادة المصاريف بنسب أكبر من زيادة الإيرادات (أنظر ص 135) .
- 11 - عجز المؤسسة على تغطية الفوائد بسبب ضعف ربحية الاستغلال ونسبة الهيكل المالي ، ولقد لعب الرفع المالي في هذه الحالة دورا سلبيا لأن نتيجة الاستغلال أقل من تكلفة الأموال المقترضة (أنظر ص 163) .

المطلب الثاني: الحلول المقترحة

بناء على المشاكل التي تعاني منها المؤسسة في مجالات التمويل ، الإنتاج المالية (المذكورة سابقا) ، يمكن اقتراح بعض الحلول المناسبة لها بفرض تحسين الوضعية المالية لهذه المؤسسة .

ففي مجال التمويل يمكن أن تكون الحلول التالية ذات فائدة :

- 1 - على المؤسسة اعتماد خطة دقيقة لمشترياتها من المواد واللوازم من الخارج بهدف تسيير هذا النوع من المخزونات بعقلانية ، ومتابعة تطوره بصفة مستمرة ، ومنه تقليص حجم وتكاليف التخزين والتحكم فيها .

2- إن مرحلة التمويل تعتمد في معظمها على الاستيراد ، مما أدى في بعض الأحيان إلى اختلال دورة الإنتاج وتوقف المؤسسة عن النشاط الإنتاجي لتأخر وصول المواد أو لعدم الاتفاق بين المؤسسة والمورد الأجنبي حول مضمون الطلبية ، لهذا على المؤسسة التفكير في بدائل أخرى موجودة داخل الوطن ، أو على الأقل تنويع الموردين بشكل أكبر لتفادي ربط المؤسسة بالموردين الحاليين ، وبالتالي ضمان مرحلة التمويل بشكل منتظم ، دون اللجوء إلى استيراد كميات كبيرة تؤثر على وضعية التخزين من جهة ، وعلى ربحية المؤسسة لزيادة تكاليف التخزين من جهة أخرى .

3- تقوم المؤسسة بشراء كميات كبيرة من المواد الأولية ، تخوفا من تقلب الأسعار من جهة أو التأخر في استقبال هذه المواد من جهة أخرى ، الأمر الذي جعل الجزء الأكبر من الأصول المتداولة يتمثل في المواد الأولية ، حيث بلغت 52% في سنة 91 ، وأصبح رأس المال العامل غير قادر على تغطية الأصول المتداولة وحتى المخزونات ، وقد بلغت نسبة تغطية هذه الأخيرة في سنة 1991 : 50% ، وهذا ما أثر في تدهور الوضعية المالية للمؤسسة بسبب زيادة احتياجات التمويل من أجل تغطية تكاليف التخزين ، وقد أثرت هذه المخزونات على مبيعات المؤسسة لوجود ارتباط وثيق بين حجم المواد الأولية والمبيعات ، كما تم توضيحه في تحليل معامل الانحدار . ويمكن للمؤسسة حل هذه المشكلة مستقبلا (في الأجل الطويل) عن طريق زيادة الاستثمار في بعض الورشات ، وهذا لزيادة الطاقة الإنتاجية ، وبالتالي استهلاك جزء معتبر من المواد في مرحلة الإنتاج .

4- إن الطريقة المعتمدة في تمويل التمويل المتمثلة في "قرض التوثيق" ، رغم كونها ضمانا لأموال الدائن (المورد) ، إلا أنها تعتبر عائقا بالنسبة للمشتري ، لأنه إذا كانت للمؤسسة مشكل مؤقت في السيولة ، فهذا يؤثر حتما على تمويل المؤسسة باستمرار لعدم توفر السيولة اللازمة لهذا الشراء ، لذا على المؤسسة البحث عن صيغ أخرى لتمويل مشترياتها من الخارج كالشراء بالأجل ، حيث يتميز

هذا الأخير بأنه وسيلة للتمويل تتمثل في "قرض المورد" ⁽¹⁾ ، وكذلك يسمح بضمان مرحلة الإنتاج في ظروف العسر المالي المؤقت .

أما في مجال الإنتاج ؛ فتقترح الحلول التالية :

1 - زيادة الطاقة الإنتاجية في بعض الورشات المحددة - مثل ورشة المعايرة (Etalonnage) بالنسبة لعداد المياه ، حيث يمثل هذا الفرع مركز الاختناق كما تم تبيانها في البرمجة الخطية - عن طريق الاعتماد على التصنيع للغير بعد التأكد من أن تكلفة هذا الأخير أقل من تكلفة الآلة الجديدة المراد شراؤها .

2 - إن تكلفة المنتجات في المؤسسة محل الدراسة محددة بصورة تقريبية لعدم وجود قسم محاسبة التكاليف ، لذا يتوجب على المؤسسة الإسراع في تطبيق هذا النوع من المحاسبة واختيار الطريقة الملائمة مع طبيعة المنتج رغم الصعوبات المرتبطة بنوعية المنتج المتمثلة في الأجزاء الكثيرة والدقيقة (أنظر ملحق رقم 22) المكونة لهذا الأخير ، إلا أن هذا يساعد في التحديد الدقيق للتكاليف المختلفة وبالتالي يخدم كيفية ترشيد التكاليف والتحكم فيها ، كما يصبح أساسا لتحديد الأسعار بشكل أفضل .

أما في المجال المالي ، فتقترح الحلول التالية :

1 - ضعف الربحية واعتماد المؤسسة على الغير بسبب تدهور الوضعية المالية لها أدى إلى اختلال التوازن المالي ؛ مما يترجم أن المؤسسة تعيش وضعية مالية مزرية يمكن الخروج منها عن طريق إعادة تقييم عناصر الأصول ، وهذا اعتمادا على إحدى الطرق المذكورة في الجانب النظري ، إلا أن المعاملات المعتمدة في المرسوم رقم 103 / 90 لـ 27 / 03 / 90 لا تعبر بصورة واضحة عن الوضعية الراهنة ، وهذا بافتراض أن الأسعار لم تتغير ابتداء من سنة 87 . وفي الواقع فإن التضخم وتدهور قيمة الدينار ازدادا حدة في السنوات الأخيرة (90 ، 91 ، 92) ، لهذا يستحسن استعمال نسبة التضخم الحالية، وعلى أساسها تتم إعادة تقييم كل من:

(1) - أنظر الصفحة : 86 .

- الاستثمارات

- المخزونات

هذا الإجراء يؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال زيادة رأس مالها عن طريق حساب 15 " فارق إعادة التقييم " ، وكذا تحسين رأس المال العامل الذي يساهم في تغطية الاستثمارات بالإضافة إلى جزء معتبر من الأصول المتداولة .

2 - مراجعة سياسة الهيكل المالي للمؤسسة بزيادة رأس مالها عن طريق إصدار أسهم جديدة ، وهذا تطبيقا للمادة السابعة من عقد المؤسسة المتضمن تحويل المؤسسة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية والصادر في 10 / 07 / 89 ، والذي يسمح بزيادة رأس مال المؤسسة ، أو التفكير في تحويل بعض الدائنين إلى مساهمين في المؤسسة ؛ هذه الطريقة تؤدي كذلك إلى تحسين الأموال الخاصة و زيادة رأس المال العامل .

3 - يلاحظ أن المؤسسة تحقق خسارة في معظم فترات الدراسة المختارة ، حيث تقع هذه الخسارة في المنطقة المحصورة بين القيمة المضافة ونتيجة الاستغلال ، والسبب الرئيسي لهذه الخسارة يكمن في حجم المواد المستهلكة وقيمة الأجور المرتفعة ، والزيادة في هذه الأخيرة راجعة للقرارات الفوقية المتخذة في سنة 1991 والقاضية برفع الأجور دون مراعاة الوضعية المالية المتدهورة باستمرار للمؤسسة ، ولا يمكن للمؤسسة تغطية هذه المصاريف الإضافية نسبة لانعدام الربحية ، لهذا ، وفي إطار الاستقلالية التي دخلتها المؤسسة منذ سنة 1989 يستوجب عليها تفادي زيادة الأجور دون أخذ عنصر الربحية - العنصر الحساس داخل المؤسسة - بعين الاعتبار ، وفي المرحلة الحالية لا بد للمؤسسة وممثلي العمال - بعد توعية العمال بالوضعية الصعبة التي تواجهها المؤسسة - من أخذ قرار تجميد زيادة الأجور للسنوات المقبلة إلى حين تحقيق ربحية معتبرة ، والخروج من الوضعية السيئة التي تعاني منها .

4 - إن ربحية المؤسسة في تدهور مستمر ؛ الشيء الذي أدى إلى صعوبة في الإيفاء بالالتزامات قصيرة المدى ، لذا يمكن للمؤسسة مراجعة سياسة الائتمان الممنوحة لها (مدة القروض قصيرة الأجل) ، وهذا عن طريق طلب زيادة مدة إضافية لاستحقاق الديون المختلفة ، بشرط استغلال هذه المدة في زيادة كفاءة عناصر الأصول (الاستثمارات والمخزونات) ، عن طريق تحديد الحجم الأمثل للإنتاج الذي يؤدي إلى تعظيم أرباح المؤسسة على سبيل المثال .

5 - لا بد للمؤسسة من اعتماد ميزانيات تنبؤية للتعرف على مختلف المصاريف والإيرادات المستقبلية ، وهذا من أجل استخدام السياسة المالية المناسبة في المستقبل .

6 - على المؤسسة تخصيص المؤونات - خاصة بالنسبة للمخزونات بطيئة الدوران - لأنها تعتبر من الأمور الفعالة داخل المؤسسة ، بحيث تبين مدى متابعة المؤسسة لتطور عناصر الأصول المتداولة (المخزونات والمدينون) ، وتساعد هذه الطريقة في زيادة طاقة التمويل الذاتي ، وبالتالي تحسين الوضعية المالية لها ، وهذا رغم تأثير هذا الإجراء على النتيجة بسبب زيادة عنصر التكاليف (تكاليف خارج الاستغلال) .

ختاماً ، يمكن إضافة اقتراحين عامين ومهمين ومرتبطين بموضوع البحث :

1 - على المؤسسة اعتماد خطة تكوينية لمستخدميها في بعض المجالات - التسييرية مثلاً - قصد التحكم في الوسائل العلمية المختلفة وتطبيقها على أرض الواقع (مثل إعداد تربصات لتعميق دراسات في مجال تسيير المستخدمين ، تسيير الإنتاج ، دراسات تسويقية ومحاسبية ... الخ) .

2 - على المؤسسة البحث عن أسواق خارجية خاصة في البلدان المغاربية ، قصد الحصول على أموال بالعملية الصعبة تمكنها من تمويل جزء معتبر من مرحلة التمويل .

الختمة

الختامة

إن البحث المقدم يؤكد على أهمية تحليل دورة الاستغلال في المؤسسة كقاعدة أساسية للكشف عن معوقات هذه الدورة خاصة المالية منها ، والبحث عن أنجع السبل لتمويل هذه الدورة خاصة التمويل قصير الأجل ، وإيجاد التوازن المالي للمؤسسة والعمل على تحقيق كفاءة عالية لدورة الاستغلال من خلال الحصول على ربحية معقولة ، وبالتالي ضمان مصدر أساسي من مصادر التمويل الذاتي ، وتأمين استمرارية العملية الإنتاجية وتطوير نشاط المؤسسة الإنتاجي في المستقبل .

إن تمويل وتسيير دورة الاستغلال بكفاءة عالية لتحقيق ربحية موجبة ؛ لا يمكن تحقيقه دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية كل الوظائف المكونة للمؤسسة ، لأن هذه الدورة ما هي إلا جزء لا يتجزأ من عناصر المؤسسة ، وأن اختلال أي عنصر يؤثر في العناصر المختلفة الأخرى ، لذا يستوجب على المؤسسة مراعاة عنصر كفاءة المستخدمين في مجالات - الإنتاج ، المالية ، التسويق ، التنظيم - للتحكم في الوسائل العلمية ، واستعمالها أيضا في ميادين معينة لتحديد المشاكل المترتبة عن تطبيق سياسة محددة داخل المؤسسة ، ويمكن كذلك بفضل هذه الوسائل الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل ، الذي تستطيع المؤسسة بالاعتماد عليه تحقيق كفاءة رؤوس الأموال المختلفة .

وقد انطلق البحث من فرضية معينة في هذا الإطار ، وحاول من الناحية العملية تحقيق صحة هذه الفرضية من خلال منهجية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ، كما أن الباحث استخدم كثيرا من أدوات البحث المناسبة لهذه المنهجية ، والتي ساعدت في كشف النقائص بإظهار النتائج واقتراح الحلول ، وقد جاءت نتائج البحث مطابقة للفرضية ، كما أن الحلول المقترحة ستساهم - إذا تم تطبيقها بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة - في تحقيق التوازن المالي و تحقيق الأرباح وزيادة كفاءة دورة الاستغلال وكذا ضمان مصدر ذاتي للتمويل ، وبالتالي التأكيد على استمرارية وتطوير المؤسسة .

ومما لا شك فيه أن النتائج والحلول المقترحة يمكن تعميمها على مؤسسات إنتاجية أخرى إذا توفرت نفس الشروط الخاصة بهذه الحالة .
إن العمل المقدم ينصبُّ حول تحليل بعض جوانب دورة الاستغلال ، ولا شك أن هناك جوانب مختلفة يمكن أن تكون موضوع أبحاث أخرى لا سيما التحاليل المرتبطة بوظائف الإنتاج والتسويق وبعض القضايا المرتبطة بالتسيير الفعال لهذه الجوانب .

الملاحق

ملحق رقم 1 : ميزانية 1987

[illegible]

ملحق رقم 2: جدول نتائج 1987

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

TABLAU DES COUPES DE RESULTAT

CONFIDENTIAL - SECURITY INFORMATION

[illegible]

تابع ملحق 2 : جدول نتائج 1987

TABLEAU N° 2-1 (suite)

81	51	VALUE MONÉTAIRE (MILLIARDES D'UNITÉS)			109.279.737,15	109.279.737,15
77	52	Produits divers			99.301,76	99.301,76
(89K)	523	Cession de charbon d'exploitation				
	524	Prestations fournies : personnel				
	525	Prestations fournies : impôts et taxes				
	526	Prestations fournies : dépenses de structure				
	527	Prestations fournies : actions auxiliaires				
	528	Prestations fournies : autres indirectes et réparties				
78	53	Transferts de charbon d'exploitation	78-		323.021,93	323.021,93
	531	TOTAL : PRODUITS D'EXPLOITATION			422.323,69	422.323,69
	532	dont : Produits d'exploitation inter unités				
83	533	Frais de personnel			49.543.326,65	49.543.326,65
(89L)	534	Frais de personnel inter unités				
	535	Impôts et taxes			40.979.993,56	40.979.993,56
	536	Prestations payées : impôts et taxes				
	537	Prestations payées : dépenses de structure			8.294.420,04	8.294.420,04
	538	Prestations payées : actions auxiliaires			1.544.300,14	1.544.300,14
	539	Prestations payées : autres indirectes et réparties			22.907.299,13	22.907.299,13
	540	Prestations payées : autres indirectes et réparties				
	541	Charges inter unités				
	542	Prestation payée : dépenses de structure				
	543	Prestation payée : actions auxiliaires				
	544	Prestation payée : autres indirectes et réparties				
	545	Prestation payée : autres indirectes et réparties				
	546	TOTAL : Charges d'exploitation			123.268.099,59	123.268.099,59
	547	dont charges inter unités				
83	548	RESULTAT "EXPLOITATION"			11.566.818,68	11.566.818,68
(89M)	549	dont résultat d'exploitation inter unités				

تابع ملحق 2 : جدول نتائج 1987

1 - 7 SALTING POSITIVE:

[illegible]

ENTER COMPETITIVE

/) /) L T I E R E S E T F U R N I T U R E S

N° DE COMPTE P.C.N	DESIGNATIONS	MONTANT		MONTANT
		Exploitation	Ents Exploitation	
C1	C2	C3	C4	C5
60 600	<u>Marchandises</u> Marchandises.....			
	TOTAL 1			
	TOTAL 2			
51	<u>MATIERES ET FOURNITURES</u>			
511	Matieres premières.....	12.058.215,65		
512	Matieres consommables, matériaux, outillage, livrés, stocks, doug, pièces de rechange.....	75.009.188,88		
513	Matériaux lubrifiants, matières consommables, matériaux divers non stockés.....	11.125.644,61	199.578,68	
514	Énergie électrique et gaz naturel.....	2.109.417,17		
518	Fournitures consommées par la société.....	136.764,89		
	TOTAL 2	51.291.108,21	199.578,68	51.490.776,89
	TOTAL 1+2	51.291.108,21	199.578,68	51.490.776,89

تابع ملحق 3: عناصر التكاليف 1987

N° DE COSTE	DESCRIPTION	EXPLOITATION	REPARATION	TOTAL	RECAPITULATIF PAR SUB-SECTION		TOTAL
					EXPLOITATION	REPARATION	
62	SERVICES						
620	Transports				15,768.45		15,768.45
6200	Frais et transports sur ventes						
6201	Autres frais et transports	15,768.45		15,768.45			
621	Loyer et charges locatives	107,649.71		107,649.71			
622	Barrières et réparations						
6222	Terrains						
6224	Équipement de production	150,941.93	32,672.58	183,614.51			
623	Matériel et pièces détachées						
624	Matériel et pièces détachées	1,125,451.77	24,513.66	1,149,965.43	1,125,451.77	24,513.66	1,149,965.43
625	Réparation du tiers	3,363,856.83		3,363,856.83	3,363,856.83		3,363,856.83
626	Publicité	1,603,266.77	57,205.54	1,660,472.31	1,603,266.77	57,205.54	1,660,472.31
627	Expérimentation et réception	659,706.72	97,108.48	756,815.20	659,706.72	97,108.48	756,815.20
6270	Expérimentation : frais de voyage				1,416,121.25	2,424.50	1,418,545.75
6271	Expérimentation : frais de séjour	525,409.82		525,409.82			
6272	Réceptions : frais de voyage	613,029.30		613,029.30			
6273	Réceptions : frais de séjour	277,603.63		277,603.63			
6274	Réceptions : frais de déplacement						
6275	Réceptions : frais de réception						
6276	Réceptions : frais de réception						
6277	Réceptions : frais de réception						
6278	Réceptions : frais de réception						
6279	Réceptions : frais de réception						
628	Total	177,748.06	20,288.72	198,036.78	177,748.06	20,288.72	198,036.78
63	PRIME DE TRAVAIL						
630	Rémunération du personnel	8,620,532.10	24,213.49	8,644,745.59	8,620,532.10	24,213.49	8,644,745.59
6300	Rémunération du personnel						
6301	Rémunération du personnel	26,174,265.98		26,174,265.98			
6302	Rémunération du personnel	55,464.33		55,464.33			
6303	Rémunération du personnel	8,589,018.69		8,589,018.69			
6304	Rémunération du personnel	3,181,882.35		3,181,882.35			
6305	Rémunération du personnel						
6306	Rémunération du personnel						
6307	Rémunération du personnel						
6308	Rémunération du personnel						
6309	Rémunération du personnel						
6310	Rémunération du personnel						
6311	Rémunération du personnel						
6312	Rémunération du personnel						
6313	Rémunération du personnel						
6314	Rémunération du personnel						
6315	Rémunération du personnel						
6316	Rémunération du personnel						
6317	Rémunération du personnel						
6318	Rémunération du personnel						
6319	Rémunération du personnel						
6320	Rémunération du personnel						
6321	Rémunération du personnel						
6322	Rémunération du personnel						
6323	Rémunération du personnel						
6324	Rémunération du personnel						
6325	Rémunération du personnel						
6326	Rémunération du personnel						
6327	Rémunération du personnel						
6328	Rémunération du personnel						
6329	Rémunération du personnel						
6330	Rémunération du personnel						
6331	Rémunération du personnel						
6332	Rémunération du personnel						
6333	Rémunération du personnel						
6334	Rémunération du personnel						
6335	Rémunération du personnel						
6336	Rémunération du personnel						
6337	Rémunération du personnel						
6338	Rémunération du personnel						
6339	Rémunération du personnel						
6340	Rémunération du personnel						
6341	Rémunération du personnel						
6342	Rémunération du personnel						
6343	Rémunération du personnel						
6344	Rémunération du personnel						
6345	Rémunération du personnel						
6346	Rémunération du personnel						
6347	Rémunération du personnel						
6348	Rémunération du personnel						
6349	Rémunération du personnel						
6350	Rémunération du personnel						
6351	Rémunération du personnel						
6352	Rémunération du personnel						
6353	Rémunération du personnel						
6354	Rémunération du personnel						
6355	Rémunération du personnel						
6356	Rémunération du personnel						
6357	Rémunération du personnel						
6358	Rémunération du personnel						
6359	Rémunération du personnel						
6360	Rémunération du personnel						
6361	Rémunération du personnel						
6362	Rémunération du personnel						
6363	Rémunération du personnel						
6364	Rémunération du personnel						
6365	Rémunération du personnel						
6366	Rémunération du personnel						
6367	Rémunération du personnel						
6368	Rémunération du personnel						
6369	Rémunération du personnel						
6370	Rémunération du personnel						
6371	Rémunération du personnel						
6372	Rémunération du personnel						
6373	Rémunération du personnel						
6374	Rémunération du personnel						
6375	Rémunération du personnel						
6376	Rémunération du personnel						
6377	Rémunération du personnel						
6378	Rémunération du personnel						
6379	Rémunération du personnel						
6380	Rémunération du personnel						
6381	Rémunération du personnel						
6382	Rémunération du personnel						
6383	Rémunération du personnel						
6384	Rémunération du personnel						
6385	Rémunération du personnel						
6386	Rémunération du personnel						
6387	Rémunération du personnel						
6388	Rémunération du personnel						
6389	Rémunération du personnel						
6390	Rémunération du personnel						
6391	Rémunération du personnel						
6392	Rémunération du personnel						
6393	Rémunération du personnel						
6394	Rémunération du personnel						
6395	Rémunération du personnel						
6396	Rémunération du personnel						
6397	Rémunération du personnel						
6398	Rémunération du personnel						
6399	Rémunération du personnel						
6400	Rémunération du personnel						
6401	Rémunération du personnel						
6402	Rémunération du personnel						
6403	Rémunération du personnel						
6404	Rémunération du personnel						
6405	Rémunération du personnel						
6406	Rémunération du personnel						
6407	Rémunération du personnel						
6408	Rémunération du personnel						
6409	Rémunération du personnel						
6410	Rémunération du personnel						
6411	Rémunération du personnel						
6412	Rémunération du personnel						
6413	Rémunération du personnel						
6414	Rémunération du personnel						
6415	Rémunération du personnel						
6416	Rémunération du personnel						
6417	Rémunération du personnel						
6418	Rémunération du personnel						
6419	Rémunération du personnel						
6420	Rémunération du personnel						
6421	Rémunération du personnel						
6422	Rémunération du personnel						
6423	Rémunération du personnel						
6424	Rémunération du personnel						
6425	Rémunération du personnel						
6426	Rémunération du personnel						
6427	Rémunération du personnel						
6428	Rémunération du personnel						
6429	Rémunération du personnel						
6430	Rémunération du personnel						
6431	Rémunération du personnel						
6432	Rémunération du personnel						
6433	Rémunération du personnel						
6434	Rémunération du personnel						
6435	Rémunération du personnel						
6436	Rémunération du personnel						
6437	Rémunération du personnel						
6438	Rémunération du personnel						
6439	Rémunération du personnel						
6440	Rémunération du personnel						
6441	Rémunération du personnel						
6442	Rémunération du personnel						
6443	Rémunération du personnel						
6444	Rémunération du personnel						
6445	Rémunération du personnel						
6446	Rémunération du personnel						
6447	Rémunération du personnel						
6448	Rémunération du personnel						
6449	Rémunération du personnel						
6450	Rémunération du personnel						
6451	Rémunération du personnel						
6452	Rémunération du personnel						
6453	Rémunération du personnel						
6454	Rémunération du personnel						
6455	Rémunération du personnel						
6456	Rémunération du personnel						
6457	Rémunération du personnel						
6458	Rémunération du personnel						
6459	Rémunération du personnel						
6460	Rémunération du personnel						
6461	Rémunération du personnel						
6462	Rémunération du personnel						
6463	Rémunération du personnel						
6464	Rémunération du personnel						
6465	Rémunération du personnel						
6466	Rémunération du personnel						
6467	Rémunération du personnel						
6468	Rémunération du personnel						
6469	Rémunération du personnel						
6470	Rémunération du personnel						
6471	Rémunération du personnel						
6472	Rémunération du personnel						
6473	Rémunération du personnel						
6474	Rémunération du personnel						
6475	Rémunération du personnel						
6476	Rémunération du personnel						
6477	Rémunération du personnel						
6478	Rémunération du personnel						
6479	Rémunération du personnel						
6480	Rémunération du personnel						
6481	Rémunération du personnel						
6482	Rémunération du personnel						
6483	Rémunération du personnel						
6484	Rémunération du personnel						
6485	Rémunération du personnel						
6486	Rémunération du personnel						
6487	Rémunération du personnel						
6488	Rémunération du personnel						
6489	Rémunération du personnel						
6490	Rémunération du personnel						
6491	Rémunération du personnel						
6492	Rémunération du personnel						
6493	Rémunération du personnel						
6494	Rémunération du personnel						
6495	Rémunération du personnel						
6496	Rémunération du personnel						
6497	Rémunération du personnel						
6498	Rémunération du personnel						
6499	Rémunération du personnel						
6500	Rémunération du personnel						
6501	Rémunération du personnel						
6502	Rémunération du personnel						
6503	Rémunération du personnel						
6504	Rémunération du personnel						
6505	Rémunération du personnel						
6506	Rémunération du personnel						

تابع ملحق 3: عناصر التكاليف 1987

[illegible]

تابع ملحق 3: عناصر التكاليف 1987

Charges hors exploitation	5.945.661,01	5.945.661,01
Produits hors exploitation inter unités		
Charges hors exploitation reçues		
Produits hors exploitation cédés		
TOTAL : CHARGES HORS EXPLOITATION	5.945.661,01	5.945.661,01
dont charges hors exploitation inter unités		

ملحق 4: عناصر الإيرادات 1987

DESIGNATION	M O N T A N T			
	ALGERIE	EXPORTATION	TOTAL	
C2	C3	C4	C5 = C3 + C4	
MARCHANDISES				
Ventes de marchandises				
TOTAL A				
71: 7106 Ventes Compteurs Electricité	68.615.340,47	478.210,42	69.093.550,89	
71: 13 Ventes Compteurs Gaz et Régulateurs	18.711.899,00	2.213,40	18.714.112,40	
71: 15 Ventes Compteurs Eau	12.540.660,00	8.011.004,00	20.551.664,00	
71: Ventes Disjoncteurs	30.031.813,92	7.395,22	30.039.209,14	
71: Ventes Déchets et Rebuts	116.864,54	/	116.864,54	
71: Ventes Pièces Détachées	198.912,44	/	198.912,44	
PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE-MEME				
Production d'investissements par la société	179.464.210,37	8.408.821,04	187.873.031,41	
Travaux réalisés par les unités D.V.K. pour d'autres unités				
TOTAL B				
TOTAL A + B + C	179.464.210,37	8.408.821,04	187.873.031,41	
PRESTATIONS FOURNIES				
Locations diverses	280.161,40		280.161,40	
Prestations de services	15.877,50		15.877,50	
TOTAL	296.038,90		296.038,90	
TOTAL GENERAL	179.760.249,27	8.408.821,04	188.169.070,31	

تابع ملحق 4: عناصر الإيرادات 1987

N° DU COMPTÉ.	D E S I G N A T I O N S	MONTANTS	MONTANTS
770 779	PROMITS DIVERS: Produits financiers Autres produits.....	51,174,48 88,121,28	
	TOTAL		139,295,76
790 792 793 794 796 797 795	PROMITS HORS EXPLOITATION : Subventions reçues..... Produits de cession d'investissement..... Produits de cession des autres éléments d'actif..... Retenues sur ordances annulées..... Retenues sur charges des exercices antérieurs..... Produits des exercices antérieurs..... Produits exceptionnels.....	1,182,880 1,182,880 1,182,880 1,182,880 1,182,880 1,182,880 1,182,880	
	TOTAL		1,182,880
	TOTAL (A+E)		140,478,64

Cotes	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORTISSEMENTS DES PROVISIONS	MONTANT NET	CPTES	PASSIF	MONTANT
	C2	C3	C4	C5	C6	C7	
1	Investissements en cours					Fonds propres	
2	Stocks					Reserves	
3	Marchandises					Subventions d'investissements	68,150,000.00
4	Produits en production					Comptes de régularisation	
5	Surcoût de structure					Résultat en instance d'approbation	1,427,089.43
6	Installations similaires					Provisions pour pertes et charges	
7	Matériel de transport					TOTAL 1	69,577,089.43
8	Équipements de bureau					DEBITES	
9	Équipements informatiques					Dettes d'investissements	150,265,637.15
10	Agencements et installations					Dettes de stock	22,650,744.30
11	Autres équipements					Dettes envers les associés et sociétés apparentées	609,555.34
12	Emprunts en instance d'approbation					Dettes d'exploitation	29,371,777.87
13	Emprunts sociaux					Avances commerciales	32,009,504.07
14	Investissements en cours					Dettes financières	1,472,268.65
15	TOTAL 2					Comptes créditeurs de l'actif	
16	Stocks					TOTAL 5	430,390,144.68
17	Marchandises						
18	Produits en production						
19	Surcoût de structure						
20	Installations similaires						
21	Matériel de transport						
22	Équipements de bureau						
23	Équipements informatiques						
24	Agencements et installations						
25	Autres équipements						
26	Emprunts en instance d'approbation						
27	Emprunts sociaux						
28	Investissements en cours						
29	TOTAL 3						
30	CREANCES						
31	Créances sur les établissements						
32	Créances sur les stocks						
33	Créances sur les sociétés						
34	Créances pour comptes						
35	Créances d'exploitation						
36	Créances sur clients						
37	Créances sur fournisseurs						
38	TOTAL 4						
39	RESULTAT DE L'EXERCICE				88	RESULTAT DE L'EXERCICE	
40	TOTAL GENERAL					TOTAL GENERAL	505,958,434.31

ملحق 6: جدول نتائج 1988

A. RECAPITULAIION DES COMPTES		UNITE COMPTABLE		SIGNIFICATIONS		DEBIT		CREDIT		RECAPITULAIION	
NOM DES COMPTES		C. 2		C. 3		C. 4		C. 5		C. 6	
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31
30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51
50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61
60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71
70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81
80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91
90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101
100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111
110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121
120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131
130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141
140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151
150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161
160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171
170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181
180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191
190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201
200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211
210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221
220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231
230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241
240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251
250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261
260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271
270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281
280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291
290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301
300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311
310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321
320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331
330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341
340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351
350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361
360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371
370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381
380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391
390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401
400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411
410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421
420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431
430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441
440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451
450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461
460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471
470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481
480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491
490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500	501
500	501	502	503	504	505	506	507	508	509	510	511
510	511	512	513	514	515	516	517	518	519	520	521
520	521	522	523	524	525	526	527	528	529	530	531
530	531	532	533	534	535	536	537	538	539	540	541
540	541	542	543	544	545	546	547	548	549	550	551
550	551	552	553	554	555	556	557	558	559	560	561
560	561	562	563	564	565	566	567	568	569	570	571
570	571	572	573	574	575	576	577	578	579	580	581
580	581	582	583	584	585	586	587	588	589	590	591
590	591	592	593	594	595	596	597	598	599	600	601
600	601	602	603	604	605	606	607	608	609	610	611
610	611	612	613	614	615	616	617	618	619	620	621
620	621	622	623	624	625	626	627	628	629	630	631
630	631	632	633	634	635	636	637	638	639	640	641
640	641	642	643	644	645	646	647	648	649	650	651
650	651	652	653	654	655	656	657	658	659	660	661
660	661	662	663	664	665	666	667	668	669	670	671
670	671	672	673	674	675	676	677	678	679	680	681
680	681	682	683	684	685	686	687	688	689	690	691
690	691	692	693	694	695	696	697	698	699	700	701
700	701	702	703	704	705	706	707	708	709	710	711
710	711	712	713	714	715	716	717	718	719	720	721
720	721	722	723	724	725	726	727	728	729	730	731
730	731	732	733	734	735	736	737	738	739	740	741
740	741	742	743	744	745	746	747	748	749	750	751
750	751	752	753	754	755	756	757	758	759	760	761
760	761	762	763	764	765	766	767	768	769	770	771
770	771	772	773	774	775	776	777	778	779	780	781
780	781	782	783	784	785	786	787	788	789	790	791
790	791	792	793	794	795	796	797	798	799	800	801
800	801	802	803	804	805	806	807	808	809	810	811
810	811	812	813	814	815	816	817	818	819	820	821
820	821	822	823	824	825	826	827	828	829	830	831
830	831	832	833	834	835	836	837	838	839	840	841
840	841	842	843	844	845	846	847	848	849	850	851
850	851	852	853	854	855	856	857	858	859	860	861
860	861	862	863	864	865	866	867	868	869	870	871
870	871	872	873	874	875	876	877	878	879	880	881
880	881	882	883	884	885	886	887	888	889	890	891
890	891	892	893	894	895	896	897	898	899	900	901
900	901	902	903	904	905	906	907	908	909	910	911
910	911	912	913	914	915	916	917	918	919	920	921
920	921	922	923	924	925	926	927	928	929	930	931
930	931	932	933	934	935	936	937	938	939	940	941
940	941	942	943	944	945	946	947	948	949	950	951
950	951	952	953	954	955	956	957	958	959	960	961
960	961	962	963	964	965	966	967	968	969	970	971
970	971	972	973	974	975	976	977	978	979	980	981
980	981	982	983	984	985	986	987	988	989	990	991
990	991	992	993	994	995	996	997	998	999	1000	1001
1000	1001	1002	1003	1004	1005	1006	1007	1008	1009	1010	1011
1010	1011	1012	1013	1014	1015	1016	1017	1018	1019	1020	1021
1020	1021	1022	1023	1024	1025	1026	1027	1028	1029	1030	1031
1030	1031	1032	1033	1034	1035	1036	1037	1038	1039	1040	1041
1040	1041	1042	1043	1044	1045	1046	1047	1048	1049	1050	1051
1050	1051	1052	1053	1054	1055	1056	1057	1058	1059	1060	1061
1060	1061	1062	1063	1064	1065	1066	1067	1068	1069	1070	1071
1070	1071	1072	1073	1074	1075	1076	1077	1078	1079	1080	1081
1080	1081	1082	1083	1084	1085	1086	1087	1088	1089	1090	1091
1090	1091	1092	1093	1094	1095	1096	1097	1098	1099	1100	1101
1100	1101	1102	1103	1104	1105	1106	1107	1108	1109	1110	1111
1110	1111	1112	1113	1114	1115	1116	1117	1118	1119	1120	1121
1120	1121	1122	1123	1124	1125	1126	1127	1128	1129	1130	1131
1130	1131	1132	1133	1134	1135	1136	1137	1138	1139	1140	1141
1140	1141	1142	1143	1144	1145	1146	1147	1148	1149	1150	1151
1150	1151	1152	1153	1154	1155	1156	1157	1158	1159	1160	1161
1160	1161	1162	1163	1164	1165	116					

تابع ملحق 6: جدول نتائج 1988

TABLEAU DES RÉSULTATS		TABLEAU N°2.11. (SUITE)	
COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT
COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT
56 66 + 66 68 (85 vx) 98955 8916 8917	Frais Divers Dotations aux amortissements et provisions Charges Inter - Unités Prestations Reçues Charges et Structures Prestations Reçues - Sections Auxiliaires Prestations Reçues : Charges Indirectes et réparties	101,667,132.20 1,386,007.21 22,786,351.21	117,449,075.20 1,386,007.21 22,786,351.21
83 (8983)	Résultat d'exploitation Dont résultat d'exploitation Inter - Unités		8,390,415.33
79 89192 89231 69 89191 89192	Produits hors exploitation Produits hors exploitation Inter - Unités Produits hors exploitations reçus Charges hors exploitations cédés Charges hors exploitation Produits hors exploitation Inter - Unités Charges hors exploitation Reçus Produits hors exploitation Cédés	7,713,583.62 14,791,500.39	7,713,583.62
54 (8924)	Résultat hors exploitation Résultat hors exploitation - Inter - Unités		7,077,916.77
83 (8983) 84 (8984)	Résultat d'exploitation Dont résultat d'exploitation Inter - Unité Résultat hors exploitation Résultat hors exploitation Inter - Unités		8,390,415.33 7,077,916.77
88C (8988C)	Résultat Brut de l'exercice Dont résultat brut de l'exercice Inter - Unités		15,468,332.10

TABLEAU DES CONSOMMATIONS DE MARCHANDISES

EXERCICE 1988
CENTRE COMPTABLE

MATIERES ET FOURNITURES

TABLEAU N° 11.11.

NUMERO DE COMPTE P. C. N.	DESIGNATIONS	MONTANTS C 3	MONTANT C 4
C 1	C 2		
60	MARCHANDISES		
600	Marchandises		
	TOTAL A		
51	MATIERES ET FOURNITURES		
511	Matieres premières	10.000,00	
512	Matériaux et matériels divers stockés dont pièces de rechange	10.000,00	
513	Matériaux consommables, pièces et matériels divers non stockés	10.000,00	
514	Carburants, lubrifiants, matières consommables, pièces et matériels divers non stockés	10.000,00	
518	Energie Electrique et gaz naturel	10.000,00	
	Fournitures consommées par la Société	10.000,00	
	TOTAL B	70.000,00	70.000,00

تابع ملحق 7: عناصر التكاليف 1988

C O M P T E	D E S I G N A T I O N D E S C O M P T E S	R E G R O U P E M E N T P A R S O U S R U B R I Q U E							T O T A L
		EXPLOITATION	HORS EXPLOITATION	EXPLOITATION			HORS EXPLOITATION		
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C 8 = C 6 + C 7		
62	S E R V I C E S							73,536.49	
620	TRANSPORTS								
6200	Frets et transport sur voies	1,294.77		4,294.57				174,851.40	
6201	autres frets et transports	1,294.77		4,294.57				174,851.40	
6202	Loyer et charges locatives								
6203	Entretien et réparations								
6204	Terminis								
6205	Équipements de production								
6206	Équipement Social								
6207	Travaux et travaux exécutés : l'extérieur								
6208	Documentation								
6209	Rémunération de tiers								
6210	Publicité								
6211	Déplacements et réceptions								
6212	Déplacements : frais de voyage								
6213	Déplacements : frais de séjour								
6214	Réceptions : frais d'hébergement								
6215	Réceptions : autres frais								
6216	Réceptions								
6217	Réceptions								
6218	Réceptions								
6219	Réceptions								
6220	Réceptions								
6221	Réceptions								
6222	Réceptions								
6223	Réceptions								
6224	Réceptions								
6225	Réceptions								
6226	Réceptions								
6227	Réceptions								
6228	Réceptions								
6229	Réceptions								
6230	Réceptions								
6231	Réceptions								
6232	Réceptions								
6233	Réceptions								
6234	Réceptions								
6235	Réceptions								
6236	Réceptions								
6237	Réceptions								
6238	Réceptions								
6239	Réceptions								
6240	Réceptions								
6241	Réceptions								
6242	Réceptions								
6243	Réceptions								
6244	Réceptions								
6245	Réceptions								
6246	Réceptions								
6247	Réceptions								
6248	Réceptions								
6249	Réceptions								
6250	Réceptions								
6251	Réceptions								
6252	Réceptions								
6253	Réceptions								
6254	Réceptions								
6255	Réceptions								
6256	Réceptions								
6257	Réceptions								
6258	Réceptions								
6259	Réceptions								
6260	Réceptions								
6261	Réceptions								
6262	Réceptions								
6263	Réceptions								
6264	Réceptions								
6265	Réceptions								
6266	Réceptions								
6267	Réceptions								
6268	Réceptions								
6269	Réceptions								
6270	Réceptions								
6271	Réceptions								
6272	Réceptions								
6273	Réceptions								
6274	Réceptions								
6275	Réceptions								
6276	Réceptions								
6277	Réceptions								
6278	Réceptions								
6279	Réceptions								
6280	Réceptions								
6281	Réceptions								
6282	Réceptions								
6283	Réceptions								
6284	Réceptions								
6285	Réceptions								
6286	Réceptions								
6287	Réceptions								
6288	Réceptions								
6289	Réceptions								
6290	Réceptions								
6291	Réceptions								
6292	Réceptions								
6293	Réceptions								
6294	Réceptions								
6295	Réceptions								
6296	Réceptions								
6297	Réceptions								
6298	Réceptions								
6299	Réceptions								
63	FRAIS DE PERSONNEL								
630	Rémunération du personnel								
6300	Salaires								
6301	Primes								
6302	Indemnités								
6303	Contributions aux activités Sociales								
6304	Cotisations Sociales								
6305	Cotisations et sécurité sociale								
6306	Cotisation aux caisses et retraite								
6307	Réceptions								
6308	Réceptions								
6309	Réceptions								
6310	Réceptions								
6311	Réceptions								
6312	Réceptions								
6313	Réceptions								
6314	Réceptions								
6315	Réceptions								
6316	Réceptions								
6317	Réceptions								
6318	Réceptions								
6319	Réceptions								
6320	Réceptions								
6321	Réceptions								
6322	Réceptions								
6323	Réceptions								
6324	Réceptions								
6325	Réceptions								
6326	Réceptions								
6327	Réceptions								
6328	Réceptions								
6329	Réceptions								
6330	Réceptions								
6331	Réceptions								
6332	Réceptions								
6333	Réceptions								
6334	Réceptions								
6335	Réceptions								
6336	Réceptions								
6337	Réceptions								
6338	Réceptions								
6339	Réceptions								
6340	Réceptions								
6341	Réceptions								
6342	Réceptions								
6343	Réceptions								
6344	Réceptions								
6345	Réceptions								
6346	Réceptions								
6347	Réceptions								
6348	Réceptions								
6349	Réceptions								
6350	Réceptions								
6351	Réceptions								
6352	Réceptions								
6353	Réceptions								
6354	Réceptions								
6355	Réceptions								
6356	Réceptions								
6357	Réceptions								
6358	Réceptions								
6359	Réceptions								
6360	Réceptions								
6361	Réceptions								
6362	Réceptions								
6363	Réceptions								
6364	Réceptions								
6365	Réceptions								
6366	Réceptions								
6367	Réceptions								
6368	Réceptions								
6369	Réceptions								
6370	Réceptions								
6371	Réceptions								
6372	Réceptions								
6373	Réceptions								
6374	Réceptions								
6375	Réceptions								
6376	Réceptions								
6377	Réceptions								
6378	Réceptions								
6379	Réceptions								
6380	Réceptions								
6381	Réceptions								
6382	Réceptions								
6383	Réceptions								
6384	Réceptions								
6385	Réceptions								
6386	Réceptions								
6387	Réceptions								
6388	Réceptions								
6389	Réceptions								
6390	Réceptions								
6391	Réceptions								
6392	Réceptions								
6393	Réceptions								
6394	Réceptions								
6395	Réceptions								
6396	Réceptions								
6397	Réceptions								
6398	Réceptions								
6399	Réceptions								
64	TOTAL 1								
640	TOTAL 2								
641	A REPORTER								
642	(1 + 2)								

تابع ملحق 7: عناصر التكاليف 1988

N° DE COMPTE	DESIGNATIONS DES COMPTES	MOBS			REGROUPEMENT PAR SOUS RUBRIQUE			TOTAL	C 5	BOBS EXPLOITATION			C 8 = C6 + C7	T O T A L
		EXPLOITATION	EXPLOITATION	EXPLOITATION	EXPLOITATION	EXPLOITATION	EXPLOITATION			EXPLOITATION	EXPLOITATION	EXPLOITATION		
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C 8 = C6 + C7							
64	REPORT													
640	IMPOTS DE TAXES													
641	VERSEMENTS FORTIFICATAIRE													
642	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE													
643	Taxe sur l'activite industrielle et commerciale													
644	Taxe sur le chiffre d'affaires													
645	Taxe unique globale à la production													
646	Taxe unique globale sur les prestations de service													
647	Droits Indirects													
648	Droit d'enregistrement													
649	Droit d'enregistrement sur actes et marches													
650	Droit de timbre													
651	Droits de douane													
652	Autres droits, impôts et taxes													
653	Taxes foncières													
654	Droits afférents aux instruments de mesure													
655	Droits, impôts et taxes divers													
656	TOTAL													
65	FRAIS FINANCIERS													
650	Interet sur emprunts													
651	Interet des comptes courants et des dépôts d'épargne													
652	Interet bancaire													
653	Escomptes accordés													
654	Frais de banque et de recouvrement													
655	Frais sur titre													
656	Frais sur effets													
657	Commissions diverses													
658	Frais d'achat de titres													
659	Commissions sur ouvertures et crédits, cautions et avais													
660	Participation de l'état aux charges financières													
661	Résultat des travaux d'inter - connexion													
662	TOTAL													
66	FRAIS DIVERS													
660	Assurances													
661	Autres frais divers													
662	Cotisations et dons													
663	Frais de conseils et d'assemblées													
664	Mais sur emballages													
665	Dépense sur achats et sur ventes													
666	Participation de société													
667	TOTAL													
67	TOTAL GENERAL													

ملحق 8: عناصر الإيرادات 1988

N° DE COMPTÉ	D E S I G N A T I O N S	K O N T A M T				TOTAL
		ALGERIE	EXPORTATION			
C 1	C 2	C 3	C 4	C5 = C3 + C4		
70	<u>MARCHANDISES</u>					
70	Ventes de Marchandises					
	<u>PRODUCTION VENDUE</u>					
		90,841,423.77	5,081,84		95,923,264.61	
		77,764,800.00	7,450,240.18		85,215,040.18	
		77,703,235.00	0,000,000.00		77,703,235.00	
		41,702,046.06	11,846,40		53,548,446.06	
		433,776.45			433,776.45	
		434,017.28	04,000.00		438,017.28	
		197,109,462.67	11,773,002.72		208,882,465.39	
	TOTAL B					
	TOTAL C					
	TOTAL A + B + C					
731	<u>PRESTATIONS FOURNIES</u>	135,728.00			135,728.00	
736	Locations diverses	43,278.45			43,278.45	
	Prestations de Services					
		170,106.45			170,106.45	
	TOTAL D					
	TOTAL GENERAL	197,149,569.12	11,773,002.72		208,922,571.84	

تابع ملحق 8: عناصر الإيرادات 1988

EXERCICE / 1988 CENTRE COMPTABLE / : UNITE COMPTABLE		TABLEAU DES AUTRES PRODUITS	
N° DE COMPTES		DESIGNATION	MONTANT
		PRODUITS DIVERS	
770		Produits financiers	64,496.58
779		Autres produits	36,745.83
		TOTAL	101,242.41
		PRODUITS HORS EXPLOITATION	
790		Subventions reçues	4,692,484.88
791		Produits de cessions des autres éléments d'actif	
792		Produits de cession d'investissements	
794		Retenues sur créances annulées	
796		Reprises sur charges des exercices antérieurs	126,407.00
797		Produits des exercices antérieurs	2,600,794.23
798		Produits exceptionnels	293,796.51
		TOTAL B	7,713,583.62
		TOTAL GENERAL	7,816,886.03

ملحق 9: ميزانية 1989

[illegible]

ملحق 10: جدول نتائج 1989

UNIT - OPTIONS

COMPTES	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	REGRUPPEMENT
VENTES DES MARCHANDISES					
70					
71					
72					
73					
74					
75					
76					
77					
78					
79					
80					
81					
82					
83					
84					
85					
86					
87					
88					
89					
90					
91					
92					
93					
94					
95					
96					
97					
98					
99					
100					
101					
102					
103					
104					
105					
106					
107					
108					
109					
110					
111					
112					
113					
114					
115					
116					
117					
118					
119					
120					
121					
122					
123					
124					
125					
126					
127					
128					
129					
130					
131					
132					
133					
134					
135					
136					
137					
138					
139					
140					
141					
142					
143					
144					
145					
146					
147					
148					
149					
150					
151					
152					
153					
154					
155					
156					
157					
158					
159					
160					
161					
162					
163					
164					
165					
166					
167					
168					
169					
170					
171					
172					
173					
174					
175					
176					
177					
178					
179					
180					
181					
182					
183					
184					
185					
186					
187					
188					
189					
190					
191					
192					
193					
194					
195					
196					
197					
198					
199					
200					
201					
202					
203					
204					
205					
206					
207					
208					
209					
210					
211					
212					
213					
214					
215					
216					
217					
218					
219					
220					
221					
222					
223					
224					
225					
226					
227					
228					
229					
230					
231					
232					
233					
234					
235					
236					
237					
238					
239					
240					
241					
242					
243					
244					
245					
246					
247					
248					
249					
250					
251					
252					
253					
254					
255					
256					
257					
258					
259					
260					
261					
262					
263					
264					
265					
266					
267					
268					
269					
270					
271					
272					
273					
274					
275					
276					
277					
278					
279					
280					
281					
282					
283					
284					
285					
286					
287					
288					
289					
290					
291					
292					
293					
294					
295					
296					
297					
298					
299					
300					
301					
302					
303					
304					
305					
306					
307					
308					
309					
310					
311					
312					
313					
314					
315					
316					
317					
318					
319					
320					
321					
322					
323					
324					
325					
326					
327					
328					
329					
330					
331					
332					
333					
334					
335					
336					
337					
338					
339					
340					
341					
342					
343					
344					
345					
346					
347					
348					
349					
350					
351					
352					
353					
354					
355					
356					
357					
358					
359					
360					
361					
362					
363					
364					
365					
366					
367					
368					
369					
370					
371					
372					
373					
374					
375					
376					
377					
378					
379					
380					
381					
382					
383					
384					
385					
386					
387					
388					
389					
390					
391					
392					
393					
394					
395					
396					
397					
398					
399					
400					
401					
402					
403					
404					
405					
406					
407					
408					
409					
410					
411					
412					
413					
414					
415					
416					
417					
418					
419					
420					
421					
422					
423					
424					
425					
426					
427					
428					
429					
430					
431					
432					
433					
434					
435					
436					
437					
438					
439					
440					
441					
442					
443					
444					
445					
446					
447					
448					
449					
450					
451					
452					
453					
454					
455					

تابع ملحق 10: جدول نتائج 1989

PRICE		TABLEAU DES RESULTATS				TABLEAU N°2.11. (SUITE)	
RECOMPTABLE		RECOMPTABLE				RECOMPTABLE	
COMPTES	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
66 + 66 68 9895 8916 8917	Recs Divers Dotations aux amortissements et provisions Charges Inter - Unités Prestations reçues Charges et Structures Prestations reçues - Services Auxiliaires Prestations reçues : Charges Indirectes et réparties	197,288,122,40 1,185,541,42 23,886,496,18	215,442,031,52	197,288,122,40 1,185,541,42 23,886,496,18	215,442,031,52	197,288,122,40 1,185,541,42 23,886,496,18	215,442,031,52
83 (8983)	Resultat d'exploitation Dont résultat d'exploitation Inter - Unités					6,018,122,48	
75 89192 89291 65 89191 89192	Produits hors exploitation Produits hors exploitation Inter - Unités Produits hors exploitations reçues Charges hors exploitations cédés Charges hors exploitation Produits hors exploitation Inter - Unités Charges hors exploitation reçues Produits hors exploitation Cédés		10,716,579,24	14,550,162,41		14,550,162,41	10,716,579,24
54	Resultat hors exploitation Resultat hors exploitation - Inter - Unités					1,811,681,19	
83 (8983) 84 (8984)	Resultat d'Exploitation Dont résultat d'exploitation Inter - Unité Resultat hors exploitation Dont résultat hors exploitation Inter - Unités					6,918,122,48 1,811,681,19	
880 (89880)	Resultat Brut de l'exercice Dont résultat brut de l'exercice Inter - Unités					10,751,805,67	

ملحق 11: عناصر التكاليف 1989

CENTRE COMPTABLE MATIÈRES ET FOURNITURES				TABLEAU N° 11.11.	
NUMERO DE COMPTE P. C. N.	E S I G N A T I O N S	MONTANTS	MONTANT		
C 1	C 2	C 3	C 4		
60	<p><u>MARCHANDISES</u> Marchandises</p> <p><u>MATIERES ET FOURNITURES</u> Matières premières Matières consommables, Matériaux et matériels divers stockés dont pièces de rechange Carburants lubrifiants, Matières consommables, Matériaux et matériels divers non stockés Energie Electrique et gaz naturel Fournitures consommées par la Société</p> <p>TOTAL A</p>				
600					
61					
611		6.486.706,17			
612		46.722.528,81			
613		14.025.101,21			
614		2.823.912,62			
618		141.490,00			
	TOTAL B	70.201.919,05		70.201.919,05	
		70.201.919,05		70.201.919,05	

تابع ملحق 11: عناصر التكاليف 1989

نوع الحساب	تسمية الحسابات	مجموع				مجموع			
		C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7	C 8 = C 6 + C 7
52	S E R V I C E S								
520	TRANSPORTS								
5200	Frête et transport sur ventes			4,471,92			66,361,26		66,361,26
5201	Autres frête et transports			61,851,34					
521	Loyer et charges locatives			172,280,00	1,050,00		172,280,00	1,050,00	173,250,00
522	Entretien et réparations						781,216,50	79,950,53	861,208,03
523	Terrains								
524	Equipements de production			781,216,50	79,950,53	861,208,03			
525	Equipement Sociaux								
526	Travaux et façons exécutés à l'extérieur			1,549,225,64	54,716,61	1,604,012,25	1,549,225,64	54,716,61	1,604,012,25
527	Documentation			77,258,65	78,50	77,278,15	77,258,65	78,50	77,278,15
528	Rémunération de tiers			2,509,765,86	89,725,57	2,599,491,43	2,509,765,86	89,725,57	2,599,491,43
529	Publicité			414,639,44		414,639,44	414,639,44		414,639,44
530	Déplacements et réceptions						2,010,375,57	33,698,00	2,044,073,57
531	Déplacement : frais de voyage			1,030,218,77	79,420,00	1,049,638,77			
532	Déplacements : frais de séjour			601,822,14	601,822,14	1,203,644,28			
533	Réceptions : frais d'hébergement			176,144,45	14,278,00	190,422,45			
534	Réceptions : autres frais								
535	P E T			212,759,12	3,433,37	216,192,49	212,759,12	3,433,37	216,192,69
	TOTAL 1			7,793,820,24	202,671,92	7,996,492,16	7,793,820,24	202,671,92	7,996,492,16
53	FRAIS DE PERSONNEL								
530	Rémunération du personnel			40,143,343,22		40,143,343,22			
5300	Traitements et salaires			154,006,01		154,006,01			
5301	Primes			8,485,340,51		8,485,340,51			
5302	Congés payés			234,895,29		234,895,29			
5303	Indemnités et prestations directes			3,404,106,21		3,404,106,21			
5304	Indemnités			987,902,56		987,902,56			
5305	Contributions aux activités Sociales			1,060,625,39		1,060,625,39			
5306	Contributions Sociales			9,501,021,05		9,501,021,05			
5307	Cotisations et sécurité sociale			1,681,421,97		1,681,421,97			
5308	Cotisation aux caisses et retraite								
	TOTAL 2			65,664,744,25		65,664,744,25			
	A REPORTER			73,661,238,07	202,671,92	73,661,238,07	73,661,238,07	202,671,92	73,661,238,07

تابع ملحق 11: عناصر التكاليف 1989

	COMPTES	EXERCICE	MONTANT	MOIS EXPIRATION	COTE	PROBABLEMENT PAR SOUS MURRIQUE
1-1	IMPOTS ET TAXES	03		04	06	
1-2	VERSÉMENTS PROFESSIONNELS					
1-3	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale					
1-4	Taxe sur le chiffre d'affaires					
1-5	Taxe unique globale à la production					
1-6	Taxe unique globale sur les prestations de service					
1-7	Droits Indirects					
1-8	Droit d'enregistrement					
1-9	Droit d'hypothèque					
1-10	Droit de timbre					
1-11	Droit de douane					
1-12	Autres droits, impôts et taxes					
1-13	Taxes occultes					
1-14	Droits relatifs aux instruments de mesure					
1-15	Trois, impôt et taxes divers					
1-16	TOTAL					
2-1	FRAIS FINANCIERS					
2-2	Intérêt des emprunts					
2-3	Intérêt des comptes courants					
2-4	Intérêts bancaires					
2-5	Secours accordés					
2-6	Frais de banque et de change					
2-7	Frais sur titre					
2-8	Frais sur effets					
2-9	Commissions diverses					
2-10	Frais d'émission de titres					
2-11	Commissions sur ouverture de crédits, cautionnement et avances					
2-12	Participation au profit aux charges financières résultant des travaux effectués - compte					
2-13	TOTAL					
3-1	FRAIS DIVERS					
3-2	Assurances					
3-3	Autres frais divers					
3-4	Dotations aux fonds					
3-5	Frais de déplacements et de représentation					
3-6	Frais sur emballages					
3-7	Crédit par contre et sur autre					
3-8	Participation de société					
3-9	TOTAL					
4-1	TOTAL GENERAL					

ملحق 12: عناصر الإيرادات 1989

DESIGNATIONS		MONTANT		EXERCICE		TOTAL	
		C 2		C 3		C 4	
BARCHANDISES							
Ventes de Marchandises							
PRODUCTION VENDUE							
Ventes de Compteurs Electricité							
Ventes de Compteurs Gaz et Régulateurs							
Ventes de Compteurs Eau							
VENTES DE-OUT Ventes Discontinue							
Ventes en Algérie							
Ventes à l'Etranger							
VENTES DE DECHETS ET REMISES							
TRAVAUX D'ENTREPRISES							
PRODUCTION ANNEXE DES CENTRALES							
VENTES PIÈCES DÉTACHÉES							
PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE MEME							
Production d'investissement par la Société							
Travaux réalisés par les autres D.V.K. pour d'autres sites							
PRESTATIONS FOURNIES							
Locations diverses							
Prestations de Service							
TOTAL A = B + C		108,479,50		108,479,50		108,479,50	
TOTAL D		108,479,50		108,479,50		108,479,50	
TOTAL : A + B + C + D		108,479,50		108,479,50		108,479,50	

تابع ملحق 12: عناصر الإيرادات 1989

1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032	2033	2034	2035	2036	2037	2038	2039	2040	2041	2042	2043	2044	2045	2046	2047	2048	2049	2050	2051	2052	2053	2054	2055	2056	2057	2058	2059	2060	2061	2062	2063	2064	2065	2066	2067	2068	2069	2070	2071	2072	2073	2074	2075	2076	2077	2078	2079	2080	2081	2082	2083	2084	2085	2086	2087	2088	2089	2090	2091	2092	2093	2094	2095	2096	2097	2098	2099	2100	2101	2102	2103	2104	2105	2106	2107	2108	2109	2110	2111	2112	2113	2114	2115	2116	2117	2118	2119	2120	2121	2122	2123	2124	2125	2126	2127	2128	2129	2130	2131	2132	2133	2134	2135	2136	2137	2138	2139	2140	2141	2142	2143	2144	2145	2146	2147	2148	2149	2150	2151	2152	2153	2154	2155	2156	2157	2158	2159	2160	2161	2162	2163	2164	2165	2166	2167	2168	2169	2170	2171	2172	2173	2174	2175	2176	2177	2178	2179	2180	2181	2182	2183	2184	2185	2186	2187	2188	2189	2190	2191	2192	2193	2194	2195	2196	2197	2198	2199	2200	2201	2202	2203	2204	2205	2206	2207	2208	2209	2210	2211	2212	2213	2214	2215	2216	2217	2218	2219	2220	2221	2222	2223	2224	2225	2226	2227	2228	2229	2230	2231	2232	2233	2234	2235	2236	2237	2238	2239	2240	2241	2242	2243	2244	2245	2246	2247	2248	2249	2250	2251	2252	2253	2254	2255	2256	2257	2258	2259	2260	2261	2262	2263	2264	2265	2266	2267	2268	2269	2270	2271	2272	2273	2274	2275	2276	2277	2278	2279	2280	2281	2282	2283	2284	2285	2286	2287	2288	2289	2290	2291	2292	2293	2294	2295	2296	2297	2298	2299	2300	2301	2302	2303	2304	2305	2306	2307	2308	2309	2310	2311	2312	2313	2314	2315	2316	2317	2318	2319	2320	2321	2322	2323	2324	2325	2326	2327	2328	2329	2330	2331	2332	2333	2334	2335	2336	2337	2338	2339	2340	2341	2342	2343	2344	2345	2346	2347	2348	2349	2350	2351	2352	2353	2354	2355	2356	2357	2358	2359	2360	2361	2362	2363	2364	2365	2366	2367	2368	2369	2370	2371	2372	2373	2374	2375	2376	2377	2378	2379	2380	2381	2382	2383	2384	2385	2386	2387	2388	2389	2390	2391	2392	2393	2394	2395	2396	2397	2398	2399	2400	2401	2402	2403	2404	2405	2406	2407	2408	2409	2410	2411	2412	2413	2414	2415	2416	2417	2418	2419	2420	2421	2422	2423	2424	2425	2426	2427	2428	2429	2430	2431	2432	2433	2434	2435	2436	2437	2438	2439	2440	2441	2442	2443	2444	2445	2446	2447	2448	2449	2450	2451	2452	2453	2454	2455	2456	2457	2458	2459	2460	2461	2462	2463	2464	2465	2466	2467	2468	2469	2470	2471	2472	2473	2474	2475	2476	2477	2478	2479	2480	2481	2482	2483	2484	2485	2486	2487	2488	2489	2490	2491	2492	2493	2494	2495	2496	2497	2498	2499	2500	2501	2502	2503	2504	2505	2506	2507	2508	2509	2510	2511	2512	2513	2514	2515	2516	2517	2518	2519	2520	2521	2522	2523	2524	2525	2526	2527	2528	2529	2530	2531	2532	2533	2534	2535	2536	2537	2538	2539	2540	2541	2542	2543	2544	2545	2546	2547	2548	2549	2550	2551	2552	2553	2554	2555	2556	2557	2558	2559	2560	2561	2562	2563	2564	2565	2566	2567	2568	2569	2570	2571	2572	2573	2574	2575	2576	2577	2578	2579	2580	2581	2582	2583	2584	2585	2586	2587	2588	2589	2590	2591	2592	2593	2594	2595	2596	2597	2598	2599	2600	2601	2602	2603	2604	2605	2606	2607	2608	2609	2610	2611	2612	2613	2614	2615	2616	2617	2618	2619	2620	2621	2622	2623	2624	2625	2626	2627	2628	2629	2630	2631	2632	2633	2634	2635	2636	2637	2638	2639	2640	2641	2642	2643	2644	2645	2646	2647	2648	2649	2650	2651	2652	2653	2654	2655	2656	2657	2658	2659	2660	2661	2662	2663	2664	2665	2666	2667	2668	2669	2670	2671	2672	2673	2674	2675	2676	2677	2678	2679	2680	2681	2682	2683	2684	2685	2686	2687	2688	2689	2690	2691	2692	2693	2694	2695	2696	2697	2698	2699	2700	2701	2702	2703	2704	2705	2706	2707	2708	2709	2710	2711	2712	2713	2714	2715	2716	2717	2718	2719	2720	2721	2722	2723	2724	2725	2726	2727	2728	2729	2730	2731	2732	2733	2734	2735	2736	2737	2738	2739	2740	2741	2742	2743	2744	2745	2746	2747	2748	2749	2750	2751	2752	2753	2754	2755	2756	2757	2758	2759	2760	2761	2762	2763	2764	2765	2766	2767	2768	2769	2770	2771	2772	2773	2774	2775	2776	2777	2778	2779	2780	2781	2782	2783	2784	2785	2786	2787	2788	2789	2790	2791	2792	2793	2794	2795	2796	2797	2798	2799	2800	2801	2802	2803	2804	2805	2806	2807	2808	2809	2810	2811	2812	2813	2814	2815	2816	2817	2818	2819	2820	2821	2822	2823	2824	2825	2826	2827	2828	2829	2830	2831	2832	2833	2834	2835	2836	2837	2838	2839	2840	2841	2842	2843	2844	2845	2846	2847	2848	2849	2850	2851	2852	2853	2854	2855	2856	2857	2858	2859	2860	2861	2862	2863	2864	2865	2866	2867	2868	2869	2870	2871	2872	2873	2874	2875	2876	2877	2878	2879	2880	2881	2882	2883	2884	2885	2886	2887	2888	2889	2890	2891	2892	2893	2894	2895	2896	2897	2898	2899	2900	2901	2902	2903	2904	2905	2906	2907	2908	2909	2910	2911	2912	2913	2914	2915	2916	2917	2918	2919	2920	2921	2922	2923	2924	2925	2926	2927	2928	2929	2930	2931	2932	2933	2934	2935	2936	2937	2938	2939	2940	2941	2942	2943	2944	2945	2946	2947	2948	2949	2950	2951	2952	2953	2954	2955	2956	2957	2958	2959	2960	2961	2962	2963	2964	2965	2966	2967	2968	2969	2970	2971	2972	2973	2974	2975	2976	2977	2978	2979	2980	2981	2982	2983	2984	2985	2986	2987	2988	2989	2990	2991	2992	2993	2994	2995	2996	2997	2998	2999	3000	3001	3002	3003	3004	3005	3006	3007	3008	3009	3010	3011	3012	3013	3014	3015	3016	3017	3018	3019	3020	3021	3022	3023	3024	3025	3026	3027	3028	3029	3030	3031	3032	3033	3034	3035	3036	3037	3038	3039	3040	3041	3042	3043	3044	3045	3046	3047	3048	3049	3050	3051	3052	3053	3054	3055	3056	3057	3058	3059	3060	3061	3062	3063	3064	3065	3066	3067	3068	3069	3070	3071	3072	3073	3074	3075	3076	3077	3078	3079	3080	3081	3082	3083	3084	3085	3086	3087	3088	3089	3090	3091	3092	3093	3094	3095	3096	3097	3098	3099	3100	3101	3102	3103	3104	3105	3106	3107	3108	3109	3110	3111	3112	3113	3114	3115	3116	3117	3118	3119	3120	3121	3122	3123	3124	3125	3126	3127	3128	3129	3130	3131	3132	3133	3134	3135	3136	3137	3138	3139	3140	3141	3142	3143	3144	3145	3146	3147	3148	3149	3150	3151	3152	3153	3154	3155	3156	3157	3158	3159	3160	3161	3162	3163	3164	3165	3166	3167	3168	3169	3170	3171	3172	3173	3174	3175	3176	3177	3178	3179	3180	3181	3182	3183	3184	3185	3186	3187	3188	3189	3190	3191	3192	3193	3194	3195	3196	3197	3198	3199	3200	3201	3202	3203	3204	3205	3206	3207	3208	3209	3210	3211	3212	3213	3214	3215	3216	3217	3218	3219	3220	3221	3222	3223	3224	3225	3226	3227	3228	3229	3230	3231	3232	3233	3234	3235	3236	3237	3238	3239	3240	3241	3242	3243	3244	3245	3246	3247	3248	3249	3250	3251	3252	3253	3254	3255	3256	3257	3258	3259	3260	3261	3262	3263	3264	3265	3266	3267	3268	3269	3270	3271	3272	3273	3274	3275	3276	3277	3278	3279	3280	3281	3282	3283	3284	3285	3286	3287	3288	3289	3290	3291	3292	3293	3294	3295	3296	3297	3298	3299	3300	3301	3302	3303	3304	3305	3306	3307	3308	3309	3310	3311	3312	3313	3314	3315	3316	3317	3318	3319	3320	3321	3322	3323	3324	332
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-----

ملحق 13: ميزانية 1990

ARTIF	ACTIF	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	ACTIF	PASSIF	TOTAL
02	02	02	02	02	02	02	02	02
1	Pras préliminaires	26,156,254.09				1	Fonds action	0,000,000.00
2	Valeurs incorporelles	6,450,124.64	26,156,254.09			2	Réserves	
3	Partielles	1,286,066.85	5,160,115.12			3	Subventions d'investissement	
4	Equipements de production					4	Coût de réévaluation	
5	Bâtiments					5	Comptes de liaison	
6	Ouvrages d'infrastructure	106,102,176.06	56,180,554.57			6	Résultat en nettes d'affectation	10,220,177.77
7	Installations complexes	3,512,032.04	821,502.62			7	Prévisions pour pertes et charges	19,779,862.21
8	Matériel et outillage	171,811,581.28	121,712,560.49				TOTAL A	
9	Matériel de transport	12,187,948.06	11,555,791.51			8	Dettes d'investissement	196,456,796.28
10	Equipements de bureau	11,652,587.59	8,774,270.11			9	Dettes à court terme	14,280,120.34
11	Labellages récupérables					10	Dettes à long terme	16,782,885.78
12	Autres équipements	67,170,772.61	29,616,934.16			11	Dettes d'exploitation	71,720,622.85
13	Equipements d'infrastructure	11,888.92	30,107.70			12	Avances commerciales	21,719,157.19
14	Equipements sociaux	10,222,410.68	2,283,996.51			13	Dettes financières	21,606,140.17
15	Equipements en cours	37,471,021.01				14	Comptes créditeurs de l'exercice	21,045.51
16	Investissements en cours	540,092,195.83	262,822,106.72	286,269,889.11		15	TOTAL B	571,789,019.20
17	Stocks à l'initiale							
18	Stocks à la fin							
19	Stocks à l'initiale	77,676,926.40						
20	Stocks à la fin	12,586,710.04						
21	Stocks à l'initiale	11,687,885.72						
22	Stocks à la fin	46,428,200.90						
23	Stocks à l'initiale							
24	Stocks à la fin	148,110,741.06						
25	Stocks à l'initiale							
26	Stocks à la fin	1,560,708.16						
27	Stocks à l'initiale	149,721.82						
28	Stocks à la fin							
29	Stocks à l'initiale							
30	Stocks à la fin	66,611,065.06						
31	Stocks à l'initiale	67,201,121.15						
32	Stocks à la fin	19,671,811.70						
33	Stocks à l'initiale	135,121,149.85						
34	Stocks à la fin	21,676,009.41						
35	Stocks à l'initiale	462,101,168.15	262,822,106.72	591,568,861.43				
36	Stocks à la fin							
37	Stocks à l'initiale							
38	Stocks à la fin							
39	Stocks à l'initiale							
40	Stocks à la fin							
41	Stocks à l'initiale							
42	Stocks à la fin							
43	Stocks à l'initiale							
44	Stocks à la fin							
45	Stocks à l'initiale							
46	Stocks à la fin							
47	Stocks à l'initiale							
48	Stocks à la fin							
49	Stocks à l'initiale							
50	Stocks à la fin							
51	Stocks à l'initiale							
52	Stocks à la fin							
53	Stocks à l'initiale							
54	Stocks à la fin							
55	Stocks à l'initiale							
56	Stocks à la fin							
57	Stocks à l'initiale							
58	Stocks à la fin							
59	Stocks à l'initiale							
60	Stocks à la fin							
61	Stocks à l'initiale							
62	Stocks à la fin							
63	Stocks à l'initiale							
64	Stocks à la fin							
65	Stocks à l'initiale							
66	Stocks à la fin							
67	Stocks à l'initiale							
68	Stocks à la fin							
69	Stocks à l'initiale							
70	Stocks à la fin							
71	Stocks à l'initiale							
72	Stocks à la fin							
73	Stocks à l'initiale							
74	Stocks à la fin							
75	Stocks à l'initiale							
76	Stocks à la fin							
77	Stocks à l'initiale							
78	Stocks à la fin							
79	Stocks à l'initiale							
80	Stocks à la fin							
81	Stocks à l'initiale							
82	Stocks à la fin							
83	Stocks à l'initiale							
84	Stocks à la fin							
85	Stocks à l'initiale							
86	Stocks à la fin							
87	Stocks à l'initiale							
88	Stocks à la fin							
89	Stocks à l'initiale							
90	Stocks à la fin							
91	Stocks à l'initiale							
92	Stocks à la fin							
93	Stocks à l'initiale							
94	Stocks à la fin							
95	Stocks à l'initiale							
96	Stocks à la fin							
97	Stocks à l'initiale							
98	Stocks à la fin							
99	Stocks à l'initiale							
100	Stocks à la fin							

ملحق 14: جدول النتائج 1990

CHIFFRE COMPTABLE			UNITE COMPTABLE			RESULTAT		
						RECAPITULATIF		
						DEBIT		
						CREDIT		

تابع ملحق 14: جدول النتائج 1990

[illegible]

ملحق 15: عناصر التكاليف 1990

نوع الحساب	D E S I G N A T I O N		MONTANT	
	C1	C2	C3	C4
60	MARCHANDISES			
600	Marchandises			
61	MATIERES ET FOURNITURES			
611	Matières premières		14.126.922,41	14.126.922,41
612	Matières consommables, matériaux et matériels divers stockés dont, écos de bois - gr		59.450.535,38	59.450.535,38
613	Carburant et lubrifiant, matières consommables, matériaux et matériels divers ne stockés		11.439.875,27	11.439.875,27
614	Energie électrique et gaz naturel		2.843.415,01	2.843.415,01
615	Fournitures consommées par la Société		135.060,00	135.060,00
	TOTAL		87.995.808,07	87.995.808,07

تابع ملحق 15: عناصر التكاليف 1990

N° DE COMPTES	C 1	SIGNATION DES COMPTES	IONS			TOTAL
			EXPLOITATION	EXPLOITATION	EXPLOITATION	
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5	C 6	C 7
22						
23						
24						
25						
26						
27						
28						
29						
30						
31						
32						
33						
34						
35						
36						
37						
38						
39						
40						
41						
42						
43						
44						
45						
46						
47						
48						
49						
50						
51						
52						
53						
54						
55						
56						
57						
58						
59						
60						
61						
62						
63						
64						
65						
66						
67						
68						
69						
70						
71						
72						
73						
74						
75						
76						
77						
78						
79						
80						
81						
82						
83						
84						
85						
86						
87						
88						
89						
90						
91						
92						
93						
94						
95						
96						
97						
98						
99						
100						
TOTAL						

تابع ملحق 15: عناصر التكاليف 1990

CHIFFRE	DESIGNATIONS DES COMPTES	EXPLOITATION	HOBS	EXPLOITATION	TOTAL
	2	G 3	C 4		12 - 04 = 07
	REPORT				
4	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
5	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
6	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
7	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
8	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
9	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
10	Taxe unique globale sur les prestations de service				
11	Droits indirects				9,267,00
12	Droit d'enregistrement				
13	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
14	Droit de timbre				
15	Droit de douane				
16	Autres droits, impôts et taxes				
17	Taxes scolaires				
18	Droits afférents aux certificats de mesure				
19	Droits, impôts et taxes divers				
20	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
21	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
22	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
23	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
24	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
25	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
26	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
27	Taxe unique globale sur les prestations de service				
28	Droits indirects				9,267,00
29	Droit d'enregistrement				
30	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
31	Droit de timbre				
32	Droit de douane				
33	Autres droits, impôts et taxes				
34	Taxes scolaires				
35	Droits afférents aux certificats de mesure				
36	Droits, impôts et taxes divers				
37	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
38	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
39	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
40	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
41	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
42	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
43	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
44	Taxe unique globale sur les prestations de service				
45	Droits indirects				9,267,00
46	Droit d'enregistrement				
47	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
48	Droit de timbre				
49	Droit de douane				
50	Autres droits, impôts et taxes				
51	Taxes scolaires				
52	Droits afférents aux certificats de mesure				
53	Droits, impôts et taxes divers				
54	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
55	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
56	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
57	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
58	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
59	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
60	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
61	Taxe unique globale sur les prestations de service				
62	Droits indirects				9,267,00
63	Droit d'enregistrement				
64	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
65	Droit de timbre				
66	Droit de douane				
67	Autres droits, impôts et taxes				
68	Taxes scolaires				
69	Droits afférents aux certificats de mesure				
70	Droits, impôts et taxes divers				
71	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
72	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
73	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
74	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
75	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
76	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
77	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
78	Taxe unique globale sur les prestations de service				
79	Droits indirects				9,267,00
80	Droit d'enregistrement				
81	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
82	Droit de timbre				
83	Droit de douane				
84	Autres droits, impôts et taxes				
85	Taxes scolaires				
86	Droits afférents aux certificats de mesure				
87	Droits, impôts et taxes divers				
88	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
89	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
90	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
91	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
92	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
93	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
94	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
95	Taxe unique globale sur les prestations de service				
96	Droits indirects				9,267,00
97	Droit d'enregistrement				
98	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
99	Droit de timbre				
100	Droit de douane				
101	Autres droits, impôts et taxes				
102	Taxes scolaires				
103	Droits afférents aux certificats de mesure				
104	Droits, impôts et taxes divers				
105	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
106	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
107	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
108	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
109	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
110	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
111	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
112	Taxe unique globale sur les prestations de service				
113	Droits indirects				9,267,00
114	Droit d'enregistrement				
115	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
116	Droit de timbre				
117	Droit de douane				
118	Autres droits, impôts et taxes				
119	Taxes scolaires				
120	Droits afférents aux certificats de mesure				
121	Droits, impôts et taxes divers				
122	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
123	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
124	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
125	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
126	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
127	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
128	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
129	Taxe unique globale sur les prestations de service				
130	Droits indirects				9,267,00
131	Droit d'enregistrement				
132	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
133	Droit de timbre				
134	Droit de douane				
135	Autres droits, impôts et taxes				
136	Taxes scolaires				
137	Droits afférents aux certificats de mesure				
138	Droits, impôts et taxes divers				
139	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
140	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
141	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
142	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
143	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
144	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
145	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
146	Taxe unique globale sur les prestations de service				
147	Droits indirects				9,267,00
148	Droit d'enregistrement				
149	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
150	Droit de timbre				
151	Droit de douane				
152	Autres droits, impôts et taxes				
153	Taxes scolaires				
154	Droits afférents aux certificats de mesure				
155	Droits, impôts et taxes divers				
156	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
157	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
158	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
159	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
160	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
161	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
162	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
163	Taxe unique globale sur les prestations de service				
164	Droits indirects				9,267,00
165	Droit d'enregistrement				
166	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
167	Droit de timbre				
168	Droit de douane				
169	Autres droits, impôts et taxes				
170	Taxes scolaires				
171	Droits afférents aux certificats de mesure				
172	Droits, impôts et taxes divers				
173	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
174	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
175	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
176	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
177	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
178	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
179	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
180	Taxe unique globale sur les prestations de service				
181	Droits indirects				9,267,00
182	Droit d'enregistrement				
183	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
184	Droit de timbre				
185	Droit de douane				
186	Autres droits, impôts et taxes				
187	Taxes scolaires				
188	Droits afférents aux certificats de mesure				
189	Droits, impôts et taxes divers				
190	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
191	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
192	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
193	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
194	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
195	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
196	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
197	Taxe unique globale sur les prestations de service				
198	Droits indirects				9,267,00
199	Droit d'enregistrement				
200	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
201	Droit de timbre				
202	Droit de douane				
203	Autres droits, impôts et taxes				
204	Taxes scolaires				
205	Droits afférents aux certificats de mesure				
206	Droits, impôts et taxes divers				
207	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
208	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
209	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	3,210,288.89
210	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE				11,462,117.01
211	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale				
212	Taxe sur le chiffre d'affaires	11,462,116.93		13,486,746.04	
213	Taxe unique globale à la production	1,471,814.21		1,471,814.21	
214	Taxe unique globale sur les prestations de service				
215	Droits indirects				9,267,00
216	Droit d'enregistrement				
217	Droit d'enregistrement sur l'achat et la vente	14,285.00		14,285.00	
218	Droit de timbre				
219	Droit de douane				
220	Autres droits, impôts et taxes				
221	Taxes scolaires				
222	Droits afférents aux certificats de mesure				
223	Droits, impôts et taxes divers				
224	TOTAL	60,854,340	142,611.75	61,000,000	11,018,170.15
225	IMPOTS DE TAXES	1,471,814.21		1,471,814.21	1,471,814.21
226	VERSEMENTS FORFITAIRE	3,200,672.14	9,616.75	3,210,288.89	

ملحق 16: عناصر الإيرادات 1990

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	M O N T A N T		
		ALGERIE	EXPORTATION	TOTAL
C 1	C 2	C 3	C 4	C 5 C 3 + C 4
70	<u>ACHANDISES</u>			
70	Ventes de Marchandises			
	<u>PRODUCTION VENDUE</u>			
701	Ventes EXTRAITES COMPTIMES ELECTRIQUE	5.181.019,64		50.119.485,30
702	Ventes EXTRAITES COMPTIMES GAZ ET REGULATEURS			48.946.204,82
703	Ventes EXTRAITES COMPTIMES EAU	1.105.020,06	2.010,20	11.697.059,28
704	VENTES DOUBLE VISIONNEURS	1.489.000,00		48.534.861,61
705	Ventes en Algérie			
706	Ventes à l'Etranger	1.500,70		118.409,70
707	VENTES DE DECHETS ET REBUTS			
708	TRAVAUX D'ENTREPRISES	146.821,10	51.870,46	257.691,79
709	PRODUCTION ANNEXE DES CENTRALES			
710	VENTES PIÈCES DETACHEES	202.846.790,18	2.985.122,11	211.823.912,52
711	<u>PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE MEME</u>			
712	Production d'investissement pour la Société			
713	Travaux réalisés par les S.N. S.N.K. pour l'extérieur			
	<u>TOTAL 1</u>			
	<u>TOTAL 2 = 1 + 2</u>			
72	<u>PRESTATIONS FOURNIES</u>			
721	Locations livrées	16.166,80		16.066,80
722	Prestations de Services	121.160,60		121.160,60
	<u>TOTAL 3</u>	137.327,40		137.227,40

تابع ملحق 16: عناصر الإيرادات

N° DE COMPTES		DESIGNATION		CHIFFRE
		PRODUITS DIVERS		352,998,24
770		Produits financiers		91,979,33
779		Autres produits		
		TOTAL		444,977,57
		PRODUITS hors exploitation		2,611,708,51
790		Subventions reçues		
791		Produits de cession des autres éléments d'actif		
792		Produits de cession d'investissements		664,156,21
794		Reprises sur créances annulées		2,994,800,70
796		Reprises sur charges des exercices antérieurs		2,761,026,80
797		Produits des exercices antérieurs		
798		Produits exceptionnels		
		TOTAL		18,488,073,70
		TOTAL GÉNÉRAL		19,063,867,22

2

1991-1992 / 1993-1994 / 1995-1996 / 1997-1998 / 1999-2000 / 2001-2002 / 2003-2004 / 2005-2006 / 2007-2008 / 2009-2010 / 2011-2012 / 2013-2014 / 2015-2016 / 2017-2018 / 2019-2020 / 2021-2022 / 2023-2024 / 2025-2026 / 2027-2028 / 2029-2030 / 2031-2032 / 2033-2034 / 2035-2036 / 2037-2038 / 2039-2040 / 2041-2042 / 2043-2044 / 2045-2046 / 2047-2048 / 2049-2050 / 2051-2052 / 2053-2054 / 2055-2056 / 2057-2058 / 2059-2060 / 2061-2062 / 2063-2064 / 2065-2066 / 2067-2068 / 2069-2070 / 2071-2072 / 2073-2074 / 2075-2076 / 2077-2078 / 2079-2080 / 2081-2082 / 2083-2084 / 2085-2086 / 2087-2088 / 2089-2090 / 2091-2092 / 2093-2094 / 2095-2096 / 2097-2098 / 2099-2100 / 2101-2102 / 2103-2104 / 2105-2106 / 2107-2108 / 2109-2110 / 2111-2112 / 2113-2114 / 2115-2116 / 2117-2118 / 2119-2120 / 2121-2122 / 2123-2124 / 2125-2126 / 2127-2128 / 2129-2130 / 2131-2132 / 2133-2134 / 2135-2136 / 2137-2138 / 2139-2140 / 2141-2142 / 2143-2144 / 2145-2146 / 2147-2148 / 2149-2150 / 2151-2152 / 2153-2154 / 2155-2156 / 2157-2158 / 2159-2160 / 2161-2162 / 2163-2164 / 2165-2166 / 2167-2168 / 2169-2170 / 2171-2172 / 2173-2174 / 2175-2176 / 2177-2178 / 2179-2180 / 2181-2182 / 2183-2184 / 2185-2186 / 2187-2188 / 2189-2190 / 2191-2192 / 2193-2194 / 2195-2196 / 2197-2198 / 2199-2200 / 2201-2202 / 2203-2204 / 2205-2206 / 2207-2208 / 2209-2210 / 2211-2212 / 2213-2214 / 2215-2216 / 2217-2218 / 2219-2220 / 2221-2222 / 2223-2224 / 2225-2226 / 2227-2228 / 2229-2230 / 2231-2232 / 2233-2234 / 2235-2236 / 2237-2238 / 2239-2240 / 2241-2242 / 2243-2244 / 2245-2246 / 2247-2248 / 2249-2250 / 2251-2252 / 2253-2254 / 2255-2256 / 2257-2258 / 2259-2260 / 2261-2262 / 2263-2264 / 2265-2266 / 2267-2268 / 2269-2270 / 2271-2272 / 2273-2274 / 2275-2276 / 2277-2278 / 2279-2280 / 2281-2282 / 2283-2284 / 2285-2286 / 2287-2288 / 2289-2290 / 2291-2292 / 2293-2294 / 2295-2296 / 2297-2298 / 2299-2300 / 2301-2302 / 2303-2304 / 2305-2306 / 2307-2308 / 2309-2310 / 2311-2312 / 2313-2314 / 2315-2316 / 2317-2318 / 2319-2320 / 2321-2322 / 2323-2324 / 2325-2326 / 2327-2328 / 2329-2330 / 2331-2332 / 2333-2334 / 2335-2336 / 2337-2338 / 2339-2340 / 2341-2342 / 2343-2344 / 2345-2346 / 2347-2348 / 2349-2350 / 2351-2352 / 2353-2354 / 2355-2356 / 2357-2358 / 2359-2360 / 2361-2362 / 2363-2364 / 2365-2366 / 2367-2368 / 2369-2370 / 2371-2372 / 2373-2374 / 2375-2376 / 2377-2378 / 2379-2380 / 2381-2382 / 2383-2384 / 2385-2386 / 2387-2388 / 2389-2390 / 2391-2392 / 2393-2394 / 2395-2396 / 2397-2398 / 2399-2400 / 2401-2402 / 2403-2404 / 2405-2406 / 2407-2408 / 2409-2410 / 2411-2412 / 2413-2414 / 2415-2416 / 2417-2418 / 2419-2420 / 2421-2422 / 2423-2424 / 2425-2426 / 2427-2428 / 2429-2430 / 2431-2432 / 2433-2434 / 2435-2436 / 2437-2438 / 2439-2440 / 2441-2442 / 2443-2444 / 2445-2446 / 2447-2448 / 2449-2450 / 2451-2452 / 2453-2454 / 2455-2456 / 2457-2458 / 2459-2460 / 2461-2462 / 2463-2464 / 2465-2466 / 2467-2468 / 2469-2470 / 2471-2472 / 2473-2474 / 2475-2476 / 2477-2478 / 2479-2480 / 2481-2482 / 2483-2484 / 2485-2486 / 2487-2488 / 2489-2490 / 2491-2492 / 2493-2494 / 2495-2496 / 2497-2498 / 2499-2500 / 2501-2502 / 2503-2504 / 2505-2506 / 2507-2508 / 2509-2510 / 2511-2512 / 2513-2514 / 2515-2516 / 2517-2518 / 2519-2520 / 2521-2522 / 2523-2524 / 2525-2526 / 2527-2528 / 2529-2530 / 2531-2532 / 2533-2534 / 2535-2536 / 2537-2538 / 2539-2540 / 2541-2542 / 2543-2544 / 2545-2546 / 2547-2548 / 2549-2550 / 2551-2552 / 2553-2554 / 2555-2556 / 2557-2558 / 2559-2560 / 2561-2562 / 2563-2564 / 2565-2566 / 2567-2568 / 2569-2570 / 2571-2572 / 2573-2574 / 2575-2576 / 2577-2578 / 2579-2580 / 2581-2582 / 2583-2584 / 2585-2586 / 2587-2588 / 2589-2590 / 2591-2592 / 2593-2594 / 2595-2596 / 2597-2598 / 2599-2600 / 2601-2602 / 2603-2604 / 2605-2606 / 2607-2608 / 2609-2610 / 2611-2612 / 2613-2614 / 2615-2616 / 2617-2618 / 2619-2620 / 2621-2622 / 2623-2624 / 2625-2626 / 2627-2628 / 2629-2630 / 2631-2632 / 2633-2634 / 2635-2636 / 2637-2638 / 2639-2640 / 2641-2642 / 2643-2644 / 2645-2646 / 2647-2648 / 2649-2650 / 2651-2652 / 2653-2654 / 2655-2656 / 2657-2658 / 2659-2660 / 2661-2662 / 2663-2664 / 2665-2666 / 2667-2668 / 2669-2670 / 2671-2672 / 2673-2674 / 2675-2676 / 2677-2678 / 2679-2680 / 2681-2682 / 2683-2684 / 2685-2686 / 2687-2688 / 2689-2690 / 2691-2692 / 2693-2694 / 2695-2696 / 2697-2698 / 2699-2700 / 2701-2702 / 2703-2704 / 2705-2706 / 2707-2708 / 2709-2710 / 2711-2712 / 2713-2714 / 2715-2716 / 2717-2718 / 2719-2720 / 2721-2722 / 2723-2724 / 2725-2726 / 2727-2728 / 2729-2730 / 2731-2732 / 2733-2734 / 2735

GENERAL CONTRACTORS

DATE: 12/12/1991.

218

ملحق 18 : جدول نتائج 1991

TABLE 2 p. 2.11

ANNEXE 1 : 1991
COMPTES GÉNÉRAUX / STATE ACCOUNTS
TABLE 2 DES RÉSULTATS

INT. J. IC	COTES	D E S I G N A T I O N	DEBIT	CREDIT	RECAPITULATIF
REPO.			CA	CS	CE
01	02	Ventes de marchandises			
70	70	Marchandises consommées			
60	60	Marge brute			
80	80	Marge brute			
71	71	Production vendue			
711	711	Compteur électricité	110.999.586,11		233.999,7
712	712	Gas et régulateurs	1.422.220,99		
713	713	Ventes de déchets	11.213.958,56		
714	714	" contacteurs et relais	54.287.500,00		
715	715	" distributeurs de carburants	50.579.775,42		
716	716	" compteurs km	89.572.328,75		
717	717	" disjoncteurs	1.697.802,61		
718	718	" pièces détachées produit	221.004,56		
719	719	" détail	77.488.043,31		
72	72	Production stockée	423.049,80		
73	73	Production de l'entreprise pour elle-même	573.623,83		
74	74	Prestations fournies	1.890.525,37		
75	75	Transfert de charges de production	14.046.618,08		
76	76	Matières et fournitures consommées	222.932.646,00		
81	81	Consommations propres de Gas et d'électricité			
82	82	Services			
961	961	Services			
962	962	Services			
963	963	Services			
964	964	Services			
965	965	Services			
966	966	Services			
967	967	Services			
968	968	Services			
969	969	Services			
970	970	Services			
971	971	Services			
972	972	Services			
973	973	Services			
974	974	Services			
975	975	Services			
976	976	Services			
977	977	Services			
978	978	Services			
979	979	Services			
980	980	Services			
981	981	Services			
982	982	Services			
983	983	Services			
984	984	Services			
985	985	Services			
986	986	Services			
987	987	Services			
988	988	Services			
989	989	Services			
990	990	Services			
991	991	Services			
992	992	Services			
993	993	Services			
994	994	Services			
995	995	Services			
996	996	Services			
997	997	Services			
998	998	Services			
999	999	Services			
1000	1000	Services			

تابع ملحق 18: جدول نتائج 1991

TABLEAU N° 2.11 (Suite)

COMPTES / 1991
COMPTES COMPTABLES / 1991

TABLEAU DES RÉSULTATS

DE N°	COMPTES	DESIGNATION	RÉSULTAT		RÉSULTAT	
			DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
1	52-066 52	Prêts divers	222.115.376,60	303.916.342,33	222.115.376,60	303.916.342,33
	59-05 59-05	Dotations aux amortissements et provisions	1.200.233,81		1.200.233,81	
	59-05 59-05	Charges inter-unités	317.746.108,54		317.746.108,54	
	59-05 59-05	Provisions reçues - charges et structures				
	59-05 59-05	Provisions reçues - sections auxiliaires				
	59-05 59-05	Provisions reçues - charges indirectes et réparties				
3)	33 (5931)	Résultat d'exploitation		46.050.413,98		46.050.413,98
		dont résultat d'exploitation inter-unités				
3)	79 (5981) 59-02 59-02 59-02 59-02 59-02 59-02	Produits hors exploitation	19.272.120,92	59.083.262,79		59.083.262,79
		Produits hors exploitation - inter-unités				
		Charges hors exploitation reçues				
		Charges hors exploitation cédées				
		Produits hors exploitation				
		Produits hors exploitation inter-unités				
		Charges hors exploitation reçues				
		Charges hors exploitation cédées				
3)	84	Résultat hors exploitation	20.189.058,13		20.189.058,13	
		Résultat hors exploitation inter-unités				
83)	83 (5981) 84	Résultat d'exploitation		46.050.413,98		46.050.413,98
		dont résultat d'exploitation inter-unités				
84)	84 (5984)	Résultat hors exploitation	20.189.058,13		20.189.058,13	
		dont résultat hors exploitation inter-unités				
30)	860 (5980)	Résultat brut de l'exercice		25.861.353,85		25.861.353,85
		dont résultat brut de l'exercice inter-unités				

ملحق 19: جدول الديون 1991

TABLEAU N° 9.11

TABLEAU DES DETTES

N°	DESIGNATION DES COMPTES	ETAT D'EXECUTION				TOTAL	TOTAL EXTÉRIEURS
		C 2	C 3	C 4	C 5		
51						56 = C3 + C4 + C5	C7
52	DETTE D'INVESTISSEMENT					549,593,981,33	290,644,896,92
521	Emprunts bancaires						
522	- En Algérie						
523	- A l'étranger						
524	Crédits d'investissement						
525	Autres emprunts						
526	- En Algérie						
527	- A l'étranger						
528	Fournisseurs - Retenue de Garantie						
529	Cautionnements reçus						
530	Consignations à rembourser						
531	Autres dettes d'investissement						
532	DETTE DE STOCK						
533	Fournisseurs						
534	Factures à recevoir						
54	DETTE POUR COMPTES						
541	Lapports sur les traitements et salaires						
542	Lapports retenus sur factures des entreprises étrangères						
543	Cotisations sociales retenues						
544	Oppositions sur appointements salaires et pensions						
545	Passes dues sur ventes						
546							
547							
548							
549							
55	DETTE ENVERS LES ASSOCIÉS ET SOCIÉTÉS APPARENTÉES						
551	Dettes envers les associés apparentés Opte contractant associé						
552							
553							
554							
555							
556							
557							
558							
559							
56	DETTE D'EXPLOITATION						
561	Creditaires de Services						
562	Personnel						
563	Lapports d'exploitation dus						
564	Creditaires de frais financiers						
565	Creditaires de frais divers						
566	Organismes sociaux						
567							
568							
569							
57	AVANCES COMMERCIALES						
571	Avances et acomptes reçus des clients						
572	Remises à accorder						
573	Provision comptabilisée d'avance						
574	Factures en attente d'exploitation						
575							
576							
577							
578							
579							
58	DETTE FINANCIERE						
581	Effets à payer						
582	Avances bancaires						
583							
584							
585							
586							
587							
588							
589							
59	COMPTES CREDITORS DE L'ACTIF						
591	Comptes Creditaires de l'actif						
592							
593							
594							
595							
596							
597							
598							
599							
60	TOTAL						

THE COMMISSION OF INVESTIGATION
REPORT ON THE
MATTERS OF THE
MATTERS OF THE

222

تابع ملحق 20: عناصر التكاليف 1991

ANNEE / : 1991		COTIS COMPTABLE / : UNITE COMPTABLE		TABLEAU DE DETAIL DES FRAIS : 2 COTIS		RECAPITULATIF PAR S/RECHERCHES		TOTAL	
C2		C3		C4		C5 = C3 + C4		C6 = C5 +	
SERVICES									
TRANSPORTS									
Frais et transports sur ventes		46.482,35				46.482,35		64.703,75	
Autres frais et transports		18.221,40				18.221,40			
LOUER ET CELEBRER LOCATIONS		189.456,21				189.456,21		189.456,21	
EXPENSES DE RECEPTIONS									
Fournitures		936.552,01		53.017,42		989.569,43			
Equipements de production									
Equipements sociaux									
TRAVAIL ET FACTS RELATIVES A L'ENTREPRISE									
RECHERCHES		1.005.134,25		43.618,42		1.048.752,67		1.048.752,67	
RECHERCHES DE TIERS		2.710.021,55		6.186,34		2.716.207,89		2.716.207,89	
RECHERCHES DE TIERS		3.651.641,79		8.895,00		3.660.536,79		3.660.536,79	
RECHERCHES DE TIERS		339.621,36		8.000,00		347.621,36		347.621,36	
RECHERCHES DE TIERS		2.185.270,07		646.768,71		2.832.038,78		2.832.038,78	
Déplacements : frais de voyage		1.294.744,84		54.705,00		1.349.449,84			
Déplacements : frais d'hébergement		646.855,60				646.855,60			
Réceptions : autres frais									
TOTAL 1		13.208.791,82		16.995,32		13.225.787,14		13.225.787,14	
FRAIS DE RECHERCHES									
RECHERCHES DE RECHERCHES		67.428.002,53				67.428.002,53		67.428.002,53	
Traductions et salaires		11.138,49				11.138,49			
Recherches supplémentaires		12.987.021,63				12.987.021,63			
Travaux		6.765.274,83				6.765.274,83			
COTIS DE RECHERCHES									
RECHERCHES DE RECHERCHES		9.356.273,67				9.356.273,67			
Traductions		884.159,97				884.159,97			
Traductions									
RECHERCHES AUX ACTIVITES SOCIALES		1.486.595,00				1.486.595,00		1.486.595,00	
RECHERCHES SOCIALES									
Traductions de sécurité sociale		14.305.881,50				14.305.881,50		14.305.881,50	
Traductions sur caisses de retraite		2.442.467,82				2.442.467,82		2.442.467,82	
TOTAL 2		95.733.455,44				95.733.455,44		95.733.455,44	
A REPORTER (1 + 2)		108.952.277,26		871.826,26		109.824.103,52		109.824.103,52	

تابع ملحق 20: عناصر التكاليف 1991

QUESTIONS

CENTRE COMPTABLE		TABLEAU DE DETAIL DES PRATIQUES		RECAPITULATIF PAR SOUS		TOTAL	
N° DE COMPTES		DESIGNATION DES COMPTES		EXPLOITATION		HORS EXPLOITATION	
				C3		C4	
		REPOC		C5		C7	
60	IMPUTES DE TAXES			108.902.271,26		108.902.103,52	
61	IMPOT SUR LE REVENU			4.365.889,59		4.365.889,59	
62	TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE			6.698.516,58		6.698.516,58	
63	TAXE SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES			79.449.860,10		79.449.860,10	
64	TAXE UNIQUE GLOBALE A LA PRODUCTION			12.478,33		12.478,33	
65	TAXE UNIQUE GLOBALE SUR LES PRESTATIONS DE SERVICES						
66	IMPUTES D'INTERETS			220,00		220,00	
67	IMPUTES D'ENREGISTREMENT			12.009,100		12.009,100	
68	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
69	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
70	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
71	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
72	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
73	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
74	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
75	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
76	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
77	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
78	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
79	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
80	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
81	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
82	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
83	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
84	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
85	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
86	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
87	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
88	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
89	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
90	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
91	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
92	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
93	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
94	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
95	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
96	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
97	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
98	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
99	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
100	IMPUTES D'ENREGISTREMENT SUR ACTES ET MARCHES			2.869,00		2.869,00	
101	IM						

ملحق 21 : عناصر الإيرادات 1991

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17

ملحق 22: أجزاء عدادات المياه (SNR15, SNR20, TNRE)

Section	Usage	Machine	Part
Section 1	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.1
Section 2	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.2
Section 3	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.3
Section 4	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.4
Section 5	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.5
Section 6	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.6
Section 7	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.7
Section 8	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.8
Section 9	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.9
Section 10	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.10
Section 11	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.11
Section 12	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.12
Section 13	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.13
Section 14	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.14
Section 15	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.15
Section 16	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.16
Section 17	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.17
Section 18	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.18
Section 19	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.19
Section 20	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.20
Section 21	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.21
Section 22	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.22
Section 23	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.23
Section 24	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.24
Section 25	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.25
Section 26	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.26
Section 27	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.27
Section 28	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.28
Section 29	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.29
Section 30	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.30
Section 31	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.31
Section 32	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.32
Section 33	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.33
Section 34	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.34
Section 35	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.35
Section 36	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.36
Section 37	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.37
Section 38	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.38
Section 39	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.39
Section 40	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.40
Section 41	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.41
Section 42	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.42
Section 43	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.43
Section 44	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.44
Section 45	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.45
Section 46	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.46
Section 47	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.47
Section 48	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.48
Section 49	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.49
Section 50	Water Meter (H.M.D.)	10000	3.1.50

الفهارس

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

فهرس الجداول

فهرس الملحقات

فهرس المواضيع

فهرس الملحقاا

الصفءة	العنوان	رقم الملحق
184	میزانية 1987	1
185 إلى 187	ءءول نتائج 1987	2
188 إلى 191	عناصر االكالیف 1987	3
192 إلى 193	عناصر الإیرادات 1987	4
194	میزانية 1988	5
195 إلى 196	ءءول نتائج 1988	6
197 إلى 199	عناصر االكالیف 1988	7
200 إلى 201	عناصر الإیرادات 1988	8
202	میزانية 1989	9
203 إلى 204	ءءول نتائج 1989	10
205 إلى 207	عناصر االكالیف 1989	11
208 إلى 209	عناصر الإیرادات 1989	12
210	میزانية 1990	13
211 إلى 212	ءءول نتائج 1990	14
213 إلى 215	عناصر االكالیف 1990	15
216 إلى 217	عناصر الإیرادات 1990	16
218	میزانية 1991	17
219 إلى 220	ءءول نتائج 1991	18
221	عناصر االكالیف 1991	19
222 إلى 224	عناصر الإیرادات 1991	20
225	أجزاء عءاء المیاة (SNR15, SNR20, TNRE)	21

المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

١- الكتب :

- 1 - توفيق حسون : الإدارة المالية " قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي " المطبعة الجديدة ، دمشق 1985 .
- 2 - حمزة محمود السنجي : قرارات الإدارة المالية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 1983 .
- 3 - محمد الناشد : الإدارة المالية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب 1979 .
- 4 - منير صالح هندي : الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ط 2 ، 1989 .
- 5 - سيد الهواري : أساسيات الإدارة المالية ، مكتبة عين شمس ، 1992 .
- 6 - شامل الحموي : الإدارة المالية " قيمجة المنشأة ورأس المال العامل " ، جامعة عين شمس ، 1990 .

١١- المقالات :

- 1 - أحداث اقتصادية (مجلة) : البعد الكامل لاستقلالية المؤسسة ، عدد 12 ، جانفي 87 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

I- LES OUVRAGES

- 1- G. Alfonsi , P. Grandjean : Pratique de gestion et d'analyse financiers, les édition d'organisation , Paris 1984
- 2- M.Belaiboud : gestion stratégique de l'entreprise publique Algérienne , OPU ,ALGER.
- 3- O.BOUKHEZAR : - équilibre financier des entreprises , OPU ,Alger, 1983.
- la finance de l'entreprise , OPU , Alger , 1981.
- 4- M.BRANCIARD : dictionnaire économique et social , les éditions ouvrières , Paris 1978.
- 5- J.BREMOND, A.GELEDAN : Dictinnaire des théories et mécanismes économiques , HATIER, 1984.
- 6- A.CAPIEZ: Element de gestion financière , MASSON , Paris , (2ème édition) 1982.
- 7- G.CHARREAUX : gestion financière , librairie de la cour de cassation, Paris.
- 8- B. COLASSE : la rentabilité de l'entreprise , DUNOD , Paris (3ème édition) , 1982.
- 9- P.CONSO : la gestion financière de l'entreprise , DUNOD, Paris , (7ème édition 1985 et 2ème edition 1968) (tome 1 et 2).
- 10- P.CONSO et O.BOUKHAZAR : la gestion financière adaptée au contexte algérien , OPU / DUNOD, 1984.
- 11- P.CONSO et R.LAVAUD : fond de roulement et politique financière , DUNOD , Paris 1982.

- 12- P.CONSO , R.LAVAUD , B.COLASSE et J-L.FOUSSÉ: dictionnaire de gestion financière , DUNOD , PARIS, (3ème édition) 1984.
- 13- H.COURT et J.LEURION : comptabilité analytique d'exploitation , DUNOD , Paris 1976
- 14- M.DARBELET et J-M.LAUGINIE : Economie de l'entreprise , FOUCHER PARIS 1978 (tome 2).
- 15- G.DEPPALLENS : Connaitre ses prix de revient pour bien les contrôler , Entreprise moderne d'édition , Paris 1981.
- 16- G.DEPPALLENS : Initiation aux problèmes financiers de l'entreprise , Entreprise moderne d'édition , Paris , (4ème édition) 1975 (tome 1et2).
- 17- G.DEPPALLENS et J-P.JOBARD : Gestion financière de l'entreprise , sirey, (10ème édition) 1990.
- 18- A. DOUILLET: l'analyse financière pratique ,CHOTARD et associer éditeurs , Paris, 1978 .
- 19- M. DIMARTINO : guide financier de la pme ,les éditions d'organisation , Paris ,1981.
- 20- P.A DUFIGOUR et A.GAZENGEL :Introduction à la finance d'entreprise , DUNOD , Paris ,(2ème édition) 1982 .
- 21- D.Fredon : Mathématique , économie et gestion ,CEDIC , Lyon 1976.
- 22- G.Girolamie : analyse de l'optimisation du fond de roulement , édition d'organisation , Paris , 1977.
- 23- D. GREENRALD ed. :Encyclopédie Economique , tendances actuelle Economica , paris1984 (tome1 et2)
- 24- M. HENNI : Dictionnaire des termes économiques et commerciaux , librairie du liban , 1984 .

- 25- P. HUNAULT : Gestion de la tresorerie au jour le jour , édition d'organisation , Paris , 1977.
- 26- L. J. Kazmir : statistique de la gestion ,MC GRAWHILL , éditeur 1982 .
- 27- P. LASSEGUE : Gestion de l'entreprise et comptabilité , précis Dalloz , Paris (5éme édition) , 1970 .
- 28- R.LAVAUD , J.ALBAUT : ratios et gestion de l'entreprise , DUNOD , Paris 1982 .
- 29- R. LAVAUD : Comment mener une analyse financiere , DUNOD , Paris (2éme édition) , 1974 .
- 30- X. L. LECLANCHE :pratique de la gestion de la trésorerie dans la P.M.E , CHOTARD et associés éditeurs , paris 1984 .
- 31- J.C.T. MAO : Quantitative analysis of financial decision ,the macmillan Company , 1969 .
- 32- J .MARGERIM ET G.AUSSET : Comptabilité analytique outil de gestion , aide de gestion , les éditions d'organisation Paris (5éme édition) 1984.
- 33- J. NATAF : Les mécanismes financiers dans l'entreprise , DUNOD , Paris , 1971 .
- 34- J. P. NEBOUT : comment réduire ses frais financiers , l'usine nouvelle , Paris , 1982 .
- 35- M. NEDZELA : Introduction à la science de la gestion , presse de l'université de Québec , (2éme édition) 1984.
- 36- G. OPRIS : Programmation lineaire ,OPU ,alger 1983.
- 37- A.RAPIN et J.POLY : Comptabilité analytique d'exploitation , DUNOD , PARIS 1976.

- 38- G. RIEBOLD : Cash flow et Tableaux de financement intégrale , les éditions d'organisation ,paris 1984.
- 39- J. P. ROUMILHAC : Trésorerie à court terme et informatisation , Dalloz , Paris (3ème édition) 1989.
- 40- P. VIZZAVONA : pratique de gestion (analyse financière) , Berti édition, Alger , 1991.
- 41- J. F. WESTON et F. F. BRIGHAM : La finance et le management de l'entreprise , club du livre de management , publi-union 1979.

II ARTICLE:

- Révolution Africaine :autonomie la nouvelle mue ; N° 1227, du 4 septembre 1987
- Afric éco: entreprise les nouvelle regle du jeu ,n°1 ,decembre 1985
- Actualité économique: l'entreprise publique entre les pesanteurs et la nécessité , n°2 , mars 1986.
- Revue du CE.N.E.A.P :la structure financiere de l'entreprise publique Algérienne , n°1 , mars 1985.

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1-1	محيط المؤسسة	6
2-1	مراحل دورة الاستغلال	8
3-1	مرحلة الإنتاج	9
4-1	مرحلة التسويق	9
5-1	دورة الاستغلال والعمليات	
	النتيجة عنها	11
7-1	التدفق النقدي للاستغلال	27
1-2	مكونات ربحية الاستغلال	
	وطرق مراقبتها	43
2-2	أشكال الربحية	46
3-2	مستويات تحديد نقطة التعادل	49
4-2	مرونة الربحية المقارنة	49
5-2	الهيكل المالي للمؤسسة	51
6-2	الرفع المالي	52
7-2	تحديد المستويات المختلفة	
	للتكاليف	58
8-2	تحليل نقطة التعادل	58
9-2	حساب رأس المال العامل	
	من أعلى الميزانية	65
10-2	حساب رأس المال العامل	
	من أسفل الميزانية	65
11-2	رأس المال العامل الخاص	66

67	أنواع رؤوس الأموال العاملة	12.2
	تحديد احتياجات تمويل	14.2
70	دورة الاستغلال	
73	مستويات المخزونات	15.2
	تطورات احتياجات التمويل	16.2
75	تحت ظروف التغيرات الموسمية	
76	تمويل احتياجات رأس المال العامل	17.2
78	تحديد الخزينة	18.2
80	التمويل الذاتي	19.2
96	مراحل إعداد الميزانيات المختلفة	20.2
97	تغيرات الخزينة	21.2
99	تطور الخزينة	22.2
101	مستويات الخزينة	23.2
	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	1.3
110	الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة	
111	هيكل المديرية الإنتاجية للمؤسسة	2.3
112	هيكل مديرية الإنتاج	3.3
114	تطور القروض الطويلة والقصيرة	5.3
	علاقة الأموال الخاصة	6.3
117	بمجموع القروض	
	نسبة مجموع الأصول إلى	7.3
118	مجموع القروض	
	تطور تمويل رأس المال العامل	9.3
121	للمخزونات	
125	تطور نسبة السيولة السريعة	10.3

	العلاقة بين المبيعات ومخزون	12.3
128	المواد واللوازم	
	العلاقة بين مخزون المنتجات	13.3
129	التامة والمبيعات	
	العلاقة بين مخزون المنتجات	14.3
130	التامة ومخزون المواد واللوازم	
	العلاقة بين المبيعات ومخزون	15.3
	المنتجات تامة الصنع ومخزون	
131	المواد واللوازم	
	العلاقة بين تطور رأس المال	17.3
133	العامل واحتياجات رأس المال العامل	
136	تطور معدل العائد على الاستثمار	18.3
137	تمويل الأصول المتداولة	19.3
141	معدل العائد على الاستثمار	21.3
	هيكل معدل العائد على الاستثمار	22.3
	للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس	
	والمراقبة حسب هيكل مؤسسة	
142	Dupont (سنة 91) .	
144	العلاقة بين الإيرادات والمصاريف .	24.3
146	تطور نسبة المواد المستهلكة	26.3
147	تطور تكلفة الخدمات	28.3
148	تطور مصاريف المستخدمين	30.3
149	تطور الضرائب والرسوم	32.3
150	تطور المصاريف المالية	34.3
152	تطور مخصصات الاهتلاك	35.3

153	تطور تكاليف خارج الاستغلال	36.3
154	تطور رقم الأعمال	37.3
158	نقاط التعادل لفترة الدراسة	39.3
	مرونة النتيجة الصافية للاستغلال	40.3
162	في فترة الدراسة	
164	الرفع المالي	41.3
173	مراحل قرض التوثيق	42.3

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
24	حساب النتائج	6.1
	المستويات المختلفة للوضعية	13.2
69	المالية للمؤسسات	
114_113	تطور عناصر الأصول والخصوم	4.3 (أ - ب)
119	تطور التمويل الذاتي	8.3
	تطور المبيعات ومخزون المواد الأولية	11.3
126	ومخزون المنتجات تامة الصنع	
133	رأس المال العامل	16.3
138	تطور الخزينة	20.3
143	تطور عناصر الإيرادات والتكاليف	23.3
145	نسب تطور عناصر التكاليف	25.3
147	مكونات تكاليف الخدمات	27.3
148	مكونات مصاريف المستخدمين	29.3
149	مكونات الضرائب والرسوم	31.3
150	مكونات المصاريف المالية	33.3
156	تطور النتيجة الصافية	38.3
	معطيات نموذج البرمجة الخطية بالنسبة	42.3
166	للأصناف الثلاثة لمنتوج عدادات المياه	
169	حجم الإنتاج الأمثل	43.3
170	الطاقة العاطلة والمستعملة لكل ورشة	44.3
171	حل المسألة الثنائية	45.3

فهرس المواضيع

الفصل الأول : مدخل إلى دورة الاستغلال في

المؤسسة الإنتاجية

3

المبحث الأول : مفاهيم أساسية

3

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الإنتاجية

3

1- تعريف شمبيتر

3

2- تعريف بيرو

4

3- تعريف الشركة

4

المطلب الثاني : المؤسسة والمحيط

5

1 - سوق التجديد والعمل

6

2 - سوق المبيعات

6

المطلب الثالث : ماهية دورة الاستغلال

7

1 - مرحلة التمويل

8

2 - مرحلة الإنتاج

8

3 - مرحلة التسويق

9

المبحث الثاني : المؤشرات الأساسية لتحليل دورة الاستغلال

12

المطلب الأول : المؤشرات الأساسية

12

1 - الفعالية

12

2 - المردودية

13

3 - الإنتاجية

14

4 - الربحية

15

المطلب الثاني : أنواع الربحية

16

1 - الربحية الاقتصادية والمالية

16

2 - الربحية الكلية ، الجزئية والحدية

18

21	المطلب الثالث : قياس الربحية الكلية
22	1 - الربحية المطلقة
30	2 - الربحية الفرعية
34	3 - تحليل نسب الربحية
34	4 - حدود القياس المحاسبي للربحية
41	الفصل الثاني : تحليل وتمويل دورة الاستغلال
41	المبحث الأول : تحليل دورة الاستغلال
42	المطلب الأول : تحليل نقطة التعادل
42	1 - تحليل نقطة التعادل كأداة للرقابة المدمجة
44	2 - أسس دراسة نقطة التعادل
47	3 - مرونة نتيجة الاستغلال
50	المطلب الثاني : الرفع المالي
50	1 - مفهوم الهيكل المالي
51	2 - التوضيح البياني للرفع المالي
53	3 - دراسة تحليلية للرفع المالي
53	4 - الرفع المالي والسياسة المالية
55	5 - مرونة النتيجة الصافية
57	المطلب الثالث : توسيع تحليل نقطة التعادل
59	المطلب الرابع : طريقة تحليل نقطة التعادل والإنتاج المتعدد باستعمال البرمجة الخطية
61	المطلب الخامس : تحليل نقطة التعادل في ظروف عدم التأكد
63	المبحث الثاني : تمويل دورة الاستغلال
63	المطلب الأول : دور رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل في تمويل دورة الاستغلال

63	1 - دور رأس المال في تمويل دورة الاستغلال
70	2 - احتياجات تمويل دورة الاستغلال
78	المطلب الثاني : التمويل بالأموال الخاصة
79	1 - المساهمة في زيادة حصة رأس المال
80	2 - التمويل الذاتي
81	3 - تجميد الحسابات الجارية للمشركاء
81	المطلب الثالث : التمويل الخارجي قصير المدى
81	1 - قرض الخزينة
86	2 - قرض المورد
87	3 - الخصم
	المطلب الرابع : المحاسبة والتضخم وتأثيرهما
88	على تمويل دورة الاستغلال
89	1 - أثر التضخم على تقييم عناصر الأصول
89	2 - الإجراءات المحاسبية والضريبية
91	3 - المحاسبة التضخمية
94	المطلب الخامس : تمويل الخزينة
94	1 - مفهوم الخزينة
97	2 - الخزينة الصفرية والسالبة
97	3 - مراقبة الخزينة
99	4 - نماذج الخزينة
	الفصل الثالث : تحليل وتمويل دورة الاستغلال للمؤسسة
107	الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة
107	المبحث الأول : تقديم المؤسسة
107	1 - الإنشاء
108	2 - الذمة
111	3 - دورة الاستغلال

112	4 - اختيار فترة الدراسة التطبيقية
113	المبحث الثاني : دراسة الهيكل والوضع المالي للمؤسسة
113	المطلب الأول : وضعية الهيكل المالي
115	المطلب الثاني : تمويل عناصر الأصول
116	1 - تمويل الاستثمارات
120	2 - تمويل الأصول المتداولة
122	3 - سيولة الأصول المتداولة
133	المطلب الثالث : دراسة رأس المال العامل للمؤسسة
138	المطلب الرابع : خزينة المؤسسة
	المبحث الثالث : دراسة ربحية المؤسسة الوطنية لأجهزة
140	القياس والمراقبة
140	المطلب الأول : مؤشر الربحية في المؤسسة
145	المطلب الثاني : تحليل حسابات تكاليف الاستغلال
153	المطلب الثالث : تحليل عناصر الإيرادات
156	المبحث الرابع : دراسة وتحليل ربحية المؤسسة
156	المطلب الأول : دراسة التوازن العام للمؤسسة
	المطلب الثاني : دراسة مرونة النتيجة الصافية
160	للاستغلال
163	المطلب الثالث : دراسة الرفع المالي
	المطلب الرابع : دراسة ربحية المؤسسة باستخدام
166	البرمجة الخطية
172	المبحث الخامس : النتائج والحلول المقترحة
172	المطلب الأول : نتائج تحليل دورة الاستغلال
175	المطلب الثاني : الحلول المقترحة
181	الخاتمة